كيف منع الأردن هجمات "داعش" الكبرى

السعودية تحت سيف إقتصادي مُسلَّط

خيار أميركا في الشرق الأوسط: القتال أو الإنسحاب

أسواق العرب

ASSWAK AL-ARAB

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية - السنة الرابعة - العدد ٣٩ - آذار (مارس) - ٢٠١٦

"دويتشه بنك" يهدّد العالم بكارثة!

Deutsche Bank

لماذا يريد النظام السوري نسف مفاوضات جنيف؟

قبل أن تبدأ محادثات السلام السورية في ١٤ آذار (مارس) الجاري في جنيف، بدا أن النظام في دمشـق عازم على إفشالها أو، حسب بعض المتابعين، يريد تسييرها حسب أجندته.

حتى قبل وصول المجموعات إلى سويسـرا، أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن النظام "لن يتحدث مع أي شـخص يريد أن يناقش موضوع الرئاسة. بشـار الأسد هو خط أحمر". (عبارة مختارة بعناية لتعكس إعلان باراك أوباما عن "خط أحمر" بالنسـبة إلى إسـتخدام الأسـلحة الكيميائية، التي إستعملها النظام من دون عقاب).

من خلال إصراره على هذا "الخط الأحمر"، يعرف النظام السوري أنه قد أخرج المفاوضات عن مسـارها، فضلاً عن إفشـال إمكانية معقولة لعملية سلام. قد لا يتحدث زعماء المعارضة وأنصارهم بعد الآن عن رحيل الأسـد كنقطة بداية للمناقشـات - كما كانوا يفعلون - لكنهم يرونه وجهتهم الأساسـية ويعتبرونه هدفهم النهائي، سـواء تم إنجازه من خلال إنتخابات رئاسـية حيث لن يكون الأسـد مرشـحاً أو من خلال عملية إنتقال مُحدّدة بإشـرافه، حيث تؤدي إلى مرشح توافقي. ولكن بعد تصريح المعلم الأخير قد يكون كل ذلك لم يعد على الطاولة، وبالتالي يكون النظام أجهض أي أمل في سلام حقيقي.

ربما كان ذلك لن يكون مشـكلة لو أن هناك بديلاً. لكن ستيفان دي ميستورا، مبعـوث الأمم المتحدة إلى سـوريا، قـال قبل أيام فقط أنـه "لا توجد خطة بديلة".

مضيفـاً بأن "الخطة البديلة هي مجرد إسـتمرار الصراع الرهيب الذي سـوف يذهـب إلى مـا لا نهاية". إن نظام الأسـد يعرف ذلك، ويعـرف أن المجتمع الدولي ليس على إسـتعداد لمتابعة أي مسـار آخر غيـر المفاوضات – أزمة اللاجئين أصبحت كبيرة جداً لكي تسـتطيع أوروبا إحتواءها أو التعامل معها، والعالم، بعد خمس سنوات، أنهكته الحرب الأهلية في البلاد وصار مُتعباً منها. تقريباً أي حلّ يمكن بيعه كإنتصار سيكون مقبولاً.

النظام يراهن على هذا، ولكنه يتجاهل عنصراً أساسـياً: أن الشـعب السـوري لن يوافق. من دون عملية سـلام حقيقية، فإن الحرب ببساطة ستستمر قدماً. المجتمـع الدولي لا يمكنه أن يفرض سـلاماً مبتـوراً - يجب عليه التوصل الى إتفاق حقيقي يكون مقبولاً من غالبية السوريين. خلاف ذلك، فإن السلام سوف يفشل، مهما أعلن وأراد المشاركون في جنيف.

كابي طبراني

أسواق العرب
ARAB MARKETS
شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية

السنة الرابعة - العدد ٣٩ - آذار (مارس) - ٢٠١٦
www.asswak-alarab.com
تصدر من لندن عن شركة "أسواق العرب" للنشر المحدودة

العنوان الرئيسي:
Asswak Al-Arab Publishing Ltd
788-790 Finchley Road
London NW11 7TJ - United Kingdom
Tel: +44(0)758 3320593
Fax: +44(0)2082019448
email: info@asswak-alarab.com

Editor-In-Chief: Gabriel Tabarani

رئيس مجلس الإدارة / رئيس التحرير
كابي طبراني - *www.gabrielgtabarani.com*
g.tabarani@gmail.com

مدير التحرير (لندن)
هاني مكارم - *h.m.makarem@gmail.com*

مديرة التسويق - فيكتوريا روبرتس

تصدر في لبنان بالتعاون مع مجلة "تحت الأضواء" الإقتصادية - مركز الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة، بناية بيرلا، الطابق الأول شارع الجزائر، الملا - بيروت - لبنان

مدير التحرير (بيروت)
جوزف قرداحي - *josephkordahi@yahoo.com*

مديرة التسويق والعلاقات العامة (بيروت)
دارين علامه - *darinealameh@gmail.com*

مكتب المغرب:
برومو بريس - ١٦ شارع جيلالي العريبي
الدار البيضاء - المغرب

الإخراج الفني
علي كمال الدين - *alikamallll@gmail.com*

التوزيع - شركة الأوائل - بيروت - لبنان

الإشتراكات:
للأفراد: ١٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للشركات: ١٥٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للمؤسسات الرسمية والبعثات الديبلوماسية: ٢٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها

Price list

Lebanon	7000	L.L.
Bahrain	2	B.D.
Cyprus	2	C.
Egypt	15	E.P.
Jordan	2	J.D.
Kuwait	1	K.D.
Oman	1	O.R.
Qatar	15	Q.R.
Saudi Arabia	10	S.R.
Syria	100	S.L.
UAE	15	Drhm.
UK	3	Pounds.
Tunis	10	T.D
Morocco	20	MAD

المقالات التي تُنشر تعبّر فقط عن آراء أصحابها

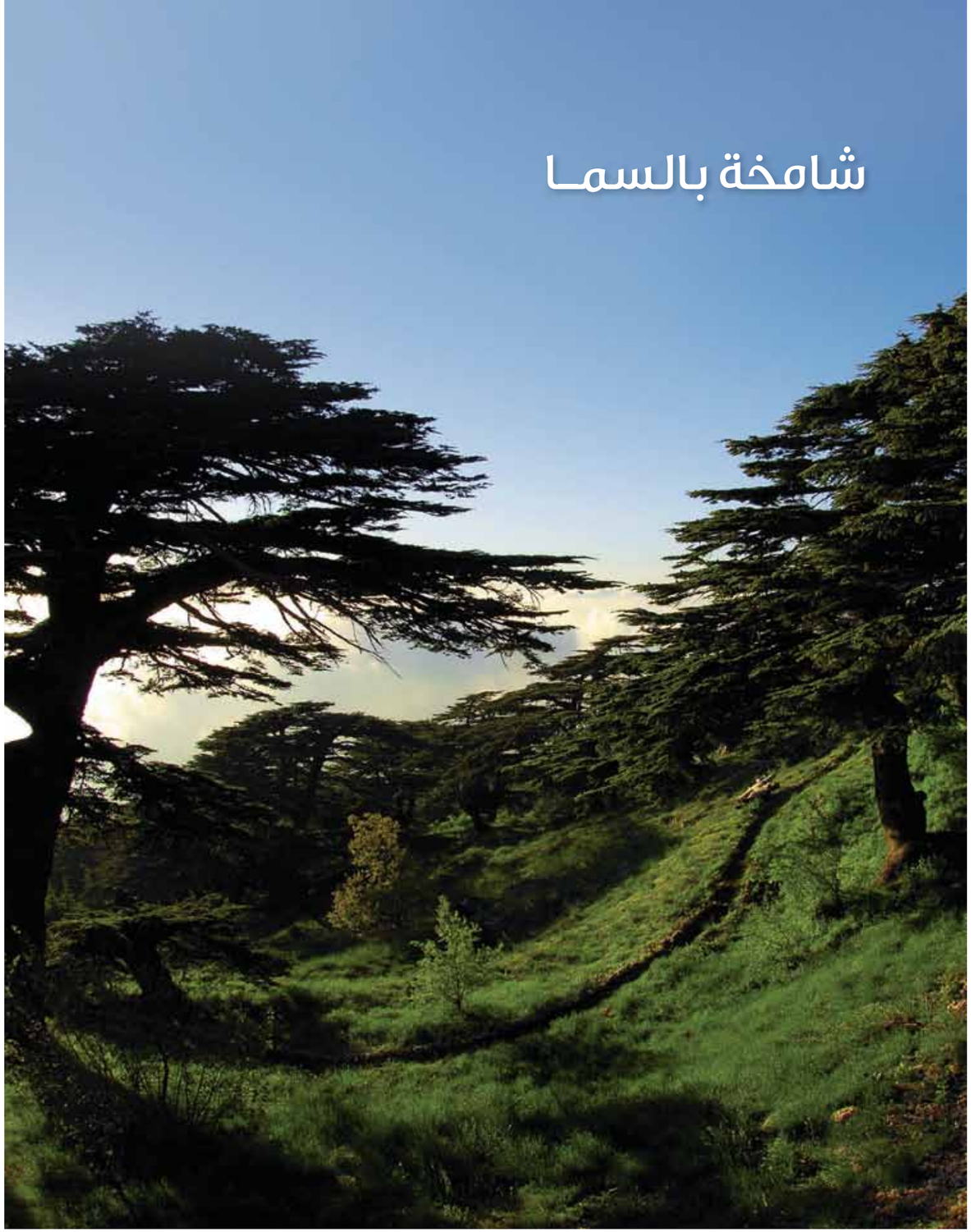

70 سنة، بعمر الأرزة صِبا

MEA SKYTEAM
طيران الشرق الأوسط - الخطوط الجوية اللبنانية

في هذا العدد

أسواق المال
موضوع الغلاف / مصارف
"دويتشه بنك" يهدّد الإقتصاد الإلماني ومعه العالم بكارثة

22 **المشرق العربي**
فلسطين على شفا الهاوية

28 **الأردن**
كيف منع الأردن هجمات "داعش" الكبرى

32 **أميركا والعالم العربي**
خيار أميركا في الشرق الأوسط: القتال أو الإنسحاب

42 **السعودية**
المملكة العربية السعودية تحت سيف إقتصادي مُسلّط

46 **الكويت**
الخطوط الجوية الكويتية: مسار منحنى طموح

52 **إيران**
نتيجة الصراع بين حسن روحاني والحرس الثوري تحدد مستقبل إيران

64 **البنك الدولي**
ماذا يعني التجديد لكريستين لاغارد على رأس صندوق النقد الدولي؟

68 **مصارف**
البنوك الكبرى والبيت الأبيض يوحّدا جهودهما لإبتزاز الفقراء

74 **نفط**
السعودية: تَحوُّل في إستراتيجية الطاقة له تداعيات على القطاع الصناعي

78 **الطاقة النووية**
ما هو مستقبل الطاقة النووية في العالم العربي؟

86 **نفط**
مشاريع الطاقة تُعبّد الطريق لزيادة الهيمنة الإيرانية في العراق

90 **تحقيق الشهر**
الطاقة تحوّل التحالفات السياسية في منطقة شرق المتوسط

101 **كتاب**
هاكان غونداي يروي مأساة اللاجئين السوريين على لسان طفل

102 **عالم النجوم**
أحلام "ملكة" على الشاشة الفضية!

103 **عالم النجوم**
جورج كلوني يدعم هيلاري كلينتون وزوجته مهددة بالقتل

21 **رأي خبير**
لبنان: الاجراءات الخليجية بين الواقع وتكهّنات المحلّلين

27 **رأي حر**
ما يمكن أن تستخلصه سوريا الحديثة من العثمانيين

41 **كلمة خبير**
نجاح التنوع الإقتصادي في الإمارات مثالٌ يُحتذى

51 **بكل هدوء**
تونس: عودة الفارس في الذكرى الستين لإستقلالها

99 **المنبر الإجتماعي**
إختلافاتنا تخيط خلافاتنا

100 **الموقف الثقافي**
أفيون المجتمع التلفزيوني

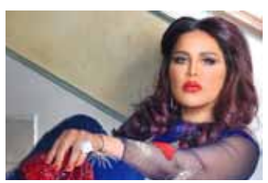

الموقف اللبناني

لبنان يدفع ثمناً عالياً لحكمه المختلّ وظيفياً

تفاجأت القيادات الوطنية في أنحاء العالم العربي من القرار السعودي الأخير بوقف المساعدات العسكرية للبنان البالغة ٤ مليارات دولار، وبدلاً من ذلك وعدت السودان بمنحه مساعدة قدرها ٥ مليارات دولار.

وهذا يعني أن الرياض قد سحبت دعمها لحكومة ليس لديها رئيس، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة السياسيين المتنازعين في لبنان على الإتفاق على واحد، وبدلاً من ذلك دعمت الرئيس السوداني المطلوب من المحكمة الجنائية الدولية.

هذا يخبرنا الكثير عن حالة التعذيب التي تعيشه القيادة السياسية في لبنان والسودان، وهما البلدان اللذان عانا كثيراً من الحروب الداخلية ويستمران العيش في ظل ظروف داخلية وإقليمية صعبة.

وقف الرياض للمساعدات العسكرية للبنان لصالح دعم السودان منطقي من وجهة نظر السعوديين، نظراً إلى عدم رغبة بيروت حتى تاريخه دعم الموقف السعودي في نزاعاته مع إيران، فيما أرسلت السودان قواتها للقتال في اليمن مع قوات التحالف الذي تقوده السعودية هناك.

الجمود في نظام صنع السياسة الوطنية اللبنانية يعني أن البلد غير قادر على إتخاذ مواقف واضحة حول القضايا الإقليمية الحرجة مثل الحرب في سوريا أو اليمن، أو حتى القضايا الداخلية مثل كيفية الرد على تدفق نحو ١,٢ مليون لاجئ سوري (تاركاً قطاع المنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية تتعامل معها).

هزّت صدمة الإنسحاب السعودي من المساعدات العسكرية للبنان النظام وتسبب بسلسلة من البيانات الداخلية والإتهامات والتحركات التي تؤدي إلى تفاقم الوضع، ولكن ربما لا تغير كثيراً في توازن القوى غير المستقر السائد بين الجماعتين الإيديولوجيتين الرئيسيتين في البلاد، تحالف "١٤ آذار" بقيادة سعد الحريري وتحالف "٨ آذار" الذي يقوده "حزب الله".

على مدى السنوات الـ٤٠ الماضية، أو منذ بداية الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥، وجد لبنان نفسه بإستمرار تحت رحمة تيارات مختلفة داخل العالم العربي وخارجه.

حالة لبنان اليوم، مع ذلك، هي أكثر وطأة بكثير مما كانت عليه في العقود الأخيرة في العديد من المناطق التي لم يسبق أن شهدت في وقت واحد: تدهور خطير في كلٍ من تقليد تقاسم السلطة في المناصب العليا من الحياة الوطنية، وسلاسة سير الخدمات الأساسية الحكومية في الشارع، ومستوى حياة المواطنين في الوطن، ومخاطر إنتشار وتمدد الحروب السورية المجاورة، وعدم وجود إتفاق (وربما حتى عدم إهتمام) في القضايا اللبنانية بين الرعاة الخارجيين للبلاد ووسطاء السلطة الذين قد تكون لديهم قضايا أكثر إلحاحاً للتعامل معها.

وقد أثار التراجع المُطرد في تقديم الإحتياجات اليومية مثل الكهرباء وجمع القمامة والمياه والنقل العام إحتجاجات غير عادية عابرة للطائفية في الشوارع في الصيف الماضي، ولكنها لم تؤدِّ إلى أي تحسن ملحوظ في هذه الخدمات.

وفي الوقت نفسه، فإن الفراغ الرئاسي قارب على السنتين الآن، والبرلمان معطل بشكل فعال ومجلس الوزراء يكاد يحقق بالكاد إجماعاً عرضياً حول القضايا ذات الاهتمام الفوري، وتأجيل اتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبيرة.

إن هيمنة "حزب الله" الأكثر نفوذاً في البلاد، جنباً إلى جنب مع إنقسامات المجتمع المسيحي، قد أعطى لـ"٨ آذار" حق الفيتو على أي قرار كبير، مثل إنتخاب رئيس للجمهورية في البرلمان.

بدا الجمود الحالي والفراغ الرئاسي تحت السيطرة لبعض الوقت، ولكن الفقدان المفاجئ للدعم الأمني السعودي الكبير قد أرعب الكثيرين من اللبنانيين، نظراً إلى ضعف بلادهم لمواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة برد فعل سلبي بسبب العمل العسكري لـ"حزب الله" في سوريا لدعم حكومة الأسد، والمخاوف من مزيد من الهجمات العسكرية داخل لبنان من قبل المسلحين السنة المقربين من الثوار والجهاديين المتشددين في سوريا الذين يقاتلون لإطاحة الأسد.

الواقع أن سياسة "حزب الله"، وبقاء نظام الأسد، والحرب في سوريا كلها توفر روابط مباشرة وهيكلية وإيديولوجية مع إيران.

وهذا يشير منطقياً إلى أنه كان على الحكومة اللبنانية في مرحلة ما أن توضّح موقفها من إيران وسوريا - وهذا بدوره يعني توضيح موقفها بشأن العداء الشديد بين طهران والرياض الذي يهدر في جميع أنحاء المنطقة.

مع ذلك، لم تفعل الحكومة اللبنانية أي شيء من هذا، لأن النخبة السياسية تختلف ولا تتوافق على كل هذه القضايا.

بعد إجتماع طويل غير عادي لمجلس الوزراء في أواخر الشهر الفائت في محاولة لإنقاذ المنحة السعودية للجيش، أعلنت الحكومة أن لبنان "ملتزم بالتوافق العربي بالنسبة إلى القضايا المشتركة"، وهي وسيلة أخرى للقول بأن الحكومة لم تتوصل إلى إتفاق حول كيفية الرد على التحرك السعودي أو حول تورط "حزب الله" في سوريا.

ولكن ليس هناك إجماع عربي على أي قضية رئيسية في هذه الأيام، وهذا هو السبب بأن لبنان لم يؤيد قرارات السعودية ضد إيران في مؤتمرين أخيرين لوزراء الخارجية العرب والمسلمين، وتحفظ عن قرارين آخرين في ما بعد بالنسبة إلى نعت "حزب الله" بأنه حركة إرهابية.

إن تكلفة لبنان من نظام الحكم المُختلّ وظيفياً هي فجأة عالية جداً، وكذلك هو القلق المعتاد حول كيفية إستقرار البلاد في الأشهر المقبلة.

بيروت - رئيف عمرو

تراجع أداء القطاع الخاص اللبناني بعد إنتعاش

بعد تباطؤ إنكماش إقتصاد القطاع الخاص اللبناني في كانون الثاني (يناير) الماضي، أظهرت الظروف التشغيلية لشركاته "تراجعاً آخر في شباط (فبراير) الماضي". وبرز ذلك في انخفاض مؤشر الأعمال "بلوم بي أم أي" الذي تعده شركة "ماركيت" برعاية "بلوم أنفست بنك" إلى "أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر في شباط (فبراير)، مسجلاً ٤٧,٤ نقطة في مقابل ٤٩,١ نقطة في الشهر الأول من السنة".

وأشار التقرير الخاص بالمؤشر، إلى "تزايد سرعة تدهور الظروف التجارية في اقتصاد القطاع الخاص، وهي أدنى قراءة له منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والشهر الـ ٢٣ على التوالي، الذي يسجل فيه المؤشر أقل من المستوى المحايد ٥٠ نقطة، تبعاً للتراجع الطفيف المحقق في كانون الثاني (يناير)".

وعلى رغم تدهور النشاط التجاري والطلبات الجديدة، "حافظت شركات القطاع الخاص على أعداد موظفيها في شباط (فبراير)، للشهر الثاني على التوالي". ومع ذلك، شهد الشهر الماضي "انخفاضاً في النشاط الشرائي بين الشركات، إذ هبطت مستويات الشراء بأسرع وتيرة لها منذ آب (أغسطس) ٢٠١٤. وإستقر مخزون المشتريات عموماً لينهي تراكماً إستمر ثلاثة أشهر".

وأفاد التقرير بأن حجم الأعمال المتراكمة "تدنى للشهر الثامن على التوالي، ما يعكس نقصاً في الأعمال الجديدة الواردة".

ولفتت البيانات إلى "انخفاض أسرع في متوسط أسعار السلع والخدمات، وهو المستوى الأكثر حدة منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي".

وقال رئيس مديرية البحوث في "بلوم إنفست بنك" مروان مخايل "لم يستمر تباطؤ الانكماش في كانون الثاني (يناير) طويلاً، إذ عاد المؤشر ليسجل أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر خلال شباط (فبراير) الماضي". ولفت إلى أن الطلب المحلي "كان السبب الرئيسي لتراجع النشاط التجاري خصوصا أن طلبات التصدير سجلت تراجعاً طفيفاً".

مروان مخايل

لبنان: القرارات الخليجيّة "موجعة"

إستحوذت القرارات الخليجية الاخيرة على اهتمام وكالات التصنيف والمؤسسات المالية العالمية، فركزت في تقاريرها التي أصدرتها في الأيام الاخيرة على إنعكاساتها على الاقتصاد اللبناني. فقد إعتبرت خدمة المستثمرين في وكالة التصنيف "موديز" أن القرار الذي اتخذته حكومات مجلس التعاون الخليجي بتحذير مواطنيها من السفر إلى لبنان سيكون له تأثير محدود على أوضاع المالية العامة والميزان الخارجي في لبنان. ورغم أن هؤلاء يمثّلون غالبية الوافدين إلى لبنان، فقد أشارت إلى أن عددهم تراجع منذ ٢٠١١ بسبب الأوضاع الأمنية المحلية، وكذلك نتيجة انقطاع الطريق البرّية عبر سوريا. إلاّ انها حذرت في المقابل من أن تصاعد التوترات يمكن أن يؤثر سلبًا على المغتربين اللبنانيين الذين يقيمون ويعملون في دول الخليج، وذلك في حال تجميد إصدار تأشيرات العمل الجديدة للبنانيين.

هذا الأمر أكدته وكالة "ستاندرد أند بورز" التي اعتبرت أن هذه القرارات ستكون لها تداعيات خفيفة على فئة من المودعين في القطاع المصرفي، وذلك مقارنة بالفترات السابقة التي شهدت خضّات أمنية.

الموجز اللبناني

حلّت بيروت في المرتبة ١٨٠ كأفضل مدينة على معايير جودة مستويات المعيشة (Quality Of Living) لسنة ٢٠١٦، وفي المركز ١٦ حيال نوعية الحياة بين ٢٥ مدينة شملها المسح السنوي الذي أجرته شركة الإستشارات العالمية "Mercer" في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كذلك احتلّت المرتبة ٤٦ بين ٥٥ دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع المدرجة في المسح. وكانت بيروت قد صُنّفت في المركز ١٨١ بين ٢٣٠ مدينة عالمياً في مسح العام ٢٠١٥. وعند مقارنة المدن نفسها المشمولة في كل من مسح ٢٠١٠ و٢٠١٦، احتلّت بيروت المرتبة ١٧١ بين ٢٢١ مدينة عالمياً في سنة ٢٠١٦، أي بتحسّن مرتبة واحدة عن المركز ١٧٢ الذي احتلته في مسح ٢٠١٠. وكانت العاصمة اللبنانية ضمن ١١٤ مدينة تحسّن ترتيبها بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، في حين تراجع ترتيب ٧٨ مدينة وبقي ترتيب ٢٩ أخرى على حاله خلال الأعوام الستة المنصرمة.

أطلق وزير السياحة ميشال فرعون الموقع الالكتروني (DYAFA) الخاص ببيوت الضيافة، في احتفال اقيم في فندق "كراون بلازا"، بحضور رئيسة بعثة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية كارولين براين واصحاب "بيوت الضيافة" ومهتمين. أكد ممثل برنامج تنمية القطاعات الانتاجية الدكتور كنج حمادة أهمية اطلاق الموقع الالكتروني من اجل التنمية المستدامة ودعم صمود المرأة وتوفير فرص العمل وإنعاش المناطق اللبنانية". واشارت براين الى ان "القطاع السياحي استطاع خلال الأعوام الماضية ان يسترجع زخمه". واعتبر فرعون ان "هذا المشروع هو بمثابة محطة مهمة على طريق نجاح السياحة الريفية، علماً انه سيربط كل بيوت الضيافة إلكترونياً وخصوصاً ان بيوت الضيافة، وفي السنة الاولى وفي وجودها رسمياً كانت ممتلئة وتضاعفت اسعارها من ٢٥ دولاراً الى ٧٥ او ٨٠ دولاراً".

وفق رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير "لا اقتصاد ولا ازدهار ولا بحبوحة ولا حياة كريمة وهادئة للبنانيين من دون أمن واستقرار، وكذلك لا أمن ولا استقرار من دون اقتصاد مزدهر. فإذا كان لاقتصادنا ان يصمد ولمؤسساتنا ان تستمر خلال هذه الظروف الصعبة وهذا الفراغ في سدّة الرئاسة والشلل في المؤسسات الدستورية وغياب ادارات الدولة، فالفضل يعود الى الاستقرار الأمني الذي وفرته الاجهزة الامنية بجدارة لكل اللبنانيين".

المفكرة اللبنانية

فاعليات اقتصادية لبنانية: البطالة فاقت ٣٦ في المئة

حضت فاعليات اقتصادية لبنانية على إحياء عمل المؤسسات الدستورية في بلادها، بدءاً بانتخاب رئيس للجمهورية، معتبرة الأمر شرطاً أساسياً لإنقاذ الاقتصاد من الأزمات التي يتخبط فيها، خصوصاً مع قفزة البطالة إلى ٣٦ في المئة وفق تقديرات الفاعليات.

جاء ذلك في فندق "مونرو" خلال لقاء هو الثاني من نوعه يعقده "ملتقى التأثير المدني" مع فاعليات لبنان، في إطار المبادرة الوطنية والحوارات المفتوحة التي أطلقها الملتقى.

وشارك في اللقاء رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، وفي طرابلس والشمال توفيق دبوسي، وفي صيدا والجنوب محمد صالح ممثلاً بنائبه عمر دندشلي، وفي زحلة والبقاع إدمون جريصاتي ممثلاً بالمحامي توفيق رشيد الهندي، ورئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، ورئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل، ورئيس جمعية شركات الضمان ماكس زكار، بالإضافة إلى مراقبين من هيئات المجتمع المدني وأعضاء مجلس أمناء الملتقى وإدارته.

وفي اللقاء الذي أداره عضو مجلس أمناء الملتقى وإدارته منير يحيى، وألقى كلمته الافتتاحية عضو مجلس أمناء الملتقى وإدارته فيصل الخليل، قال شقير: "الأولوية اليوم هي لتدعيم هيكل الدولة، وذلك لن يكون إلّا بإنتخاب رئيس للجمهورية وإعادة تشكيل المؤسسات الدستورية بتأليف حكومة جديدة وإجراء انتخابات نيابية، وهنا تقع المسؤولية على الشعب الذي يجب عليه أن يعرف كيف يختار ممثليه في المجلس النيابي الذي تقع عليه مسؤولية التشريع والمراقبة والمحاسبة".

أما زمكحل فحضّ على التحقق من الأرقام والحقائق، قائلاً: "يجب الاعتراف أن لبنان يمر بأصعب مراحل من تاريخه على كل المستويات السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى تغير جذري ما يستدعي أن يواكبها لبنان بدقة وإلّا سنخسر الرهان. في لبنان منذ أربع سنوات، الاقتصاد يتراجع بأزمة طويلة المدى. نحن لم نعد في أزمة مفاجئة بل أمام أزمة حياة. البطالة في لبنان تتعاظم وبلغت ٣٦ في المئة. الاستثمارات الخارجية انخفضت بنسبة هائلة، فالمردود على الاستثمار في لبنان تراجع".

محمد شقير

واقترح الجميل "إطلاق رؤية إنقاذية متكاملة ضمن منظومة اقتصادية تتمحور حول حوافز جديدة للاقتصاد، وإقرار خطة لإصلاح الإدارة وتفعيلها، وتحصين الوضع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإطلاق رؤية واضحة لاستثمار النفط والغاز". وأشار دبوسي إلى أن "المناخ الاقتصادي الاجتماعي السائد يستدعي منا العمل مع السلطات والجهات المعنية والتعاون المتكامل مع مختلف هيئات المجتمع المدني للوصول الى الترجمة العملية لهذه الرؤية التي تنسجم مع السياق العام للتنمية والإصلاح على أساس القراءة الجديدة لتحديد مفهوم شامل للإنماء المتوازن في لبنان".

وقال دندشلي: "بات واضحاً أن السياسات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والبيئية، كما تمارس حالياً في لبنان، وفي ظل المستجدات الاقليمية والدولية، تحتاج الى إعادة نظر. هنا يأتي دور التشارك في التخطيط، لأن التحول من وضع إلى وضع من دون تشارك وتخطيط من كل قوى المجتمع يخلق مشاكل جديدة بدلاً من حل المشاكل المشكو منها".

وإعتبر زكار أن "المشاكل الأساسية تتمثل بأن المؤسسات في لبنان معطلة، وأن قطاع التأمين هو أحد القطاعات الأساسية في لبنان، وكانت تشريعاته متقدمة، لكنها اليوم باتت متقادمة، وتتشارك شركات الضمان قطاعاً يساوي ١,٥ مليار دولار لكن هذا يتسبب بمنافسة أحياناً غير صحية".

وإعتبر الهندي أن لبنان يعاني "العبث الدائم بالاستحقاقات الدستورية وعدم الاستقرار التشريعي الذي ينعكس سلباً على أداء المؤسسات والإدارات العامة، وإستشراء الفساد وكشفها من المسؤولين من دون التحقيق فيها ولا محاسبة، وترك القطاع الخاص يعاني من المشاكل من دون دعم او توجيه من الوزارات المختصة".

الوزير ألان حكيم: مشاريع البنى التحتية توفّر فرص عمل ونمواً

نظم المجلس الأعلى للخصخصة وتجمّع قدامى جامعة (HEC) الفرنسية للدراسات التجارية العليا في لبنان، في المعهد العالي للأعمال (ESA)، مؤتمراً بعنوان "مشاريع الشركة بين القطاعين العام والخاص تفتح آفاقاً جديدة"، برعاية وزارة الاقتصاد والتجارة وبالشركة مع المعهد ودعم غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ونظيرتها في باريس، بحضور وزير الاقتصاد الان حكيم، النائب نديم الجميل، السفير الفرنسي ايمانويل بون، وشخصيات.

اعتبر المدير العام للمعهد العالي للأعمال ستيفان أتالي أن "المعهد هو ثمرة شركة عامة بين دولتين، وفي الوقت نفسه هو مكان يخدم القطاع الخاص ومديريه". ودعا الوزير حكيم إلى إقرار قانون الشركة بين القطاعين العام والخاص، موضحاً أنها السبيل الوحيد والأمثل لتمويل وحسن إدارة البنى التحتية بالإضافة إلى إعادة الثقة بالكيان الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وزيادة الشفافية وايجاد مناخ أعمال يعزّز التنافسية ويقلص العجز في الموازنة العامة. وشدد على أن مشاريع البنية التحتية، وخصوصاً في قطاعات الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة والطرق والبيئة وغيرها، تؤدي الى فرص عمل ونمو إقتصادي يقارب الـ٧٪. وكشف أن خطوات وضع خطة الشركة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الكهرباء حيّز التنفيذ تعرقلت لأسباب سياسية.

الحاج حسن عن الشراكة مع أوروبا: منتجاتنا لا تدخل أسواقهم

وضع وزير الصناعة حسين الحاج حسن اتفاق الشراكة مع أوروبا، الذي وقع في العام ٢٠٠٢ ودخل في العام ٢٠١٤ آخر مراحله التنفيذية، على المشرحة، مفصلاً مفاعيله ونتائجه، وذلك خلال ورشة عمل حضرها المدير العام لوزارة الصناعة داني جدعون وممثلون عن وزارات الصناعة، الاقتصاد، التجارة، المال، وإدارة الجمارك وشخصيات.

وزير الصناعة حسين الحاج حسن

وأشار الحاج حسن إلى أنّه عند توقيع اتفاق الشراكة أطلقت وعود كثيرة أهمها أنه سيتيح أمام المصدرين اللبنانيين الدخول إلى أسواق تعد أكثر من ٣٠٠ مليون مستهلك، متسائلاً "هل دخلنا فعلاً إلى السوق الأوروبية واستطعنا زيادة صادراتنا اليها بالنسبة نفسها التي زادت الصادرات الأوروبية الى لبنان طوال فترة الاتفاق؟. هل فتحت الأسواق الاوروبية أمام المنتجات اللبنانية نتيجة الاتفاق؟ هل هناك معوّقات لبنانية أمام انسياب السلع الأوروبية إلى لبنان مقابل المعوّقات الأوروبية التي تحد من دخول المنتجات اللبنانية إلى أوروبا؟ هل تتعامل السلطات الاوروبية مع أي مراجعة أو شكوى لبنانية بذات السرعة التي تتعامل بها السلطات اللبنانية المعنية مع أي مراجعة أو شكوى أوروبية؟ ما هي أسباب تراجع ايرادات الجمارك في الاعوام الثلاثة الماضية بقيمة ٣٠٠ الى ٤٠٠ مليار ليرة؟ لماذا يستمر المنع الأوروبي على دخول منتجات صناعية وغذائية من لحوم والبان وأجبان وأدوية؟ لماذا لا يمكننا وقف استيراد الدواجن مثلاً، في حين يغطي انتاجنا المحلي السوق المحلية ويفيض؟ هل يتمتع كل الاستيراد بالمواصفات والجودة المطلوبة؟ والأهم من كل ما سبق هو السؤال عن مدى إفادة لبنان اقتصادياً من هذا الاتفاق مقابل إفادة أوروبا منه؟". وفي حين رأى أنّه "لا يمكن أن نتابع في ظل هذه السياسة الاقتصادية، وفي ظل العجز المتنامي في الميزان التجاري"، قال وزير الصناعة "لا نتكلم عن وقف الاستيراد، ولكن علينا أن نضع أهدافاً نعمل على تحقيقها للخروج من هذه الازمة الاقتصادية".

أبدى مسؤول اقتصادي لبناني في مجلس خاص خوفه من ان يفرض البنك الدولي على لبنان ما فرضه على دول أخرى عجزت عن انقاذ الوضع الاقتصادي والمالي فيها.

توقع رئيس "مجلس الاعمال اللبناني – القبرصي" جورج شهوان أن ترتفع الإستثمارات اللبنانية في كل القطاعات القبرصية، مشيراً الى ان "المجلس يحاول الوصول الى عدد كبير من المستثمرين وتشجيعهم على العمل في العقارات والمطاعم والسياحة وغيرها من الاستثمارات".

تثير الاجراءات التصعيدية للدول الخليجية مخاوف لدى عدد من اللبنانين نتيجة المخاطر التي قد تسببها على الاستقرار المالي والاقتصادي في لبنان، بالاضافة الى التداعيات المحتملة لتأزم العلاقات مع اللبنانيين المقيمين والعاملين في دول مجلس التعاون. فبحسب الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزني يمكن للإجراءات الخليجية ان تؤدي الى سحب دول الخليج ودائعها من مصرف لبنان، وتقدر بحوالى ٩٠٠ مليون دولار فقط، ما يعني ان سحبها لن يكون له أي تأثير في الاستقرار النقدي، كما أن مصرف لبنان يمتلك كافة الادوات والاحتياطات الضخمة بالعملات الاجنبية والتي تتخطى ٣٨ مليار دولار. وبالاضافة الى هذا الامر، يتمتع لبنان بقطاع مصرفي قوي يملك سيولة مرتفعة بالعملات الاجنبية تقارب ٤٠٪ من إجمالي الودائع. وبحسب الارقام، يبلغ إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية سجل نهاية العام الماضي ١٥٢ مليار دولار، ٤٠٪ منها أي ٣١ مليار دولار ودائع لغير المقيمين منها ١٥ مليار دولار تعود لعرب وخليجيين، فيما حصة الخليجيين لوحدهم تراوح بين ٣ و ٤ مليارات دولار فقط.

رغم الحملات التسويقية الكبيرة التي قام بها وكلاء السيارات، انخفضت مبيعات السيارات الجديدة بنسبة ٣٠٪ خلال كانون الثاني (يناير) المنصرم مقارنة بشهر كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٥، وذلك إستناداً الى تقرير أصدرته جمعية مستوردي السيارات في لبنان. جاء هذا الانخفاض نتيجة الوضع السياسي والاجتماعي والامني المتردي الذي يسود البلاد، وهو لا يعكس الجهد الذي يقوم به اصحاب الشركات للمحافظة على استمرار الحركة الاقتصادية والتجارية وعلى شركاتهم وموظفيهم، بحسب الجمعية التي توقعت المزيد من التراجع في المبيعات خلال سنة ٢٠١٦.

الموقف العربي

لماذا التقسيم ليس حلّاً دائماً لسوريا

عندما تكون في شك، التقسيم هو الحل. هذه القاعدة القبيحة فضّلتها سابقاً القوى الأوروبية. منذ قرن من الزمان، أخذت هذه القوى سكيناً إلى الإمبراطورية العثمانية وشرّحتها إلى أراض متعددة ومختلفة. حتى يومنا هذا لا يزال هذا التشريح هشّاً لأن سكانه المختلطين لم تُقبَل عقودهم الإجتماعية أبداً.

حاولت الأمم المتحدة الشيء عينه في فلسطين في العام ١٩٤٧ وبريطانيا في الهند في العام نفسه، وكلاهما ترك إرث الصراع السائد حتى الآن. على الرغم من أنه غالباً ما يكون الدافع في البداية رغبة ملحة لفصل السكان المُنقسمين ومنع الإختلاط المتقلب والمعرّض، فقد فشل التقسيم في حل المطالبات على الأراضي التي كانت سابقاً مشتركة، الأمر الذي ترك في المكان عدم إستقرار دائم.

رأى الراحل كريستوفر هيتشنز بأن التقسيم هو إمتداد للمرحلة التي لعبت فيها القوى الاستعمارية على إختلاف المواطنين الذين تستعمرهم للاحتفاظ بالسيطرة، خالقةً إنقسامات مستمرة.

وقد أظهر الأميركيون ميلاً مماثلاً في العقد الماضي أو نحو ذلك. في العام ٢٠٠٦، إقترح جو بايدن، الذي كان آنذاك الديموقراطي البارز في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وليزلي غيلب، الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية، تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق. بالنسبة إلى بايدن الفكرة كانت "للحفاظ على وحدة العراق من خلال اللامركزية، وإعطاء كل مجموعة عرقية دينية ... مساحة لادارة شؤونها الخاصة، في حين ترك الحكومة المركزية مسؤولة عن المصالح المشتركة".

لم تُعتمَد هذه الخطة أبداً، لأن ما إقترحه بايدن وغيلب كان تحوّلاً جذرياً في الدولة العراقية تقوده الولايات المتحدة. وهذا لا يعني، مع ذلك، أن غريزتهما كانت كلها على خطأ. العراق، مثل الدول العربية غير المتجانسة الأخرى، لم يعثر بعد على صيغة ملائمة للتوفيق بين طوائفه وأعراقه المختلفة في كيان صلب موحّد.

وقد واجه المسؤولون الأميركيون معضلة مماثلة في ما يتعلق بسوريا. في الآونة الأخيرة، حذر وزير الخارجية جون كيري أن الولايات المتحدة ستلجأ إلى خطة بديلة إذا لم يُحترَم إتفاق وقف إطلاق النار في سوريا من قبل النظام السوري وروسيا. بعد ذلك بوقت قصير، أوضح ما كان يعنيه عندما قال للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: "قد يكون الوقت متأخراً جداً للحفاظ على سوريا كلها إذا إنتظرنا فترةً أطول".

ولم يكن كيري يدعو إلى التقسيم، ولكن هناك بعض من يفكر في هذا الاتجاه في الأوساط القريبة من إدارة أوباما. فيليب غوردون، المنسق السابق في البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج، كتب أخيراً تقريراً لمؤسسة "راند"، مع جيمس دوبينز وجيفري مارتيني، يدعو إلى تقسيم فعال لسوريا إلى مناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار الانقسامات الإثنو-طائفية.

ينظر غوردون وزميلاه إلى خطتهم كإجراء مؤقت حتى يتم الاتفاق على ترتيبات طويلة الأجل لسوريا. ومع ذلك، فمن الواضح أيضاً أنه بالنسبة إليهم، فإن المؤقت قد يصبح دائماً. ذلك أنهم يعترفون بأن "إستعادة سوريا موحّدة من المرجح أن يستغرق وقتاً طويلاً، إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق".

تقرير "راند" ليس بياناً رسمياً عن النوايا الأميركية، لذلك سيكون من الخطأ إعتباره على هذا النحو. ومع ذلك، فقد أشارت تصريحات كيري إلى انه لم يكن بعيداً من السيد غوردون وزميليه في عرض حل في سوريا ناجم من أحد طريقين: إما التوسط لترتيب سياسي واسع بين الفصائل السورية ورعاتها الإقليميين؛ أو الحصول على إتفاق لوقف إطلاق النار فوراً في المكان، تليه مفاوضات حول مستقبل سوريا.

ويعتقد غوردون وشريكاه في التقرير، أنه في حين أن الخيار الأول مرغوب أكثر، فمن المستحيل تنفيذه في ظل الظروف الحالية. ويمكن أن يكونوا على حق. إن تجارب كيري مع مؤتمر جنيف التي فشلت في أوائل شباط (فبراير) لم تقنعه خلاف ذلك. لهذا، هو والروس، منذ ذلك الحين، يركزان على وقف إطلاق النار، وهذا يعني أن كل جانب يعزز الأراضي التي يسيطر عليها الآن - كما إقترح تقرير "راند".

ولكن حتى لو كان كيري يفكر في خطة تقسيم في نهاية المطاف، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان الروس يقبلون بذلك. وقد ألمح كلٌّ من موسكو وبشار الأسد إلى أنهما قد يقبلان بالحل الفيديرالي لسوريا، على شرط أن تبقى دولة موحدة. ومع ذلك، فإن هذا مختلف تماماً عما كتبه وقصده غوردون وشريكاه في التقرير، مع آثاره المحتملة.

كانت فقرة لافتة في تقرير "راند" وهي الشرط بأن وقف إطلاق النار في سوريا يجب أن يكون تحت إشراف دولي. ومع ذلك، فإن هذا يفيد بأن واضعي التقرير رأوا بلدين، المملكة العربية السعودية وتركيا، كمفسدين ممكنين للتسوية. وهذا يعكس المزاج التحريفي في واشنطن، ولكن أيضاً إلى أي حد تدنت علاقات الولايات المتحدة مع إثنين من حلفائها الإقليميين التقليديين.

قد لا يكون لدى كيري العديد من الخيارات، ولكن سيكون عليه أن يكون حذراً. ليست هناك أي دولة تحب أن "تُفرَم" من قبل الأجانب، بغض النظر عن مدى عمق الانقسامات الداخلية. إن التقسيم ليس حلاً دائماً ومستداماً لسوريا. في أحسن الأحوال هو علاج اللحظة الذي من المؤكد أنه سيحمل عواقب وخيمة. إن الرغبة في وقف القتال لا ينبغي أن تدعو مخططات غير مدروسة وغير ملائمة من شأنها أن تديم فقط الإستياء.

دمشق - محمد الحلبي

دعوات أردنية إلى تطوير التشريع لجذب إستثمارات إلى العقبة

عُقدت في مدينة العقبة الأردنية أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول تحت شعار "منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة: واقع وتطلعات" الذي نظمته كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأردنية.

وأوصى الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر بضرورة مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين والإجراءات التي تساهم في زيادة الجذب السياحي وحجم الاستثمارات في العقبة لتصبح منطقة اقتصادية تنافس مثيلاتها الإقليمية والعالمية. وأكدوا أهمية العمل على تشيط قطاع الإنشاءات والعقار والقطاعات الخدماتية لمواكبة النمو السكاني السريع من خلال استخدام السياسة النقدية لأدواتها الكمية وخفض أسعار الفائدة. كما أكدوا أهمية التعليم كونه المحور الأساس للتنمية المستدامة والتطوير الاقتصادي من خلال تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية من القطاعين العام والخاص.

هاني الملقي

ودعوا لدى اختتام المؤتمر إلى ضرورة العمل الجاد من جانب إدارات الجامعات على تنويع الاختصاصات الأكاديمية وتفعيل برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في العقبة. وشددوا على أهمية قطاع النقل ودوره المؤثر في التنمية الاقتصادية وضرورة العمل على تطوير الحركة الملاحية وتبني خطة استراتيجية للارتقاء بمستوى خدمات النقل البحري والتركيز على زيادة مستوى الفاعلية لدى مؤسسة الموانئ.

وكان رئيس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة هاني الملقي أكد خلال افتتاحه أعمال المنتدى أن إنجاز مشروع ميناء الغاز المسال مكن الدولة من توليد ٨٥ في المئة من الطاقة الكهربائية للمملكة بكلفة أقل، ما حقق وفراً على الخزينة من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دينار (٦٤٠ مليون دولار) سنوياً، مشيراً إلى الاستمرار في إنشاء محطات توليد للطاقة المتجددة الخاصة بسلطة المياه لخفض كلفها التشغيلية وتقليل خسائرها المتراكمة.

اليمن: مكتب تنسيق المساعدات يقرّ آليات وخطة عمل موحّدة

أقرّ مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية والإغاثية المقدّمة من دول مجلس التعاون الخليجي لليمن، في ختام اجتماعه الأول في الرياض، آليات وخطة عمل موحّدة. وأوضح وزير الإدارة المحلية اليمني رئيس اللجنة العليا للإغاثة، عبدالرقيب فتح، أن الاجتماع "أقرّ توزيع القطاعات الاقتصادية على الإمارات، والتعليم والكهرباء على قطر، والغذاء على الكويت، على أن يكون مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية شريكاً أساسياً وفاعلاً في كل القطاعات". وتوصّل الاجتماع إلى قرار يقضي بأن يكون مكتب اللجنة العليا للإغاثة في العاصمة الموقّتة عدن، مقرّاً فرعياً للمكتب التنسيقي لدول مجلس التعاون الخليجي. وأكد فتح أن الدول المسؤولة عن القطاعات "ستعقد ورش عمل لمناقشة مشاكل القطاعات وتشخيصها وتحديد المتطلّبات وشركاء التدخّل الإنساني من الدول الأخرى للتنفيذ".

ولفت إلى أن المكتب سيجتمع هذا الشهر لإقرار ما اتُّفق عليه وبدء التنفيذ". وأشار إلى أن اللجنة عضو في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية والإغاثية، وشريك يمثّل الحكومة اليمنية في تخطيط المشاريع وتنفيذها".

وناقش المكتب على مدى يومين، في حضور المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" عبدالله الربيعة، ومسؤولين من المنظّمات الإغاثية في دول المجلس والأمانة العامة لمجلس التعاون، الإعداد للمؤتمر الدولي لتنسيق الأعمال الإغاثية والمساعدات الإنسانية المقدّمة لليمن، والمقرّر عقده في الرياض هذه السنة.

الموجز العربي

ذكر مكتب الإحصاء في جنوب السودان أن معدل التضخم في البلاد بلغ ٢٠٤,٥ في المئة على أساس سنوي في شباط (فبراير) من ١٦٥ في المئة في كانون الثاني (يناير) نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والمشروبات غير الكحولية.

وذكر المكتب الوطني للإحصاء في بيان أن معدل التضخم ارتفع ١٨,٦ في المئة على أساس شهري في شباط.

ونال جنوب السودان، المنتج للنفط، الاستقلال عن السودان في ٢٠١١، ولكنه انزلق في حرب أهلية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣ نتيجة خلاف بين الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار وتعثر الاقتصاد ما أدى إلى إرتفاع الأسعار.

أفاد مصدر رسمي في بغداد، أن العراق وقع عقداً مع مجموعة "تريفي" الإيطالية بقيمة ٢٧٣ مليون يورو (٢٩٦ مليون دولار)، لحقن سد الموصل بالإسمنت وإجراء أعمال الصيانة للسد على مدى ١٨ شهراً. ويعاني السد البالغ طوله ٣,٦ كيلومترات من عيوب هيكلية منذ بنائه في ثمانينات القرن الـ ٢٠، وإذا انهار السد فستغرق المياه وادي نهر دجلة المكتظ بالسكان. ويقع السد بالقرب من أراض تخضع لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في شمال البلاد.

يتوقع "اتحاد الشرق الأوسط للطيران الخاص" (ميبا) أن تبلغ المشاريع في قطاع طيران رجال الأعمال في المنطقة نحو ١,٣ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٠ ونمو حجم أسطول الطائرات الخاصة في الشرق الأوسط من نحو ٥٠٠ طائرة إلى ١٢٧٥ طائرة خاصة.

وجاءت توقعات "ميبا" في مناسبة انطلاق "معرض أبوظبي للطيران ٢٠١٦" في إطار "أسبوع الطيران والفضاء" الذي تستضيفه الإمارة.

أعلن العراق ضوابط وآليات جديدة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية بأسلوب الدفع الآجل، التي ستعتمد ضمن موازنة العام الحالي.

وأشار الناطق باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، عبدالزهرة الهنداوي، في حديث صحافي، الى أن نظام الدفع الآجل طرح من جانب الحكومة السابقة، لكن البعض يتخوّف منه لخشيته من إمكان رهن الاقتصاد العراقي لإرادة الدول الخارجية، معتبراً هذا الافتراض غير صحيح لأن وضع العراق مختلف كونه هو الذي يضع القوانين والشروط.

المفكرة العربية

الإسمنت العراقي يعاني الإغراق والمنافسة الأجنبية

يتصدر الإسمنت الكثير من المنتجات العراقية التي تعاني من ظاهرة الإغراق السلعي المستورد. فالإسمنت العراقي معروف بأنه الأجود من حيث الكفاءة ويغطي الحاجة المحلية وهو المفضل لدى شركات البناء والإعمار على رغم إرتفاع سعره مقارنة بأسعار الأسمنت المستورد خصوصاً الإيراني والهندي.

ويرى متخصصون أن صناعة الأسمنت في العراق تعاني من سياسة إغراق السوق بالأسمنت المستورد غير المطابق للمواصفات القياسية، وحضّوا في الوقت ذاته على تطبيق حلول لحماية صناعته المحلية.

وأكد رئيس مجلس المديرين في "شركة الدوح العراقية للصناعات الأسمنتية"، حاتم الخوام، ضرورة مراعاة مصلحة القطاع الصناعي خصوصاً والاقتصاد الوطني عموماً من خلال تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني والمستهلك، إضافة إلى التعرفة الجمركية، والمنافسة ومنع الاحتكار وقانون دعم القطاع الخاص، مشدداً على توفير البنى التحتية للمشاريع الصناعية لتكون متكاملة مع مصانع الإسمنت مثل توفير الكهرباء وتزفيت الطرق وربط الموانئ بالسكك الحديد، إلى جانب التمويل.

وشدد على تفعيل المبادرة الصناعية التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً لتمويل المشاريع القائمة ذات الجدوى الاقتصادية مثل صناعة الإسمنت. ولاحظ أن إنخفاض أسعار الوقود المجهز لمصانع الإسمنت في الدول المجاورة والمدعوم من حكوماتها، يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالإسمنت الأجنبي، في مقابل تحديات فائض الإنتاج المحلي عن حاجة السوق وضعف القدرة على التصدير لإرتفاع أسعار الوقود والطاقة، ما إنعكس على المنافسة أيضاً.

وأشار إلى ضرورة الإفادة من عقود التأهيل والتشغيل بطريقة الاستثمار في المشاركة بالإنتاج في مصانع إسمنت وزارة الصناعة والمعادن وتشغيلها وعدم تركها للتهالك، ما يعود بمردود إضافي على خزينة الدولة.

وأشار المدير العام لـ"الشركة العامة للأسمنت العراقية"، ممثل العراق في "الاتحاد العربي للأسمنت" ناصر المدني، إلى أن هذه الصناعة تعاني من مسألتين، الأولى هي مشكلة الطاقة التي تعد عنصراً رئيسياً وإعتمادها على النفط بالدرجة الأساس، ما يشكل عائقاً أمام هذه الصناعة، وارتفاعاً للكلفة على رغم تراجع أسعار النفط واستبداله بالفحم، والثانية تتمثل في الانعكاسات البيئية على رغم الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

وعزا المدني التفاوت الكبير بين الطاقات التصميمية والإنتاج الفعلي واستهلاك الإسمنت إلى الظروف التي يمر بها العراق وتوقف بعض المصانع عن العمل وتراجع الإنتاج، لافتاً الى أن تراجع الصناعة المحلية وعدم قدرتها على الصمود يتطلبان اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه الصناعة من قبل الدولة.

وشدد على ان الإتحاد يعمل على استخدام بدائل الوقود المستعمل في هذه الصناعة من خلال عقد الدورات التدريبية بالتعاون مع الجهات المتخصصة لاستخدام المخلفات الصناعية.

وتظهر أرقام أن الإنتاج العالمي من الأسمنت بلغ ٤,٢ مليارات طن سنوياً وبلغ حجم التجارة ١٩٥ مليون طن، أما على النطاق العربي فقد سجلت هذه الصناعة قفزة كبيرة، اذ بلغ عدد المصانع والشركات ١٨٥ كما بلغت الطاقات التصميمية ٣٤٠ مليون طن في العام ٢٠١٤. أما في مجال الإنتاج الفعلي فقد بلغ ٢١٣ مليون طن وهو أقل كثيراً من الطاقات التصميمية، في حين سجل الإستهلاك ٢٣٤ مليون طن مستكملاً حاجة السوق بالاستيراد لسد الثغرة بين الإنتاج والإستهلاك.

"ستاندرد أند بورز": إرتفاع ديون الحكومات العربية في ٢٠١٥

أعلنت وكالة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني أخيراً، عن إرتفاع ديون عدد من الحكومات العربية الى اكثر من الضعف في العام الماضي، متوقعة ان تظل مرتفعة خلال ٢٠١٦.

وقالت الشركة في تقريرها ان ديون ١١ دولة عربية خضعت لتصنيفها، إرتفعت الى ١٤٣ مليار دولار في العام الماضي مقارنة مع ٧٠,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٤. وتضمنت أرقام ٢٠١٥ ديون العراق (٣٠ مليار دولار) التي اضيفت الى القائمة للمرة الأولى.

واشارت الى ان حكومات دول مجلس التعاون الخليجي اقترضت ٤٠ مليار دولار في العام الماضي، بينها ٢٦ مليار دولار اقترضتها السعودية، اكبر الدول المصدرة للنفط في منظمة "اوبك".

وتصدرت مصر القائمة باقتراض ٤٤ مليار دولار في ٢٠١٥، بحسب "ستاندرد أند بورز". وتوقعت الشركة إنخفاض الاقتراض لهذه الدول نفسها في ٢٠١٦ بنسبة لا تزيد عن ٦ في المئة لتصل الى ١٣٤ ملياراً، بحيث ستقترض دول مجلس التعاون الخليجي ٤٥ مليار دولار.

وتستند توقعات ٢٠١٦ على الافتراض بان معظم دول مجلس التعاون الخليجي ستسحب من إحتياطاتها المالية الضخمة لتمويل العجز في موازناتها الناجم عن انخفاض اسعار النفط.

وتوقعت ان يبلغ حجم اجمالي الديون التجارية للدول العربية ٦٦٧ مليار دولار بنهاية هذا العام، بإرتفاع نسبته ٨٥ مليار دولار في ٢٠١٥.

مصر تلغي الحد الأقصى للإيداع والسحب النقدي للشركات

قرر البنك المركزي المصري إلغاء الحدود القصوى المقررة للإيداع والسحب النقدي بالعملات الأجنبية للشركات، بعد قرار مماثل طاول الأفراد. وأفاد المركزي بأن الإجراء هدفه تسهيل تعاملات الشركات والأفراد مع المصارف.

وتقرر رفع هذا الحد للشركات العاملة في السلع الأساس، مثل الأغذية والأدوية ومستلزمات الإنتاج، وإلغاء قرارات اتخذت في شباط (فبراير) ٢٠١٥ المُقيدة للإيداع والسحب النقدي للأشخاص الاعتباريين الذين يتعاملون في مجال السلع والمنتجات الأساس، مع الإبقاء على الحدود السابقة التي تقدر بـ٥٠ ألف دولار شهرياً لمستوردي السلع غير الأساس.

وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر إن "تلك الإجراءات هدفها زيادة موارد النقد الأجنبي، وتعزيز صافي الاحتياطات النقدية، وإلحاق المضاربين بالدولار في السوق الموازية أكبر خسائر ممكنة". واجتمع عامر مع مكاتب الصرافة للمرة الثانية في أقل من شهر، في محاولة لوضع سقف لسعر الدولار في السوق الموازية مع اشتعال السعر خلال الأسابيع الماضية، من دون أي بوادر انحسار للأزمة على رغم طرح شهادات دولارية للمصريين العاملين في الخارج وقرار الحكومة طرح شهادات باليورو، من دون أن تحدد الفائدة عليها.

المغرب: عدد السياح تجاوز ١٠ ملايين في ٢٠١٥

وزير السياحة لحسن حداد

إستقبل المغرب ١٠,١٨ ملايين سائح العام الماضي، وهو عدد قريب من ذلك المسجل في العام ٢٠١٤، بتراجع واحد في المئة فقط. وانخفض عدد السياح الأوروبيين نحو ٥,٣ في المئة، فيما زاد عدد المغاربة المغتربين بنسبة ٣,٧ في المئة.

وأفادت إحصاءات "المرصد المغربي للسياحة"، بأن عدد السياح الفرنسيين "تدنّى بنسبة ٥ في المئة للعام الثاني على التوالي، في حين ارتفع عدد الألمان ٨ في المئة، والبريطانيين ٥ في المئة، ويشكل السياح الفرنسيون نحو ربع عدد الزوار الأجانب. ولم يتأثر المغرب كثيراً بتداعيات الأعمال الإرهابية التي عاشتها دول قريبة مصدرة أو مستوردة للسياحة الدولية خلال العام الماضي، مثل تونس وباريس اللتين شهدتا اعتداءات على مرافق ثقافية وسياحية رمزية، كان من نتائجها انخفاض حركة السياحة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وأشار أصحاب الفنادق المصنفة، إلى "انخفاض عدد الليالي السياحية العام الماضي ومطلع هذه السنة، في معظم الفنادق المدرجة مقارنة بالسنوات السابقة، وتدنّت النسبة إلى ٤٠ في المئة". ويُقدر تراجع الإقبال على الفنادق من فئتي ٤ و٥ نجوم، بنسبة ٤ في المئة العام الماضي، نجم عنه هبوط في الإيرادات نسبته ١,٤ في المئة، إلى ٥٩ مليار درهم (نحو ستة مليارات دولار).

وقال وزير السياحة لحسن حداد، إن المغرب "يواصل استثماراته المبرمجة في قطاع السياحة ببناء مزيد من الفنادق والمنتجعات في مختلف المناطق، سواء تعلّق الأمر بالمخطط الأزرق الذي يشمل الشواطئ والسياحة البحرية من السعدية إلى الداخلة (٣ آلاف كيلومتر) أو مشاريع السياحة الجبلية والغابات والواحات. وتصل قيمة الاستثمارات في تلك المشاريع التي تساهم فيها صناديق استثمار خليجية (وصال)، الى نحو ١٦ مليار دولار.

أعلن المدير العام لـ"صندوق الأوبك للتنمية الدولية" (أوفيد) سليمان جاسر الحربش إطلاق حملة "الأحلام المتساوية"، بالتعاون مع مبادرة "الطفل المرح" استجابة للأحداث والتطورات الجارية، وبهدف تسليط الضوء على أزمة اللاجئين من وجهة نظر الأطفال.

وتهدف المبادرة، التي أطلقت في إطار احتفالات الذكرى الـ٤٠ لتأسيس الصندوق، إلى نشر الوعي اللازم من أجل المساواة بين أحلام جميع الأطفال وتعزيز التضامن وتضافر الجهود مع من هم في أمسّ الحاجة للمساعدات الإنسانية.

وقال الحربش: "يكرّس أوفيد احتفالاته بالذكرى السنوية هذا العام للتضامن مع محنة اللاجئين لرفع مستوى الوعي العام للأزمة الإنسانية العالمية"، التي اعتبرها "مسؤولية مشتركة حتى النهاية".

❖❖❖

قال ممثل صندوق النقد الدولي جون فرانسوا دوفان، أن الاحتياطات الأجنبية للجزائر تراجعت ٣٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥، لتصل إلى ١٤٣ مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

وكان دخل الطاقة الذي يشكل نسبة ٩٥ في المئة من صادرات الجزائر و٦٠ في المئة من الموازنة، تراجع ٤١ في المئة إلى ٣٥,٧٢ مليار دولار العام الماضي، ويتوقع المسؤولون انخفاضه إلى ٢٦,٤ مليار دولار هذا العام. وأجبر تراجع سعر النفط الحكومة الجزائرية على تقليص موازنتها وتعديل الدعم الحكومي وتعليق مشاريع للبنية التحتية واللجوء إلى الصين للحصول على التمويل. لكن الحكومة تقول إن الاحتياطات ستساعد على حماية الاقتصاد.

❖❖❖

أطلقت شركة "أمنية للاتصالات" التابعة لمجموعة "بتلكو البحرين" خدماتها التجارية للجيل الرابع رسمياً من خلال شبكتين للمرة الأولى في الأردن، موفرة الانترنت العالي السرعة للأفراد والمنازل والأعمال.

وأوضح الرئيس التنفيذي للشركة زياد شطارة، أن خدمات الجيل الرابع التي ستحمل الاسم التجاري "إيفو ٤ جي"، ستوّجّه لكل القطاعات "معتمدة استراتيجية بنَت من خلالها شبكتين، الأولى الجيل الرابع المتنقل، المعتمدة النطاق الترددي ١٨٠٠ ميغاهيرتز، وستكون خدماتها للأفراد ومستخدمي الهواتف الذكية، والشبكة الثانية للانترنت الثابت العريض النطاق من الجيل الرابع في النطاق الترددي ٣٥٠٠ ميغاهيرتز، والتي ستتيح خدمات الانترنت الثابت العريض النطاق للمنازل والمؤسسات والشركات".

الموقف الخليجي

قطر: نهج إقليمي جديد

يمثل التعديل الوزاري الأخير في قطر أحدث خطوة في الإمارة الصغيرة للإبتعاد عن أنشطتها الإقليمية الرفيعة المستوى والمليئة بالضوضاء التي إتبعها الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والتحوّل إلى دور أكثر سرية في ظل حكم نجله والأمير الحالي، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

التعديل تطرق إلى حقيبتي الخارجية والدفاع، فضلاً عن مناصب وزارية أخرى. وكانت الوزارات السيادية الوحيدة التي لم تمس الطاقة والمالية. ويأتي هذا التعديل في مرحلة حرجة فيما أسعار النفط تعرف هبوطاً لم تعرفه منذ ١٣ عاماً والإمارة لا تزال متورطة في مستنقعات إقليمية، بما في ذلك اليمن وسوريا وليبيا.

على النقيض من نهج والده في الشؤون الخارجية، فقد إتبع الشيخ تميم نهجاً أقل بروزاً لدولة قطر على الساحة الدولية، وإنحازت الدوحة إلى المواقف السعودية، وخصوصاً في سوريا واليمن ولبنان. لقد وجدت قطر نفسها في وضع إقليمي غير مريح عندما صعد الشيخ تميم الى العرش في حزيران (يونيو) ٢٠١٣، مع الكثيرين في المنطقة يتهمون الإمارة الغنية بالغاز بالتجاوز والتدخل في شؤون الدول العربية الأخرى. إن سياسة الدوحة الخارجية المؤيدة لجماعة "الإخوان المسلمين" والداعمة للحركات الثورية إشتبكت مع أهداف إستراتيجية أخرى لدول الخليج العربي.

بالإضافة إلى ذلك، إن دعم قطر للجماعات الإسلامية السنية في المنطقة تحت حكم حمد بن خليفة أغضب ليس فقط أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ولكن في بعض الأحيان أيضاً غيرها من الدول القوية في الشرق الأوسط مثل مصر وإيران، بالإضافة إلى الولايات المتحدة. بعد ظهور فراغ في السلطة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط في العام ٢٠١١، سعى الشيخ حمد بن خليفة إلى بسط نفوذ الدوحة عبر الفصائل الاسلامية في مصر وليبيا وسوريا وتونس، مع تعزيز كبير لشراكة قطر مع تركيا. هذه العلاقات، مع ذلك، أثارت التوتر في علاقة الدوحة مع المسؤولين السعوديين والإماراتيين الذين يعتبرون العديد من هذه الجماعات من الأخطار التي تهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

من جهته أعطى الشيخ تميم الأولوية لإصلاح العلاقات القطرية مع حلفاء الدوحة التقليديين في مجلس التعاون الخليجي في وقت مبكر من ولايته. ولتحقيق هذا الهدف، فقد طرد قيادات "الإخوان المسلمين" من الإمارة، وقبل على مضض شرعية نظام عبد الفتاح السيسي المدعوم من الجيش المصري، وسار وراء القيادة السعودية لإختيار أيّ من الفصائل ينبغي دعمها في سوريا. إلى حد كبير بسبب جهود الأمير، بحلول تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤، أعادت كل من الرياض وأبو ظبي والمنامة سفراءها إلى الدوحة بعدما إستدعتهم قبل ثمانية أشهر.

من ناحة أخرى، ساهم صعود الملك سلمان إلى العرش في المملكة العربية السعودية أيضاً إلى تحسن العلاقات بين الدوحة والرياض فيما خفف العاهل السعودي الجديد لهجة المملكة تجاه جماعة "الإخوان المسلمين". وقد بلغ تخفيف العداء السعودي تجاه الحركة لحظة تاريخية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي عندما الشيخ يوسف القرضاوي، رجل الدين المصري المقيم في الدوحة، ويعتبره كثيرون على أنه مرشد جماعة "الإخوان المسلمين" الروحي، الذي أثار غضب المسؤولين السعوديين بخطبه الملتهبة لسنوات، ظهر إلى جانب عبد الله بن عبد العزيز العيفان، سفير الرياض لدى الدوحة، في حفل اليوم الوطني السعودي في قطر.

على عكس المملكة العربية السعودية، مع ذلك، لم تغير الإمارات العربية المتحدة نهجها تجاه جماعة "الإخوان المسلمين" أو الجماعات الإسلامية الأخرى، الأمر الذي ترك علاقاتها مع قطر مبهمة نوعاً ما. وقد أدى تضارب الآراء بين الإمارات وقطر حول الجماعات الإسلامية إلى توتر بين الدولتين الثريتين الخليجيتين، والذي يتجلى في الصراع الدائر في ليبيا حيث الدوحة لا تزال تدعم، وإن كان أقل كثافة، معسكر الإسلاميين، وأبو ظبي تدعم حلفاءها المعادين للاسلاميين. ومع ذلك، فإن سياسة قطر صارت أخيراً أكثر وضوحاً مما كانت عليه في اليمن، حيث شاركت قواتها بدعم مهمات السعودية والإمارات ضد حركة تمرد الحوثيين والموالين لعلي عبد الله صالح.

وزير الدولة لشؤون الدفاع الحالي، خالد العطية، قاد بصفته وزيراً للخارجية الجهود المبذولة لإصلاح علاقة الدوحة مع الرياض ونسق بشكل مكثف مع السعوديين في السياسة السورية. كوزير دولة لشؤون الدفاع، من المتوقع ان يحافظ على النهج التوافقي نفسه. خارج سوريا، إكتسب العطية خبرة بينما كان يتوسط بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين سابقاً في العام ٢٠٠٧. إن إنتقاله من الشؤون الخارجية إلى وزارة الدفاع هو برهان على إعتبار القيادة القطرية الملف اليمني مسألة إستراتيجية، وليست ديبلوماسية.

من الجدير بالذكر أن الوزراء الثلاثة الذين عينهم الشيخ تميم أخيراً هم دون سن ٤٥. بنقل الأدوار القيادية من جيل الثمانينات من العمر إلى واحد شاب إستثنائي حسب المعايير العالمية، فإن قطر تتبع الاتجاه الأوسع في دول مجلس التعاون الخليجي. مثل أي تحول رئيسي، فإن هذا التغيير في الأجيال واجه صعوبات. على سبيل المثال، خلال أول عامين ونصف قضاها في سدة الحكم، كان على الشيخ تميم (٣٥ عاماً) كسب الشرعية التي كانت تُنسَب إلى أبيه، وخصوصاً في مجال العلاقات الدولية.

وزير الخارجية الجديد، الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، الذي هو من عمر الأمير، غير معروف نسبياً. العديد يثني عليه إذ أنه كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي منذ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، حيث تعامل مع علاقة قطر الحساسة مع الحكومة المصرية عقب الاطاحة بمحمد ميرسي في (تموز) يوليو ٢٠١٣. ومن المرجح أن يحافظ وزير الخارجية الجديد على دور منخفض بعيد من الأضواء في الشؤون الإقليمية التي ميزت السياسة الخارجية في الدوحة تحت حكم الشيخ تميم. وعلاوة على ذلك، فإن خلفيته في الشؤون الاقتصادية وتطوير الأعمال تشير إلى أن قطر قد تكون ستحوّل تركيزها من الصراعات السياسية الإقليمية إلى المصالح الاقتصادية والتجارية.

هذا يبدو أنه يتماشى مع الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستدامة المعترف بهما على نحو متزايد في جميع دول الخليج. الشيخ تميم، جنباً إلى جنب مع حكام الخليج الآخرين، أطلق بالفعل مبادرات رامية إلى تحسين الخدمات العامة وإدارة الإدارات العامة، وبترقب جعل النظام الإقتصاد البيئي القطري أكثر كفاءة ومستداماً ومزدهراً على المدى الطويل.

إن الطبقة الحاكمة القطرية الجديدة تبدو مركزة بشكل رئيسي على حجب الإمارة عن موجة عدم الاستقرار الذي يطارد العديد من دول الشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الغاية، تركز القيادة الشابة على تحسين العلاقات مع جيرانها، والخروج من دائرة الضوء، والحفاظ على الازدهار الاقتصادي في الداخل.

الدوحة - محمد شعبان

الشركات العائلية الخليجية والدولية تتعاون لضمان استمراريتها

تُعتبر الشركات العائلية الخليجية من أهم ركائز الاقتصاد في المنطقة، باعتبارها تهيمن على أكثر من ٧٥ في المئة من الأعمال فيها. وبهدف استمرارها عقد "مجلس الشركات العائلية الخليجية" و"شبكة الشركات العائلية الدولية" في دبي أخيراً إجتماعاً، لتبادل الخبرات ونقل المعارف بين الشركات الأعضاء حول القضايا والمسائل المحورية، المتعلقة بضمان ديمومة أعمالها.

وتتمتع الشركات العائلية بمزايا كثيرة تميزها عن شركات القطاع العام. لكن عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على الأعمال التجارية عبر الأجيال، تواجه هذه الشركات عدداً من التحديات الخطيرة، لكن "مع نهج مهني مركز يمكن تخطي كل هذه العقبات"، وفقاً لمصادر شاركت في الاجتماع.

وخلال الاجتماع، التقى رئيس مجلس إدارة "شبكة الشركات العائلية الدولية" كارل إيريفان هاوب، مع رئيس مجلس إدارة "مجلس الشركات العائلية الخليجية" عبدالعزيز عبدالله الغرير، ومجموعة من قيادات الصف الأول للشركات العائلية الأعضاء في المجلس، ونوقش أحد أهم المواضيع المطروحة حالياً، ويتمثل باستمرار الأعمال والتحضير لنقل القيادة إلى الجيل المقبل من أفراد العائلة.

عبدالعزيز عبدالله الغرير

الموجز الخليجي

أكد وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد رشيد الزياني، أن بلاده حققت نمواً بلغ ٣,٢ في المئة العام الماضي، مشدداً على اعتمادها على مواردها البشرية بدرجة كبيرة. وأشاد خلال لقاء نظمته غرفة التجارة العربية – البريطانية في لندن بالعلاقات التاريخية التي تربط البحرين ببريطانيا، وقال: "البحرين لا تعتمد على النفط والغاز كمصدر أساس للدخل، وهذا ما يميزها عن غيرها في المنطقة، وعلى رغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلا أن البحرين حققت نمواً بلغ ٣,٢ في المئة في العام ٢٠١٥".

❖❖❖

يُتوقع أن تنمو سوق الأمن الوطني في الشرق الأوسط من ١٧ مليار دولار إلى ٣٤ ملياراً على مدى السنوات الخمس المقبلة، ما يعادل ثلاثة أضعاف متوسط نموها في العالم، وفقاً لتقرير حديث صادر عن "فروست آند سوليفان" أظهر أن الحصة الكبرى البالغة ٥٥ في المئة، أو ١٥ مليار دولار، ستخصّص لتأمين المرافق الحكومية ومرافق الطاقة وغيرها من البنية التحتية الوطنية المهمة. وتشير التوقعات إلى عزم المملكة العربية السعودية تخصيص ٥٧ مليار دولار للنفقات العسكرية والأمنية هذه السنة، أي أعلى حصة إنفاق من موازنتها العامة نسبتها ٢٥ في المئة.

❖❖❖

أعلن "مركز دبي المالي العالمي" إطلاق موقعه الإلكتروني الجديد الخاص بالإعلانات العقارية، والذي يُعد منصة متكاملة تربط مالكي العقارات المسجلة في المركز بالمستأجرين الحاليين والمحتملين.

وتماشياً مع أهداف المركز الرامية إلى تأسيس بنية تحتية تقنية متقدمة وفريدة، يقدم الموقع الجديد مجموعة من الخدمات وخيارات الاستعراض المطوّرة لتسهيل عملية وضع الإعلانات والاطلاع على العروض العقارية المتاحة في المركز.

❖❖❖

أعلن وزير المال الكويتي أنس الصالح في مؤتمر صحافي، سعي بلاده إلى خصخصة بعض المشاريع المملوكة للدولة مثل المطارات والموانئ وبعض مرافق مؤسسة النفط الكويتية، ولم يذكر تفاصيل أخرى. كما أعلن الصالح إقرار مجلس الوزراء خطة تتضمن فرض ضرائب بنسبة عشرة في المئة على أرباح الشركات.

وأضاف أن الخطة التي أقرها المجلس تتضمن إعادة تسعير بعض السلع والخدمات العامة وإعادة تسعير استغلال أراضي الدولة، لكنه لم يذكر تفاصيل.

المفكرة الخليجية

عائدات شركات النقل السعودية ٣٫٣ مليارات دولار في سنة

سجلت شركات قطاع النقل المُدرجة أسهمها في سوق المال السعودية قفزة في مبيعاتها في العام ٢٠١٥ بلغت ٥٦ في المئة، أي ٤,٤٨ مليارات ريال (١,٢ مليار دولار)، إلى ١٢,٥٤ مليار ريال (٣,٣٤ مليارات دولار)، في مقابل ٨,١ مليارات ريال في العام ٢٠١٤.

وزادت الأرباح الصافية لشركات القطاع إلى ٢,٨٩ مليارَي ريال (٧٧١ مليون دولار) في مقابل ١,٣٥ مليار ريال، أي ١١٤ في المئة، فيما بلغت أرباح شركات النقل عن الربع الرابع العام الماضي ٧٦٢ مليون ريال في مقابل ٣٦٨ مليوناً، بزيادة ١٠٧ في المئة، وفي مقابل ٨٢٦ مليون ريال للربع الثالث، بتراجع ٨ في المئة.

وحل قطاع النقل في المرتبة الـ١٠ بين قطاعات السوق خلال العام ٢٠١٥، إذ بلغت مساهمته في السيولة المتداولة ٤,٤ في المئة، أو ٧٢,٣ مليار ريال، فيما بلغت الكمية المتداولة من أسهم القطاع ١,٧٥ مليار سهم، نسبتها ٢,٦٥ في المئة، نُفذت في ١,٤٤ مليون صفقة، أو ٥ في المئة من الصفقات المنفذة في كل السوق البالغ عددها ٣٠,٤ مليون صفقة.

وكان مؤشر قطاع النقل سجل أعلى مستوياته في ٥٢ أسبوعاً عندما بلغ ١٠٨٥٧ نقطة نهاية تعاملات مطلع أيار (مايو) الماضي، بينما بلغ أدنى مستوياته في الأسابيع الـ٥٥ الأخيرة ٥٤٠٩ نقاط، وذلك في نهاية تعاملات ١٧ كانون الثاني (يناير) الماضي.

وعن أداء شركات النقل السعودية خلال العام ٢٠١٥، فحققت "الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري" المبيعات الأكبر بين شركات القطاع بما نسبته ٦٠ في المئة من الإجمالي، أي ٧,٥٠ مليارات ريال، في مقابل ٣,٦٣ مليارات في العام ٢٠١٤، بزيادة ٣,٨٧ مليارات ريال أو ١٠٧ في المئة. وارتفعت أرباح الشركة إلى ١,٨١٨ مليار ريال من ٥٣٤ مليوناً، أي ٢٤٠,٤ في المئة، صعدت معها ربحية السهم إلى ٤,٦٢ ريال من ١,٥٨ ريال.

وصعدت أرباح الشركة خلال الربع الرابع في العام الماضي إلى ٥٦٧ مليون ريال من ١٢٣,٤ مليون، أو ٣٥٩ في المئة، في مقابل ٥١٠ ملايين ريال للربع الثالث، أي ١١ في المئة. وجاءت "الشركة السعودية للخدمات الأرضية" في المرتبة الثانية باستحواذها على ٢٠,٣ في المئة من مبيعات القطاع في العام ٢٠١٥، أي ٢,٥٤ مليارَي ريال في مقابل ٢,٤ مليارَي ريال، بنسبة ارتفاع ٦ في المئة، صعدت معها الأرباح الصافية للشركة إلى ٦٢١ مليون ريال في مقابل ٤٩٦ مليوناً، بزيادة ٢٥,١ في المئة، ارتفعت معها ربحية السهم إلى ٣,٣ ريال من ٢,٦٤ ريال.

أما أرباح شركة "الخدمات الأرضية" عن الربع الرابع ٢٠١٥، فبلغت ١٦٩ مليون ريال، في مقابل ١٦٨ مليون ريال للربع الرابع في العام ٢٠١٤، بنسبة ارتفاع ٠,٤٦ في المئة، وفي مقابل ١٦٧ مليون ريال للربع السابق، بزيادة ١,٠٨ في المئة.

وأظهرت القوائم المالية ارتفاع مبيعات "الشركة السعودية للنقل الجماعي" (سابتكو) في العام الماضي إلى ١,١ مليار ريال في مقابل ١,٠٢ مليار ريال، بزيادة ٨,٢ في المئة، قفزت معها أرباحها الصافية في العام ٢٠١٥ إلى ٢١١ مليون ريال، في مقابل ١٠٢ مليون، أي ١٠٧ في المئة. وسجلت الشركة خسارة صافية في الربع الرابع من العام الماضي بلغت ٣٥,٥ مليون ريال في مقابل أرباح بلغت ٣٥ مليون ريال في العام ٢٠١٤، وفي مقابل أرباح بلغت ٨١,٤ مليون ريال للربع الثالث من العام الماضي. وعزت الشركة الخسارة إلى انخفاض إيرادات النشاط، وارتفاع النفقات العامة والإدارية والتسويقية، وانخفاض متوقع في قيمة استثمار في شركة زميلة، وانخفاض الإيرادات الأخرى، وارتفاع مصروف الزكاة.

وبلغت مبيعات "الشركة المتحدة الدولية للمواصلات" (بدجت السعودية) ١,٠٢ مليار ريال في مقابل ٨٩٣ مليون ريال في العام ٢٠١٤، بارتفاع ١٤ في المئة، حققت معها الشركة أرباحاً صافية بلغت ١٨٩ مليون ريال في مقابل ١٧١ مليوناً، بزيادة ١٠,٤ في المئة.

وارتفعت أرباح الربع الرابع في العام ٢٠١٥ إلى ٥٠ مليون ريال في مقابل ٤٥ مليوناً، بزيادة ١١ في المئة، وفي مقابل ٤٩ مليون ريال للربع السابق، بزيادة ٢ في المئة.

وصعدت مبيعات "الشركة السعودية للنقل والاستثمار" (مبرد) إلى ٣٧٤ مليون ريال في مقابل ١١١ مليوناً، بزيادة ٢٦٣ مليون ريال، أو ٢٣٧ في المئة. وارتفعت أرباح الشركة إلى ٥١,٣ مليون ريال في مقابل ٤٤ مليوناً، بزيادة ١٧ في المئة، فيما بلغت أرباح الربع الرابع عام ٢٠١٥ نحو ١٢,٦ مليون ريال في مقابل خسارة ٣,١ مليون ريال عام ٢٠١٤، وفي مقابل ١٨ مليون ريال للربع الثالث، بتراجع ٣٠ في المئة.

ويتألف قطاع النقل من ٥ شركات مساهمة، تبلغ قيمتها السوقية ٢٧ مليار ريال، تمثل ٢ في المئة من السوق السعودية، فيما تبلغ رؤوس أموال شركات النقل ٧,٧٥ مليارات ريال. واستحوذت "الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري" على ٥١ في المئة من رأس مال القطاع، إذ بلغ رأسمالها ٣,٩٣٧ مليارات ريال، بينما بلغ رأسمال "الشركة السعودية للخدمات الأرضية" ١,٨٨ مليار ريال، أي ٢٤,٢ في المئة من القطاع. وتستحوذ "سابتكو" على ١٦,١ في المئة من رأسمال القطاع، ما يعادل ١,٢٥ مليار ريال، فيما تستحوذ "بدجت السعودية" على ٦,٦ في المئة من رأسمال القطاع، أو ٥٠٨ ملايين ريال، فيما تُعد "مبرد" أضعف الشركات لجهة رأسمال يبلغ ١٨٠ مليون ريال، يشكل ٢,٣ في المئة من القطاع.

ميناء صلالة العُماني يوقع اتفاقات مع إيران

وقّع ميناء صلالة أكبر موانئ سلطنة عُمان، اتفاقات تجارية مع موانئ إيرانية رئيسية في إطار أحدث جهود السلطنة لتعزيز علاقات التجارة البحرية مع طهران في أعقاب رفع العقوبات الدولية.

ورفعت العقوبات الشهر الماضي في إطار اتفاق نووي مع القوى العالمية لتنتهي سنوات العزلة التي شهدت قطع العلاقات مع قطاع الشحن البحري، وتعطل الإمدادات المتجهة إلى إيران المعتمدة على الواردات.

وأفادت إدارة ميناء صلالة الذي يقع بالقرب من خليج عدن، إنها وقعت مذكرة تفاهم مع بندر عباس أكبر ميناء للحاويات في إيران، ومع ميناء تشابهار بما "سيسهل نمو الشحن والتجارة" بين الدولتين.

وقال الرئيس التنفيذي لميناء صلالة ديفيد غليدهيل في بيان: "نتطلع أيضاً إلى الدول التي لا تطل على بحار والمجاورة لإيران للاستفادة من الاتفاقات القائمة متعددة الأطراف لممرات النقل من أجل الوصول إلى أسواق جديدة".

وتملك حكومة عُمان حصة الغالبية في صلالة وهو ميناء الشحن الرئيس في السلطنة، وقام بمناولة ٢,٦ مليوني حاوية تجارية في العام الماضي، إضافة إلى ١٢,٥ مليون طن من البضائع. وتملك "ايه بي ام ترمينالز" التابعة لـ"مولر ميرسك" ٣٠,١ في المئة في الميناء العُماني.

وأبلغ مسؤولون في ميناء صحار العُماني، الذي يقع شمال خليج عمان وتملك فيه حكومة السلطنة ٥٠ في المئة، "رويترز" أنهم يجرون محادثات مع شركات شحن بحري وموانئ إيرانية لتعزيز التجارة وسط أوضاع صعبة في أسواق الشحن البحري.

هجرة مليون سعودي تقلق "الشورى"

الدكتور صدقة فاضل

حذر عضو في مجلس الشورى من تزايد أعداد السعوديين المقيمين بصورة دائمة في الخارج، ودعا وزارة الخارجية في بلاده إلى درس الظاهرة وأسبابها، قبل أن تشكل تهديداً أمنياً أو معضلة اجتماعية.

وأشار عضو المجلس الدكتور صدقة فاضل إلى أن إقامة نحو مليون سعودي في الخارج، يمثلون خمسة في المئة من السكان في فترة وجيزة نسبياً، مؤشر على خلل ما، على الجهات المعنية مراجعته ودرسه قبل أن يتفاقم. وقال في توصية له في الشورى أخيراً، على هامش نقاش تقرير وزارة الخارجية: "إن على وزارة الخارجية القيام بدراسة علمية شاملة عن الأعداد الكبيرة من السعوديين الذين يقيمون إقامة دائمة أو شبه دائمة في بعض البلدان المجاورة، تمهيداً لاتخاذ السياسات المناسبة التي تضمن المصلحة العامة لبلادنا والمصالح المشروعة لهؤلاء المهاجرين".

وأكد أن بين مسوغات التوصية، التي تقدم بها، "تزايد العدد، قياساً إلى عدد السكان (١٨ مليوناً)، وعدم وجود معلومات كافية عنهم وعن ظروفهم المعيشية، إلى جانب أسباب هجرتهم، التي تقلل معرفتها من تفاقمها وأخطارها".

ولفت عضو الشورى إلى أن هجرة مواطنيه نحو الخارج، لا تسقط حقهم في الرعاية ومعرفة أحوالهم المعيشية والاجتماعية.

وأضاف: "درس الظاهرة يساعد في رعاية مصالح هؤلاء المهاجرين وحفظ حقوقهم، وتسهيل تواصلهم مع بلدهم الأصلي، والحيلولة دون أن يشكل وجودهم خارج الوطن خطراً على الأمن القومي للبلاد، وأيضاً تعرض كثير منهم لمشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية".

أعلن وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري، ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المتراكمة إلى "١٢٦ مليار دولار نهاية العام الماضي، في مقابل ١١٥ ملياراً نهاية ٢٠١٤، مدعومة في شكل أساس بالاستثمارات المتزايدة في الصناعات التحويلية والثقيلة الأخرى، مثل الألومينيوم والبتروكيماويات، فضلاً عن قطاعات أخرى كالسياحة والطيران". ورأى أن "الحركة الناشطة التي سجلتها قطاعات الاقتصاد الوطني في استقطاب الاستثمار الأجنبي، ساهمت في تبوؤ الإمارات المرتبة الأولى عربياً و٢٢ عالمياً في مؤشر الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥".

❖❖❖

خفضت مؤسسة "موديز" للتصنيف الائتماني البحرين وعُمان درجتين ووضعت باقي دول الخليج على قائمة إعادة النظر، مع اتجاه إلى خفض تصنيفاتها، على خلفية تدهور أسعار النفط التي أضعفت اقتصادات هذه الدول. ولا تزال التصنيفات الجديدة وتلك المتوقعة جيدة نسبياً، فيما تؤكد حكومات دول الخليج أن التقييمات لا تأخذ جوانب اقتصادية في الحسبان، مثل الاحتياطات المالية الضخمة المتوافرة من فترات ارتفاع أسعار النفط.

وأشارت المؤسسة في بيان صدر أخيراً إلى أن القرار "يعكس التأثير المستمر للتراجع الكبير في أسعار النفط". وتشمل إعادة النظر السعودية والإمارات والكويت وقطر. وتوقعت "موديز" أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط ٣٣ دولاراً في ٢٠١٦ و٣٨ دولاراً في ٢٠١٧ و٤٨ دولاراً في ٢٠١٩.

❖❖❖

افتتح نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "مدينة دبي لتجارة الجملة" بكلفة ٣٠ مليار درهم (٨,٢ مليارات دولار) لتكون المدينة الأضخم عالمياً في تجارة الجملة.

وتهدف المدينة الي الاستحواذ على نسبة من قطاع اقتصادي عالمي يبلغ حجمه ٤,٣ تريليون دولار سينمو خلال السنوات الخمس القادمة ليبلغ ٤,٩ تريليون دولار.

وأكد الشيخ محمد بن راشد خلال الافتتاح، أن بلاده ماضية في خططها الاستراتيجية لتنويع اقتصادها الوطني بعيداً من الاعتماد على النفط، مؤكداً أن الدولة لديها رؤية اقتصادية واضحة للمستقبل من خلال إيجاد قطاعات اقتصادية جديدة وإعادة صياغة القطاعات الحالية على مستوى عالمي جديد.

الموقف الدولي

هل يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى إنهيار مركز لندن المالي؟

حي لندن المالي، المعروف بال"السيتي" (City) هو الجزء الأكثر تعرضاً في الإقتصاد البريطاني في حالة خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي. إن الفائض التجاري البريطاني في مجال الخدمات المالية يبلغ حوالي ٦٠ مليار جنيه إسترليني (٨٥ مليار دولار)، ثلثه تقريباً يأتي من الإتحاد.

إذا، في إستفتاء حزيران (يونيو) المقبل، صوّتت المملكة المتحدة للإنسحاب من هذا الإتحاد، فإن أكبر المخاوف من المرجح أن تكون حول الخسارة المُحتمَلة لحقوق جواز المرور - الذي يسمح للشركات التي مقرها في المملكة المتحدة للبيع في جميع أنحاء الاتحاد - وفقدان العمل المقوّم باليورو .

من ناحية أخرى، هناك قلة تتوقع أن الدور الدولي الأوسع لـ"السيتي" قد يتعرّض للضرر من ذلك كثيراً. إن مزايا لغتها، ونظامها القانوني، ومنطقتها الزمنية، ومجموعة المهارات الموجودة فيها سوف تبقى، وأن الشركات الكبرى مثل تلك التي تمارس صرف العملات الأجنبية وتداول الأوراق المالية وإدارة الأصول والتأمين سوف تستمر قوية.

في حال جاء الإتحاد الأوروبي بقواعد جديدة قاسية مثل فرض ضريبة على المعاملات المالية، فإنه من المتصور أن دور حي المال اللندني الخارجي يمكن أن يتعزز - بعد كل شيء، لقد وُلدت سوق السندات المقوّمة باليورو بسبب قوانين الضرائب الأميركية الصعبة والمحظّرة. لكن "لو" كبيرة، توحدت البنوك والشركات المالية الكبرى في نظرتها إلى أن الوضع الراهن هو الخيار الأفضل. فقد أعلن مصرف "إتش أس بي سي" أن حوالي ١٠٠٠ من مصرفييه العالميين والعاملين في التسويق من أصل ٥٠٠٠ يمكن أن ينتقلوا إلى باريس في حال إنسحاب بريطانيا من الإتحاد، على الرغم من أن هذا لم يمنع البنك من التأكيد أن مقره العام سيبقى في لندن.

هذه هي إذاً مناسبة نادرة جداً، عندما تكاد مشاعر البنوك تميل مع تلك للناخب العادي البريطاني: من الحكمة التعامل مع شيء مألوف تعرفه، على الرغم من أنك لا تحبه، من التعامل مع شيء لا تعرفه قد يكون أسوأ. في الوقت عينه، إستطلاعات الرأي، مثل الأسواق، سوف تكون متقلبة خلال الأشهر القليلة المقبلة والحملة الداعية للإنسحاب سوف تشهد بالتأكيد إرتفاع حصتها في الأيام القليلة الأخيرة.

ولكن مهما كان الناخب البريطاني مستاء من بروكسل، فإن مزاجاً من الحس السليم والحفاظ على الذات عادة ما يأتي إلى معظم الناس عندما يدخلون إلى مراكز الاقتراع. لهذا السبب، فإن عملية إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ليست سهلة.

مع ذلك، بعد حزيران (يونيو)، إذا كانت المملكة المتحدة، كما هو متوقع، لا تزال في الإتحاد الأوروبي، فإن هذا سيترك الاتحاد الأوروبي يواجه جبلاً من المشاكل الأخرى التي يبدو أنه عاجز عن حلها - أزمة الهجرة، نظام عملة محلي لا يعمل في هذه المنطقة الواسعة، وبيروقراطية غير خاضعة للمساءلة في بروكسل. الإستثناء البريطاني هو بوضوح مصدر إزعاج للدول الـ٢٧ الأخرى الأعضاء، ولكن حل هذه المشكلة وإزالتها ليست نهاية الطريق للإتحاد فسوف يكون على موعد مستمر مع عدد ضخم من المشاكل الأخرى لحلها.

لندن - ميشال مظلوم

الصينيون يستثمرون في العقارات بعيداً من الصفقات التقليدية

في وقت يشعل مستثمرو العقارات الصينيون الأسعار في الكثير من كبرى مدن العالم، يبحث المشترون الصينيون الآن في ما وراء النقاط الساخنة عن صفقات بأسعار بخسة وعائدات مرتفعة في شرائح شتى، من الأراضي في دبي إلى بيوت الطلاب في مانشستر.

وتتنوع شرائح المستثمرين من الأفراد الأغنياء وصناديق الاستثمار المباشر التي تشتري الوحدات السكنية، إلى الشركات والصناديق التي تقيم مشاريع مشتركة محلية للاستثمار في المشاريع العقارية. وقالت مديرة "اس بي في – غلوبال" كلارا يونغ: "الناس تستثمر في الأسواق الناشئة نظراً إلى العائد المرتفع وأسعار الشراء المنخفضة والمعدل المرتفع لزيادة رأس المال". وأضافت: "بعضهم يستثمر بهدف قضاء العطلات، أو نظراً إلى الفرص الجيدة لاقتصاد ما أو أوضاع سياسية معينة، وعلى سبيل المثال فإن معرض إكسبو ٢٠٢٠ العالمي في دبي أو تغيير الحكومة في ميانمار، من الأسباب الأخرى للاستثمار في هذه الأسواق الناشئة".

وكان الصينيون سابع أكبر المستثمرين العقاريين في دبي العام الماضي، حيث ضخوا ٤٦٣ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى منه، مقارنة بـ ٣٥٤ مليوناً عام ٢٠١٣ بأكمله، وفقاً لمدير "سومانسا للمعارض" ساجد علي، الذي نظمت شركته معرضاً عقارياً لدبي في هونغ كونغ في كانون الثاني (يناير) الماضي. وكان الاستثمار العقاري للمؤسسات الصينية في نيويورك وسيدني نحو ٦ مليارات دولار و٤ مليارات دولار على التوالي العام الماضي، إرتفاعاً من ١,٢ مليار دولار و٣,٥ مليارات قبل سنة.

وقال علي: "متوسط سعر شقة مؤلفة من غرفة رئيسية واحدة في وسط هونغ كونغ يبلغ ٧ ملايين دولار هونغ كونغ (٩٠٠ ألف دولار)، وبالقيمة ذاتها تستطيع شراء سبع شقق مماثلة في دبي". وأضاف أن "العائد على الاستثمار في دبي يصل إلى ٧,٢ في المئة مقارنة بـ ٢,٨ في المئة في هونغ كونغ".

الدول التي تتمتع بأفضل أنظمة صحية حول العالم

الرعاية الصحية عنصر مكلف بالنسبة لموازنات الدول، ولكن مقابل مبلغ مالي يمكنك الحصول على أفضل رعاية صحية.

أعدّ مسح أخيراً للمقارنة بين دول العالم لجهة أفضل رعاية صحية وتطرق التقرير إلى بنود عدة للتقييم مثل جودة الرعاية الصحية والكفاءة ومؤشرات الحياة الصحية.

وذكرت صحيفة "ذا غارديان" البريطانية ان ١١ دولة من دول "الكومونولث" على لائحة الأفضل من ناحية الرعاية الصحية، وجاءت فرنسا في المركز الأول بنظام الرعاية الصحية الرقم واحد في العالم.

وتصنف فرنسا ضمن الدول الأعلى من جهة أعداد المشتركين في نظام الرعاية الصحية ومن جهة الإنفاق كنسبة من الناتج الإجمالي، لكنها أيضاً تصنف ضمن الأدنى في تقارير المقارنة لصندوق "الكومونولث" العالمي.

وتحت مظلة النظام الصحي الفرنسي، يدفع غالبية المرضى الى الأطباء أو الاختصاصيين مسبقاً وبعدها تدفع الحكومة المبالغ لهم. وللمريض حرية اختيار الطبيب أو الخدمة التي يزورها، في عملية تتمّ ضمن نظام ذكي إذ تقوم الحكومة بإيداع المبلغ في حساب المريض في البنك خلال ٥ أيام ويصل معدل التعويض للمريض بين ٧٠ و ١٠٠ في المئة، أما الفقراء وذوي الأمراض المزمنة، فإن تغطيتهم تصل الى مئة في المئة.

وقبل ذلك، يكون المريض مشتركاً بنظام تأمين صحي شبه خاص مرتبط بأعمالهم وهي المؤسسات التي تدفع المبالغ المتبقية.

ولدى أيرلندا، يفوق عدد الممرضات أي دولة أخرى في العالم، لكنها في المؤشرات الأخرى تبقى في حدود المعدل العادي، وتبلغ زيارة المريض للطبيب العام بين ٤٠ إلى ٦٠ جينه استرليني. ومع ذلك، ألغت الحكومة في عام ٢٠١٥ الرسوم على الأطفال تحت سن ٦ أعوام، والمرضى الذين يحملون بطاقات طبية أو بطاقة زيارة لطبيب عام هم معفيون من الرسوم.

وفي معظم الحالات، يدفع الأفراد للوصفات الطبية التي تصرف من الصيدليات بواقع ١٤٤ جنيه استرليني شهرياً ضمن نظام "مدفوعات الدواء"، وأصحاب البطاقات لا يدفعون للعلاج ولكن يدفعون للوصفة الطبية حوالى ٢,٥٠ جنيه أو بحدود ٢٥ جنيه للشخص شهرياً.

إيران تدعو "بوينغ" إلى التفاوض لتحديث أسطولها

وزير النقل الإيراني عباس أخوندي

صرح وزير النقل الإيراني عباس أخوندي بأن بلاده وجهت دعوة إلى شركة "بوينغ" الأميركية المصنعة للطائرات لإجراء محادثات في شأن تحديث الأسطول الجوي الإيراني، وذلك بعد أسابيع من بدء دخول الاتفاق النووي من إيران مجموعة ٥+١ حيز التنفيذ ورفع العقوبات المفروضة على طهران. وأوضح أنه "بعد إعطاء الإدارة الأميركية ضوءاً أخضر لبوينغ، دعَونا الشركة إلى بدء محادثات في شأن تحديث أسطول بلادنا الجوي".

وقالت نائبة وزير النقل أصغر فخرية كاشان: "لم نقفل قط الأبواب في وجه بوينغ، ونحن جاهزون للتفاوض متى جاؤوا". وحصلت "بوينغ" في ١٩ شباط (فبراير) على تصريح من الإدارة الأميركية لدرس سوق الطائرات التجارية في إيران بعد رفع العقوبات عن طهران منتصف كانون الثاني (يناير). وسبق لإيران أن طلبت ٢٠٠ طائرة من ثلاثة مصانع غربية منذ رفع العقوبات المفروضة عليها، ووقّعت عقداً لشراء ١١٨ طائرة من شركة "آيرباص" الأوروبية المنافسة العالمية لـ"بوينغ".

كما ستشتري ٥٠ طائرة من شركة "امبرير" البرازيلية، ونحو ٤٠ طائرة من شركة "اي تي آر" الأوروبية المصنعة للطائرات التي تعمل بالمروحيات.

الموجز الدولي

نشرت مجلة "هورن ريتش" الصينية قائمة لأكثر الدول من حيث عدد المليارديرات في العام ٢٠١٦، حيث تصدرت الصين القائمة مع ٥٦٨ ملياردير برغم الأزمة المالية الأخيرة التي شهدتها البلاد. المرتبة الثانية كانت من نصيب الولايات المتحدة مع ٥٣٥ ملياردير، فيما انتزعت الهند ثالث مراتب القائمة، حيث ارتفع العدد من ٩٧ إلى ١١١ ملياردير، وأتى المركز الرابع مناصفة بين كل من بريطانيا وألمانيا مع ٨٢ ملياردير، وكان المركز السادس من نصيب روسيا بمجموع ٨٠ ملياردير، وقد جاءت سويسرا في المركز السابع مع ٦٦ ملياردير، أما فرنسا فقد احتلت المرتبة الثامنة مع ٥١ ملياردير في العام ٢٠١٦.

❖❖❖

حذّرت رئيسة اللجنة البرلمانية الإيطالية لمكافحة عصابات المافيا روزي بيندي، من أخطار الأساليب الجديدة التي تستخدمها العصابات وإقلاعها عن استخدام العنف "للتغلغل إلى عالم الاقتصاد في الشمال" الإيطالي، "من خلال استثمار موارد تهريب المخدّرات والاتجار بها في مشاريع ومصالح تجارية" قانونية في الظاهر.

وجاء ذلك في حوار إذاعي، بعد أقل من ٢٤ ساعة على إصدار نيابة فلورنسا أوامر بمصادرة أموال وممتلكات غير منقولة تُقدّر ببضعة ملايين يورو تعود ملكيتها الأصلية إلى عائلات عصابة "إندرانغيتا" الكلابرية الجنوبية، والتي كان يُديرها أشخاص بعيدون من تلك العائلات في صلة القرابة، ولكن يعملون بالنيابة عنها أو بتكليف منها.

❖❖❖

سجل معدل البطالة في فرنسا عام ٢٠١٥، تراجعاً طفيفاً بلغ ٠,١ نقطة وانخفض في الفصل الرابع من السنة إلى عشرة في المئة من اليد العاملة داخل فرنسا وإلى ١٠,٣ في المئة في أراضي ما وراء البحار، كما أعلن "المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية".

❖❖❖

علق الاتحاد الاوروبي رسمياً مساعداته المباشرة لنظام الرئيس بيار نكورونزيزا، رداً على أعمال العنف التي تهز بوروندي، وفي محاولة لدفع السلطات إلى الحوار مع المعارضة. وجاء في بيان للاتحاد أنه "علق الدعم المالي المباشر المقدم إلى الإدارة البوروندية، لكنه يواصل دعمه المالي الكامل ومساعدته الإنسانية للشعب البوروندي". ويُعتبر الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الأولى لبوروندي، مع مساعدة يبلغ مجموعها العام نحو ٤٣٠ ملايين يورو للفترة بين ٢٠١٥-٢٠٢٠.

بقلم غسان حاصباني*

لبنان: الاجراءات الخليجية بين الواقع وتكهّنات المحلّلين

ترتفـع الأصوات وتكثر التكهنات عن إجـراءات ضد اللبنانيين فـي دول الخليج من دون النظر فـي التفاصيل مما قد يخلق أزمـة جديدة حول موضوع ليس جديداً. فمنذ ٢٠١٣، وبالتحديد حزيران (يونيو)، هناك أحاديث وأمثلة عن إجراءات إتُخذت بحق بعض اللبنانيين في دول خليجية متعددة. وكانت هذه الإجراءات مُوجَّهة نحو مجموعات وأفـراد معينين ذات علاقة مشـتبهة أو مؤكدة ب"حـزب الله" أو أعمال خارجة عن القانون وليست خطوات عشوائية مُعمّمة.

تتفاوت تقديـرات أعداد اللبنانيين الذين يعملـون في دول الخليج بين ٤٠٠ و٥٠٠ ألـف، وتبلغ تحويلاتهـم المالية السـنوية - أي الأموال التي يجنونها في الخليج ويعيدون إرسـالها الى لبنان- نسبة ١٨ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، بحسب تقدير البنك الدولي. فأية إجراءات بحقهم إذا إتخذت، ستؤثّرحتماً وبشكل سلبي في الإقتصاد والإستقرار الإجتماعي اللبناني. لكن السؤال يبقى عن نوع وحجم الإجراءات وإحتمال حصولها، لوضع الموضوع في إطاره الصحيح.

الكثيـر من هـذه الإجراءات بحق البعـض طبيعي إذا مـا كانوا يقومون بأعمال لا ترضى عنها الدول التي يقيمون فيها أو المؤسسات التي يعملون لديها. أما الصرف والترحيل الجماعي فهو موضوع آخر، ويبقى تحت خانة التكهنـات من قبل البعض، وليس مرتبطاً بنية مُعلَنة رسـمية من قبل أية دولة خليجية حتى الآن. ويبقى من المُسـتبعَد أن يحصل ذلك لأسـباب عـدة أولها الحكمة والموضوعية اللتان يتحلّى بهما القادة والمسـؤولون الخليجيون، والمودّة والأخوة اللتان يكنّونهما للشعب اللبناني، ومعرفتهم بـأن الدولـة اللبنانيـة لا تتمتع بالسـيادة الكاملة على جميـع قراراتها، وقدرتهـا لتغيير الأمر الواقع محدودة جداً. ويديـن اللبنانيون بولاء كبير لأرباب عملهم وشـركائهم وبإحترام القوانين وإلتـزام الأعراف في بلدان الخليج. إضافة الى ذلك، إن الترحيل الجماعي، قد يؤثر سـلباً على سمعة الدولـة المُتّخذة للإجراء والتي لديها شـركات عالمية تعمل فيها وتوظّف مـن الجنسـيات المختلفة. كما أن عقاباً بهذا الحجـم قد تصدر عنه ردة فعل أولية ضد المُسبّب، وهو في هذه الحالة "حزب الله" مباشرة وإيران بطريقة غير مباشرة، لكن في المدى البعيد، سرعان ما يتحوّل هذا الغضب والعداء الى مُنفّذ العقوبة، فتكون نتائجه عكسية، حيث ترمي عدداً كبيراً من المتضررين في أحضان الفريق الآخر. لهذه الأسباب، قد تستمر عملية الترحيل أو عدم تجديد الإقامات للبعض، لكنها سـتكون محصورة بحالات مُحدَّدة وليست جماعية، وليس الهدف منها معاقبة الشعب اللبناني كما يـروّج البعض، بـل تحديداً عزل "حزب الله" عن مصـادر دعمه. علماً أن هناك إجراءات إتخذت بحق شـركات وأفراد من قبـل الولايات المتحدة ودول غربية، وليس الأمر محصوراً فقط بدول الخليج.

أمـا العقوبات الأخـرى التي يتم الحديث عنها فهـي مرتبطة بالصادرات اللبنانيـة الى دول مجلس التعاون والتي تقـدر بنحو ٣٠٪ من الصادرات الإجماليـة اللبنانية، وهي قد تأثرت بشـكل كبير باقفال خط النقل البري عبر سـوريا بسـبب الأحداث. فأية إجراءات إضافيـة في هذا المجال قد تـؤدي الى تراجـع إقتصادي أكبر في لبنان، ولكن أثرهـا ليس مُدمّراً لأن بلد الأرز قد سبق وخسر الكثير بسبب الحرب السورية، وقد يؤدي إجراء كهذا الى ردة فعل معاكسـة ايضاً في المـدى البعيد، إضافة الى إحتمال فتح إيران أسواقها للبنانيين في محاولة للإستفادة من الوضع القائم. لكن دول الخليـج لم تتحدث رسـميا عن عقوبات كهذه، ومن المُسـتبعد أن تقوم بعمل يضر بالشعب اللبناني.

عـلاوة على ذلك، فقد تأثر القطاع السـياحي بشـكل كبيـر حيث كانت نسـبة السـياح الخليجيين تقارب ٦٥٪ من إجمالي عدد السياح الوافدين إلى لبنان، والآن تقلصت هذه النسـبة بشكل دراماتيكي، وقرارات الدول الخليجية بسـحب رعاياهـا من لبنان ترتبـط بغالبيتهـا بالوضع الأمني والمخاطر المتزايدة والتي تشـمل اللبنانييـن أيضاً، وجاء مقتل مواطنين كويتيين في لبنان أخيراً لتأكيد هذه المخاوف.

أما عن سحب الودائع الخليجية من المصارف اللبنانية فهذا أمر يعود الى المُودِعين ونظرتهم الى الوضع الإسـتثماري في لبنان، وإسـتقرار القطاع المصرفي، وأسباب تتعلق بالنية الإستثمارية في لبنان او خارجه. والخطر الأساسي على هذه الودائع هو عامل عدم الإستقرار وتقلّص جاذبية السوق اللبنانية للإسـتثمار، وبالتالي عدم الحاجة إلى ايداع الأموال في المصارف اللبنانية، علماً أن نسـبتها تقدر بنحو ٤ مليارات دولار وهي نسبة صغيرة مقارنـة بحجم إجمالي الودائع. لكن، وفي حال خروج رؤوس الأموال لاي سـبب كان، يبقى الوضع المالي مستقراً بسبب الإحتياط النقدي لمصرف لبنـان، والذي يُقدر بأربعين مليار دولار، إضافـة الى ما يوازي ١٢ مليار دولار مـن الذهب. فسـحب الودائع لا يُعد وسـيلة فعّالة للضغط على الحكومـة اللبنانية رغم انه يُضعف الثقة بالوضع المالي للبنان. لكن من غيـر المُحتمل ان يحصل هذا الأمر للأسـباب المذكورة أعلاه، إضافة الى عدم وجود النية الخليجية بزعزعة الإستقرار المالي اللبناني.

وتبقـى هبة الجيش هـي الموضوع الأكثـر وضوحـاً. فتعليقها من قبل المملكة العربية السـعودية هو شـأن إسـتراتيجي، ولا حيثية إقتصادية له وقد اوضحت الرياض أسـبابه بشكل رسـمي، والتي تعود الى مخاوف المملكة حول نسـبة تأثير "حـزب الله" المتواجد داخـل الحكومة على الجيش اللبناني

* خبير دولي في الشؤون الإقتصادية والإستراتيجية

حركة "حماس": المستفيدة الكبيرة مما يحصل

الوضع الراهن غير مُستدام ولم يعد يُحتمَل

فلسطين على شفا الهاوية

فيما الشرق الأوسط يشتعل، تحاول إسرائيل إستغلال الظروف لقضم أراض فلسطينية أكثر وبناء مستعمرات جديدة أو توسيع القديمة، غير حافلة بما آلَ إليه الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي نشر الإحباط بشكل حاد وحدا بقسم كبير من الفلسطينيين بالتمرد على سلطتهم في رام الله والعودة إلى العنف ولو فردياً.

رام الله - سمير حنضل

في ٣١ كانون الثاني (يناير) الفائت، قاد أمجد السكري، الوالد الفلسطيني لأربعة أبناء، سيارته قاصداً نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية خارج مدينة رام الله في الضفة الغربية. وفيما إقترب مما يُعرَف محلياً بمعبر "الشخصيات المهمة" "VIP" – يستخدمه عادة العاملون في المجال الإنساني والديبلوماسيون ورسميو السلطة الفلسطينية – سحب السكري، الذي كان ينتمي إلى أمن المدّعي العام في رام الله، مسدساً وأطلق النار على ثلاثة جنود مما أدى الى إصابتهم، قبل أن يقتل نفسه.

الواقع أن هجوم السكري قد سجّل للمرة الثانية في الأشهر الأخيرة إقدام ضابط أمن من السلطة الفلسطينية على إطلاق النار على إسرائيليين. كانت المرة الأولى في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٥، عندما أطلق ضابط مخابرات فلسطيني النار وقتل جنديين إسرائيليين على حاجز حزما قرب مدينة القدس. مازن حسن عريبة، وهو أيضاً أب لأربعة أطفال، قُتل في مكان الحادث، حيث عُرف في ما بعد أنه إبن حنان شقيقة صائب عريقات، المفاوض الفلسطيني الرئيسي لإتفاقات أوسلو في العام ١٩٩٣، التي أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية.

وقعت هاتان الحادثتان خلال موجة من الطعن وغيرها من الهجمات ضد الإسرائيليين، ومعظمها كان من الشبان الفلسطينيين الساخطين، بدأت في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥. وخلال هذه الفترة، فقد قتل أكثر من ١٨٠ فلسطينياً و٢٨ إسرائيلياً. ويعكس هذا العنف، وخصوصاً من قبل المسؤولين في السلطة الفلسطينية، مستوى غير مسبوق من الشعور بالضيق والإنزعاج اللذين خيّما على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع عدم وجود نهاية في الأفق للإحتلال الإسرائيلي، وإقتصاد منهار، فإن الوضع لم يعد يُحتمَل بحيث أن حتى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تعتمد عليها السلطات الإسرائيلية كخط دفاعها الأول، بدأت تتحوّل ضد إسرائيل. وكان لكل من السكري وعريبة عائلة ووظيفة ثابتة، لكنهما وجدا صعوبة متزايدة في تجاهل الطبيعة المتناقضة لعملهما اليومي كضباط أمن – التنسيق مع الجيش الإسرائيلي فيما هو ينفذ عمليات إعتقال وقتل بحق الفلسطينيين الآخرين بشكل شبه يومي.

الرئيس محمود عباس: في مأزق

مع عدم وجود نهاية في الأفق للإحتلال الإسرائيلي، وإقتصاد منهار، فإن الوضع الفلسطيني لم يعد يُحتمَل بحيث أن حتى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تعتمد عليها السلطات الإسرائيلية كخط دفاعها الأول، بدأت تتحوّل ضد إسرائيل

علاقة "مقدسة"

بعد التوقيع على إتفاقات أوسلو، بدأت إسرائيل والسلطة الفلسطينية التنسيق حول القضايا الأمنية. وبتمويل وتدريب من أميركا والإتحاد الأوروبي، نمت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بشكل كبير -- ليس فقط من حيث العدد، ولكن أيضاً في المسؤوليات المُسنَدة إليها، مثل وقف المتظاهرين الفلسطينيين ومنعهم من ◄◄

الوصول إلى المنشآت العسكرية الإسرائيلية. كما إتُّهمت قوات أمن السلطة الفلسطينية بسحق المعارضة السياسية الداخلية.

ساءت العلاقات الأمنية خلال الإنتفاضة الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥ بعدما ثار الفلسطينيون ضد ما إعتبروه تطبيع الإحتلال الإسرائيلي. في العام ٢٠٠٢، توقفت المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين على الحل القائم على إقامة دولتين، وغزت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية، وقامت بتدمير مراكز الشرطة ووزارات السلطة الفلسطينية. وقد إستؤنفت العلاقات الأمنية بين الجانبين بعد وفاة ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، في العام ٢٠٠٤، الذي خلفه محمود عباس في المنصبين. وفي العام ٢٠٠٥، عينت الولايات المتحدة الجنرال كيث دايتون مبعوثاً خاصاً لإعادة تأهيل وإعادة تدريب قوات الأمن الفلسطينية. عباس، الذي كان دائماً واضحاً أنه يعتقد بأن الإنتفاضة الثانية كانت خطأ إستراتيجياً، تبنّى وأيّد دعم واشنطن لقطاع أمن السلطة الفلسطينية. في العام ٢٠٠٧، شرعت السلطة الفلسطينية ببرنامج رسمي لإصلاح القطاع الأمني من طريق مَركَزة جميع الميليشيات والجماعات تحت هيئة واحدة: قوات الأمن الوطني الفلسطيني.

وقد إستمرت هذه الهيكلية حتى اليوم، ولكنها نفّرت الكثيرين من العناصر المؤيدة والداعمة للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من التهديدات المتكررة، فقد إستمر التعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حتى بعد وفاة زياد أبو عين، الوزير الفلسطيني الذي توفي في أواخر العام ٢٠١٤ بعدما إعتدى عليه جندي إسرائيلي خلال حفل لغرس الأشجار في الضفة الغربية. وقبل بضعة أشهر فقط من وفاة أبو عين، قال عباس بأن التنسيق مع القوات الإسرائيلية في المسائل الأمنية شيء "مقدس". وفي مقابلة نادرة في الشهر الماضي، كشف رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطيني، ماجد فرج، أنه منذ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، أحبطت السلطة الفلسطينية نحو ٢٠٠ محاولة لشن هجمات ضد إسرائيل.

دولة قانون ونظام أو بوليسية؟

إن التصريحات مثل تلك التي أطلقها عباس

بان كي مون:
هناك شعور باليأس والإحباط بين الفلسطينيين

-- وإستمرار التسيق الأمني – قد ساهمت في إرتفاع مستوى الإحباط ضد النخبة السياسية الفلسطينية. مع وقف عملية السلام، والجمود السياسي، وتكاثر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فقد رأى العديد من الفلسطينيين بأن قوات أمن السلطة الفلسطينية تمثل أداة لإدامة الإحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. في إستطلاع حديث للرأي، قال ٦٤ في المئة من الفلسطينيين أنهم يؤيدون إنهاء التنسيق الأمني مع إسرائيل، وأيّد الثلثان منهم الهجمات الحالية ضد الإسرائيليين. كما كشفت إستطلاعات الرأي أيضاً تراجع التأييد لعباس وحل الدولتين الذي ما زال يدعو إليه.

اليوم، تعاني السلطة الفلسطينية أزمة خطيرة تتعلق بالمساءلة والشرعية. لا يزال عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية على الرغم من أن فترة ولايته التي تمتد على أربع سنوات قد إنتهت في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩. والبرلمان المنحل الآن، المجلس التشريعي الفلسطيني، لم يجتمع منذ العام ٢٠٠٧، حيث أن العديد من أعضائه محتجز في السجون الإسرائيلية لجرائم سياسية مختلفة، بما في ذلك عضوية "حماس"

اليوم، تعاني السلطة الفلسطينية أزمة خطيرة تتعلق بالمساءلة والشرعية. لا يزال عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية على الرغم من أن فترة ولايته التي تمتد على أربع سنوات قد إنتهت في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، ولكن تم تأجيل الإنتخابات إلى أجل غير مسمى بسبب خلافات بين حركتي "فتح" و"حماس"، اللتين تحكمان الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. والبرلمان المنحل الآن، المجلس التشريعي الفلسطيني، لم يجتمع منذ العام ٢٠٠٧، حيث أن العديد من أعضائه محتجز في السجون الإسرائيلية لجرائم سياسية مختلفة، بما في ذلك عضوية "حماس".

وقد تفاقمت أزمة السلطة هذه بسبب حملة القمع التي شنتها السلطة الفلسطينية حتى على المعارضة السلمية. قبل أسابيع قليلة فقط، تم إرسال ضباط أمن من السلطة الفلسطينية لوقف إحتجاج الآلاف من المعلمين الفلسطينيين للحصول على أجور ومزايا أفضل. وتنظم العضوة في المجلس التشريعي الفلسطيني نجاة أبو بكر، حالياً داخل البرلمان إعتصاماً بعدما حاولت الشرطة القبض عليها بعد تصريحات أدلت بها ضد الوزير الفلسطيني حسين الأعرج الذي إتهمته بالفساد.

وجاءت هذه الحوادث بعد إحتجاز أستاذ فلسطيني بسبب تصريحات أدلى بها خلال مقابلة على قناة "فضائية القدس" التي تبث من بيروت بشأن التنسيق الأمني. وقال عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، أن منظمة التحرير الفلسطينية فرضت إلزامياً عقوبة الإعدام على أولئك الذين "يتعاونون" مع إسرائيل. بعد فترة وجيزة، قبض عليه ضباط الأمن الفلسطينيون وإحتجزوه، متّهمينه بالتحريض على الفتنة. وقالوا بأن تعليقاته بلغت مستوى الدعوة إلى إغتيال عباس. وإعتبرت "فتح" تصريحات قاسم بأنها "دعوة لتدمير قاعدة وركائز السلطة الوطنية، ومقومات الدولة الفلسطينية". وقال المتحدث باسم الحركة، أسامة القواسمي، "إن تصريحات عبد الستار قاسم تمثل دعوة إلى الفتنة". وكان قاسم نفى أنه حرّض على قتل الرئيس عباس وقيادات الأجهزة الأمنية. وأفاد في بيان صحافي، بأنه "لم يدعُ إلى قتل أحد، وأن من ردّد هذه العبارات كان التلفزيون الفلسطيني الرسمي"، مؤكدًا أن ما جاء في البرنامج هو "كذب ولا أساس له"، بحسب قوله. قاسم ليس وحده الذي شجب التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي. في آذار (مارس) ٢٠١٥، دعا المجلس المركزي الفلسطيني، ثاني أعلى هيئة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، لإنهاء التعاون الأمني مع إسرائيل. بعد أشهر عدة في تشرين الأول (أكتوبر)، صوّت المجلس المركزي الفلسطيني على وقف التعاون الأمني، مشيراً الى "عدم إلتزام إسرائيل المنهجي والمستمر بإلتزاماتها بموجب الإتفاقات الموقعة". اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي يمكنها تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس المركزي الفلسطيني، لم تتصرف ولم تنفّذ هذا التصويت.

اليوم، تنفق السلطة الفلسطينية ما يقرب من ثلث موازنتها على الأمن -- تقريبا مساوياً للمبلغ عينه الذي يُخصّص لموازنتي الصحة والتعليم مجتمعتين. ويستخدم أيضاً قطاع الأمن نحو ٤٠ في المئة من ١٤٥،٠٠٠ العاملين على قائمة رواتب السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن التعاون الأمني لا يزال السمة المميزة لإدارة عباس، فإن إسرائيل تخشى من أنه يمكن أن ينهار في أي لحظة. عاموس هرئيل، المحلل العسكري للصحيفة اليومية الإسرائيلية "هآرتس"، وصف هذا "السيناريو بالكابوس الذي يثير قلق المؤسسة العسكرية الإسرائيلية". وقال هاريل أن هذه المخاوف تأتي في ظل "فشل إسرائيل في. . . وقف الهجمات الفردية الأخيرة قبل أن تحدث". إن إنهيار قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية سيتبعه من دون شك زيادة في مثل هذه الحوادث.

ويقول بعض الخبراء أن الجنرال الأميركي دايتون حذّر من مثل هذا السيناريو في العام ٢٠٠٩ عندما قال: "مع توقعات كبيرة، تأتي مخاطر كبيرة. هناك ربما حياة جانبية لمدة سنتين حيث يقال أنك تقيم وتبني دولة، عندما لا تكون تفعل ذلك".

على مفترق طرق

على الرغم من الضغوط على عباس لإنهاء

البروفسور عبد الستار قاسم:
كل من يتعامل مع الإسرائيلين خائن

التعاون الامني، فمن الصعب التصور بأنه سيقوم بذلك عندما يكون وجوده في السلطة الفلسطينية يعتمد على إسرائيل. على هذا النحو، فقد كانت للسلطة الفلسطينية ردود فعل متباينة على الهجمات. بعد الهجوم الأول، قال رئيس المخابرات الفلسطينية فرج، "هناك فرق بين الأعمال الفردية والجماعية. . . في بعض الحالات، قد نرى الأفراد يتصرفون. . . حتى اليوم، نحن حقاً ما زلنا مؤسسة مستقرة. وسنواصل القيام بعملنا". وفي الوقت عينه، قال أيضاً: "نحن حقاً على مفترق طرق. إننا نعتبر أنفسنا عاجزين عندما يغزو الإسرائيليون حيث نعيش. . . . ماذا يمكنني أن أقول لضباطي والشعب الذي من المفترض أن نحميه؟".

وبالمثل، حذّر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد الهجوم الأول بأن هناك "شعوراً عميقاً بالإغتراب واليأس" في غزة والضفة الغربية، وخصوصاً بين جيل الشباب. إن "الإحباط الفلسطيني ينمو تحت وطأة نصف قرن من الإحتلال والشلل الذي أصاب عملية السلام"، قال، مثيراً غضب السياسيين الإسرائيليين. "وكما برهنت الشعوب المقهورة على مرّ العصور، فمن طبيعة الإنسان الرد على الإحتلال"، مؤكداً.

حذّر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد الهجوم الفلسطيني الأول بأن هناك "شعوراً عميقاً بالإغتراب واليأس" في غزة والضفة الغربية، وخصوصاً بين جيل الشباب. إن "الإحباط الفلسطيني ينمو تحت وطأة نصف قرن من الإحتلال والشلل الذي أصاب عملية السلام"، قال، مثيراً غضب السياسيين الإسرائيليين. "وكما برهنت الشعوب المقهورة على مرّ العصور، فمن طبيعة الإنسان الرد على الإحتلال"، مؤكداً

بعد أقل من أسبوعين على بيان بان كي مون وقبل ساعات فقط من قيادة السكري سيارته إلى معبر "الشخصيات المهمة" وجرحه ثلاثة جنود إسرائيليين، كتب في صفحته على "فايسبوك"، ناقلاً قولاً كتبه الشاعر الفلسطيني المشهور محمود درويش: "على هذه الأرض ما يستحق الحياة. ولكن لا أرى أن هذا صحيح طالما أن الإحتلال يكمّ أفواهنا ويقتل إخواننا وأخواتنا. رحم الله شهداءنا، وضمّد جروحنا، وكسر أغلال أسرانا".

وظل المجتمع الدولي إلى حد كبير صامتاً فيما ترد إسرائيل بقوة على هذه الهجمات. إن القوات العسكرية الإسرائيلية قد حوّلت القرى في الضفة الغربية والأحياء في القدس الشرقية، من حيث أتى المهاجمون، إلى مناطق عسكرية مغلقة، فارضةً الإغلاق وحظر التجول. حتى أنها دمرت منازل أسر المهاجمين. وعلى الرغم من أن كلاً من النقاد الإسرائيليين والأجانب قال بأن هذا الرد هو بمثابة عقاب جماعي ولا يعمل كرادع لهجمات في المستقبل، فإن السلطات الإسرائيلية لم تستمع أو تصغي لذلك. لقد وصل الجيل الحالي من الفلسطينيين إلى قناعة بأن وعد إقامة دولة لن يتحقق مطلقاً، وأن السلطة الحاكمة تضحّي بكرامتها ومستقبلهم للحصول على مستوى من الهدوء على الأرض. في هذا السياق، فإن جماعات العنف مثل "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، التي رفضت أن تأخذ مكاناً على طاولة المفاوضات رسمياً مع إسرائيل، تبدو أكثر قوة. في هذه الأثناء، لا يزال الوضع الراهن الهش يزداد هشاشة. ولكن إلى متى يستطيع الصمود؟

بقلم توبا هيلرشتاين*

ما يمكن أن تستخلصه سوريا الحديثة من العثمانيين

مستنقع سوريا المعاصرة معقّد بشكل كبير كما كان عندما خرجت البلاد من أنقاض الإمبراطورية العثمانية. كانت مزيجاً من ثقافات وأعراق تتعايش سلمياً تحت حكم السلاطين، ولكن القوى الأوروبية التي ورثت الأرض بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن متآلفة مع - وغير مهتمة في حماية - العلامة التجارية السورية الفريدة من التعددية. وجاءت عقود من الحكم الإستبدادي. اليوم، تتحدث الفصائل المتحاربة عن تفكك المجتمع السوري المتماسك سابقاً، لكن الدروس المُستفادة من الإمبراطورية العثمانية تبقى مفيدة في هذا الصدد. للمضي قدماً، قد تكون تلك الدروس أفضل أمل لتحويل دولة فاشلة إلى دولة واحدة موحدة ومتنوعة.

بعد قرون من الحكم العثماني، خرجت سوريا من الحرب العالمية الأولى في شكل جديد تماماً. تحت حكم العثمانيين، لم تكن المنطقة التي تُعرَف اليوم بسوريا كياناً واحداً بل مجموعة من "الولايات"، التي في بعض الأحيان شملت دولاً حديثة كلبنان وإسرائيل. لم يكن السكان متجانسين. كانت كل ولاية تتألف من مجموعة أعراق وهويات ثقافية وهياكل إقتصادية. بعد ٤٠٠ عام من الحكم تحت العثمانيين، أصبحت خصوصيات معينة من النظام السياسي راسخة. في سوريا الحديثة قبل الحرب الأهلية، تم تقسيم المدن إلى أحياء متميزة ثقافياً: واحد حيث يمكنك أن تجد الأرمن، وآخر يسكنه الآشوريون. ما زلت أتذكر خصوصاً الأسواق الكردية، حيث يأتي البائعون بثياب زاهية الألوان لبيع الفواكه والخضروات من الريف.

في الواقع، إن الطريقة التي كانت تُحكَم بها سوريا عزّزت إستقلالية هذه الطوائف العرقية والدينية المتميزة. فرض العثمانيون سياسة التعددية، بهدف إسترضاء دول مختلفة، وقمعوا صعود الحركات القومية، التي تمكّن اليهود والمسيحيين والمسلمين من تأكيد هويتهم الخاصة، وبالتالي ليست هناك حاجة للتنافس على السلطة. كل جماعة دينية، والمعروفة ب"الملّة"، كان لها ممثل في إسطنبول وسُمح لها تنظيم شؤونها، بما في ذلك تعليم شعبها والخدمات الإجتماعية والأعمال الخيرية، وحتى بعض المعايير القانونية التي كانت تعيش في ظلها. سيطرت "الملّة" على كل الخلافات الداخلية مثل الزواج والطلاق والميراث وتوزيع وتحصيل الضرائب. وظلت بقايا من هذا النظام المجتمعي المعيّن في سوريا الحديثة؛ على سبيل المثال، يعرف الجميع أنك ذهبت إلى الحي الأرمني للحصول على فضتك.

بعد الحرب العالمية الأولى، مع ذلك، قسّمت القوى الاوروبية الأرض التي كانت تحكمها الإمبراطورية العثمانية المهزومة. للتأكيد، كان الأوروبيون يتسللون تدريجاً إلى الشرق الأوسط لسنوات، متمتّعين بالاعفاءات الضريبية والأمن المكفول بموجب عقود إذعان بين حكوماتهم والعثمانيين. ولكن بعد الحرب، فاوضت القوى الأوروبية بوضوح على التقسيم الذي حددت بموجبها مناطق نفوذها في المنطقة. النتيجة كانت إتفاقاً سرياً، سُمّي تيمناً بالديبلوماسيين البريطاني والفرنسي اللذين تفاوضا عليه، مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو، في ربيع العام ١٩١٦. إن الحدود المرسومة في إتفاقية سايكس - بيكو لم تحترم تاريخ المنطقة أو المخاوف السياسية للجماعات داخلها. بدلاً، ركزت الإتفاقية على تقسيم الشرق الأوسط بين البريطانيين والفرنسيين. في الواقع، فإن الطريقة التي قسمت الإتفاقية فيها الشرق الأوسط تجعلها ذا صلة بعدد من صراعات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. أصرت فرنسا على البقاء قوة في الشرق الأوسط، ومن خلال الإنتداب فقد سيطرت في النهاية على جنوب شرق تركيا وشمال العراق وسوريا ولبنان. والسكان الذين كانوا في ما يُعرف بسوريا الكبرى قُسِّموا بشكل مُصطنَع وأحياناً تشرّدوا.

تحت الإنتداب الفرنسي، تغيّرت الحياة في سوريا بشكل كبير. الحكم الذاتي الذي حظيت به الجماعات في ظل العثمانيين تقلّص إلى حد كبير لأن الفرنسيين وضعوا حكومة مركزية ومنعوا الصحف وحظروا النشاط السياسي. بالإضافة، واصلت فرنسا سياسة فرق تسد التي تمتع من خلالها بعض الأقليات بإمتيازات مُكتَشفة حديثاً فيما شاهد آخرون أن حرياتهم تختفي. لقد فضّلت فرنسا الأقليات، وخصوصاً المسيحيين الموارنة، لحمايتهم من الغالبية السنية. على الرغم من أن سوريا أعلنت إستقلالها في العام ١٩٤٤، فقد تبنت الحكومة الجديدة العزم الإستبدادي من المسؤولين الفرنسيين الذين رحلوا، وهمّش الحكام الجدد الأقليات مثل الشيعة والأكراد والآشوريين والدروز والأرمن. وأصبحت المخابرات حقيقة بارزة في حياة الشعب السوري، الذي لم يجلب له إستقلال البلاد الإغاثة المطلوبة.

الآن، بعد خمس سنوات من الحرب الأهلية في سوريا، فإن بعض هذه التحديات التاريخية عينها لا تزال قائمة في المنطقة. لا تزال سوريا الساحة التي تتصارع القوى العالمية عليها من أجل النفوذ وتؤوي مجموعة من الطوائف الدينية والعرقية التي تعتبرها وطنها. قبل الحرب، كان التراث الثقافي المتنوع مصدر فخر وطني كبير للسوريين. اليوم، أصبح هذا التنوع مصدراً للعنف. عندما يتحوّل النظام السياسي في سوريا في نهاية الحرب، فإن هذه المجموعات ستتنافس على السلطة داخل النظام الجديد، الذي، مثل حكم الإنتداب الفرنسي السابق، قد يكون أيضاً متميزاً بالمركزية والقمع. ولكن هناك خياراً آخر. يمكن للحكومة السورية الجديدة بدلاً، أخذ العظة من حكام فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، التي تفيد بتمكين المجتمعات المختلفة من خلال الحكم الذاتي، وربما حتى التقسيم.

حتى الرئيس بشار الأسد جسد بعض الإحترام العثماني للأقليات. تحت حكمه، تمت موازنة التقسيم التعسفي بين الجماعات العرقية والدينية إلى حالات حديثة بتلبيته إحتياجات هذه المجتمعات. رأيت هذا بنفسي في دمشق، حيث كنت برفقة بعض من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي رافقت الطلاب الدروز من سوريا الى اسرائيل، ويعودون في كل صيف، فقط حتى يتمكنوا من زيارة عائلاتهم عبر الحدود. الجالية اليهودية الصغيرة التي بقيت في سوريا سمح لها أيضاً بزيارة عائلاتها في إسرائيل.

للمضي قدماً، يجب على سوريا الجديدة تبنّي البراغماتية عينها. على قادتها إستيعاب الجماعات العرقية والدينية المتنوعة التي سبقت ظهور الدولة الحديثة بفترة طويلة والتي تعتمد مطالبتها بالأرض على التراث الثقافي إضافة وفوق الحق القانوني. إن الحدود التي رسمها إتفاق سايكس-بيكو قبل قرن ربما تكون قد عاشت أكثر من فائدتها – هذا إذا كانت مفيدة في أي وقت - ويمكن إعادة النظر بها في ضوء الواقع الاجتماعي والسياسي الأعمق لكي تكون بداية لحل فعال دائم للحرب في سوريا

* كبيرة محللي شؤون الشرق الأوسط في "ستراتفور"

Le ROYAL HOTELS & RESORTS - BEIRUT

Style, Service and Splendor by the Mediterranean

Overlooking the Mediterranean in all its splendor, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut is just minutes away from the city's modern airport, bustling downtown area, famed Jeita Grotto, Casino Du Liban, old souks of Byblos, majestic ski resorts and upscale shopping districts. With spacious rooms an suites, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut boasts sumptuous dining options, spectacular leisure facilities and sophisticated business amenities in an atmosphere of luxury.

Beirut * | Lebanon | www.leroyalbeirut.com | +961 4 555 555

Luxembourg | Luxembourg *

Hammamet | Tunisia

El Minzah | Morocco

Amman | Jordan

Sharm El Sheikh | Egypt

Villa de France | Morocco

www.leroyal.com

THE LEADING HOTELS OF THE WORLD

بسياسة حذرة وإستخبارات قوية وقوات أمن مستعدة ما زالت المملكة الهاشمية صامدة

كيف منع الأردن هجمات "داعش" الكبرى

في بداية آذار (مارس) الجاري، داهمت قوات الأمن الأردنية بعض الخارجين على القانون من تنظيم "داعش" في مدينة إربد بالقرب من الحدود مع سوريا، وقتلت أو جرحت عدداً منهم وإعتقلت آخرين. وهذه العملية هي من العمليات الإستباقية التي تقوم بها قوات الأمن الأردنية والتي نجحت حتى الآن في حماية المملكة الهاشمية من هجوم واسع النطاق من المجموعة الإرهابية المتشددة.

عمان - ليلى الشامي

للوهلة الأولى، كان الأردن يبدو للخبراء بأنه سيكون هدفاً رئيسياً لتنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضاً ب"داعش"). لقد ضرب هذا التنظيم المتطرف تقريباً جميع الدول المجاورة للمملكة الهاشمية. في أيار (مايو) ٢٠١٥، قام بهجوم دموي على مسجد في المملكة العربية السعودية. في تشرين الثاني (أكتوبر)، فُجّرت طائرة روسية في مصر وإدّعى مسؤوليتها. في كانون الثاني (يناير) هاجم "داعش" مركز تسوق عراقي، كما إستهدف قوات النظام السوري وقوات المعارضة على حد سواء لمدة عامين الآن. منذ العام ٢٠١٤، قتل "داعش" ما يقرب من ١٨،٠٠٠ مدني عراقي. وفي العام ٢٠١٥ وحده، قتل نحو ٢،٠٠٠ مواطن سوري.

علاوة على ذلك، يواجه إقتصاد المملكة الهاشمية تحديات خطيرة، مع وصول نسبة بطالة الشباب إلى ٢٨,٨ في المئة، وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية الأخيرة. لقد دفع الوضع الإقتصادي بعض الأردنيين -- حوالي ٢٠٠٠ -- إلى مغادرة البلاد للإنضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، وفقاً لمسؤولين حكوميين. (وقد أشارت دراسة لبنانية أخيراً إلى أن ٢٠٠ أردني قد إنضموا إلى التنظيم). ولكن، على الرغم من هذه الأرقام، فإن الأردن لم يشهد أي هجوم واسع النطاق على أراضيه.

ذكرها مساعد وزير الدفاع الأميركي مايكل مبكين إلى أن الإعتبارات المالية هي عامل مهم، ولكن بالتأكيد ليست الوحيدة، التي تدفع المدنيين للتجنّد والإلتحاق بـ"داعش").

بعبارة أخرى، يبدو أن البلاد جاهزة ومستعدة للمتاعب. لكن تنظيم "الدولة الإسلامية" لم ينفّذ أي هجوم واسع النطاق داخل المملكة. وتفيد معلومات متضاربة ومتنازع على صحتها، بأن الوفاة داخل البلاد من حوادث مرتبطة بـ"داعش" تقف عند عشرة أشخاص على الأكثر. فما الذي فعله ويفعله الاردن بشكل صحيح ليبقى بمنأى عن الأحداث التي تلف جيرانه؟

الملك عبد الله الثاني: عرف كيف يتعامل مع إحتجاجات ٢٠١١

الواقع أن المتابعين لشؤون المملكة يجمعون على أن قبض التنظيم الإرهابي على الطيار الأردني معاذ الكساسبة وإحراقه علناً داخل سوريا شكّل لحظة لتوحيد البلاد. في حين أن ٧٢ في المئة من الأردنيين قبل شهر من هذه الحادثة كانوا يعتقدون أن "داعش" جماعة إرهابية، فإن هذه النسبة بعد قتل الكساسبة حرقاً قفزت إلى ٩٥ في المئة من السكان. في الوقت عينه، هاجمت جماعة "الإخوان المسلمين" النافذة في الأردن ما فعله "داعش"، ووصفت القتل بـ"الشنيع" و"الإجرامي".

مع ذلك، لا يمكن أن يفسّر الغضب الشعبي بعد

أبو قتادة: أدان "داعش"

إحراق الكساسبة الوحشي تماماً نجاح عمّان في تجنب هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية". بعد كل شيء، لقد عرضت المجموعة الإرهابية وحشية مروعة في كل مكان ذهبت إليه. الحقيقة الثانية التي تحمي الأردن، في الحقيقة، هي أجهزة الأمن المُدرّبة تدريباً جيداً في البلاد. "لدى الأردن أجهزة عسكرية وأمنية قوية رغم المشاكل الإقتصادية"، يقول حسن أبو هنية، المؤلف المشارك لكتاب "تنظيم الدولة الإسلامية" والجهادي السلفي السابق الذي سجن ١٢ مرة. حاملاً التصنيف السابع عالمياً، حسب وكالة المخابرات المركزية الأميركية، بالنسبة إلى النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الأردن يحافظ

يواجه إقتصاد المملكة الهاشمية تحديات خطيرة، مع وصول نسبة بطالة الشباب إلى ٢٨،٨ في المئة، وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية الأخيرة. لقد دفع الوضع الإقتصادي بعض الأردنيين - حوالي ٢٠٠٠ - إلى مغادرة البلاد للإنضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، وفقاً لمسؤولين حكوميين

الجيش الأردني: مهيأ لمواجهة "داعش"

على حوالي ١٠٠،٠٠٠ جندي في الخدمة الفعلية و٦٥،٠٠٠ في الإحتياط، وفقاً للتقارير.

علاوة على ذلك، بتعاونه مع كبار وكالات الإستخبارات الغربية، فإن لدى الأردن عقوداً من الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب. حتى أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية لديها كوادر تقنية "موجودة في الواقع" في مقر مديرية المخابرات العامة الأردنية، وقد قامت الوكالتان بتنفيذ عمليات مشتركة رفيعة المستوى. وكان أحد أكبر الانقلابات الإستخباراتية لعمّان هو توفيرها المعلومات الحاسمة لوكالة المخابرات المركزية الأميركية التي أدّت إلى قتل قائد تنظيم "القاعدة في العراق" أبو مصعب الزرقاوي. مشيداً بمديرية المخابرات الأردنية، قال الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزية الأميركية مايكل شوير لصحيفة لوس أنجليس تايمز، "إن مديرية المخابرات العامة في الأردن تصل إلى نطاق أوسع [في الشرق الأوسط] من الموساد". وفي مقال نشرته "ذي أطلانتيك"، وصفها المؤلف جيفري غولدبرغ بأنها "الأكثر إحتراماً بين المخابرات العربية". مع ذلك، حتى القوة العسكرية في الأردن لا يمكنها أن تفسّر تماماً كيف إستطاعت البلاد تجنب هجمات "داعش" حتى الآن. لدى مصر جيش كبير ومموَّل تمويلاً جيداً أيضاً، لكن المسلحين المصريين التابعين لـ"الدولة الإسلامية" نجحوا في إيجاد أرضية مضيافة في سيناء. هنا، يبدو، كما يقول أهل الخبرة، أن الفضاء السياسي الأكثر إنفتاحاً نسبياً في الأردن هو المفتاح. خلال إنتفاضات "الربيع العربي" في ٢٠١١، إعتمدت عمّان النهج السلمي الذي تجنّب الخسائر الكبيرة، في حين أن النظامين السوري والليبي إستخدما القوة المُفرطة لقمع خصومهما السياسيين (الأمر الذي أدّى في وقت لاحق إلى تنفير أجزاء واسعة من البلاد وخلق الإستياء الذي إستغله "داعش"). على سبيل المثال، رداً على إحتجاجات مناهضة للفساد، أقال عاهل الأردن الملك عبد الله بسرعة رئيس الوزراء سمير الرفاعي جنباً إلى جنب مع مجلس الوزراء. وقد أجّلت الحكومة الإنتخابات البرلمانية لمدة عامين حتى كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣، وتجنبت قوات الأمن إلى حد كبير حملة قاتلة ضد المتظاهرين، خلافاً لما حدث في دمشق وطرابلس الغرب وبنغازي.

إضافة إلى ذلك، بعدما ثارت الإحتجاجات في مدينة معان في العام الفائت بسبب مزاعم عن عنف الشرطة، فقد إستقال وزير الداخلية حسين المجالي بسرعة، وأقالت الحكومة الأردنية مدير مديرية الأمن العام توفيق الطوالبة. لقد منع قرار عمّان الحاسم الفوضى على نطاق واسع. بإختصار، على الرغم من أن النزاع كان يمكن أن يتحوّل بسرعة دموياً جداً، مع إستعداد المسلحين المتطرفين لإستغلال الإستياء، فقد إستجابت الحكومة الأردنية إلى بعض مطالب مواطنيها، وحافظت على وحدة الأمن في المنطقة.

ونتيجة لإستجابة الحكومة ورد فعلها بالنسبة إلى "الربيع العربي"، فإن "الأردن من بين عدد قليل من الدول العربية -- على الرغم من أنه ليس ديموقراطياً -- الذي لا تزال لديه مساحة مفتوحة للناس للتعبير عن همومهم ومطالبهم"، يقول عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية في عمّان.

من ناحية أخرى، إن دور الإسلاميين في الأردن أمر بالغ الأهمية أيضاً. لقد رفض السلفيون الأردنيون البارزون، بمن فيهم عمر محمود عثمان الملقّب بأبي قتادة وعصام طاهر البرقاوي الملقب بأبي محمد المقدسي، إصدار فتاوى تدعو إلى العنف ضد النظام الأردني وحتى أنهم أدانوا "داعش" علناً. كان المقدسي المرشد الروحي للزعيم السابق الأردني لتنظيم "القاعدة في العراق"، أبو مصعب الزرقاوي (أحمد فاضل نزال الخلايلة). وهو يعتقد بأن "الدولة الإسلامية" هو تنظيم "منحرف" إيديولوجياً. وبالمثل، فإن أبا قتادة هو من المساندين ل"جبهة النصرة" في سوريا، وكان أدان ذبح "داعش" للصحافيين وإعتبره بأنه "غير إسلامي".

علاوة على ذلك، وعلى النقيض من النضال الدموي الذي ساد بين جماعة "الإخوان المسلمين" والحكومة المصرية، فقد أنشأ الملك عبد الله وفرع جماعة "الإخوان المسلمين في الأردن علاقات أكثر تسامحاً. وعلى الرغم من أنها تسعى إلى الإصلاح، فإن جماعة الإخوان لم تدعُ إلى إنهاء النظام الملكي في الأردن. كما أن عمّان لم تتبع مسار المملكة العربية السعودية بإعتبار جماعة "الإخوان المسلمين" في الأردن بأنها "منظمة ارهابية"،

أبو محمد المقدسي: ما يفعله "داعش" غير إسلامي

وزير الداخلية حسين المجالي: إستقال بعد أحداث معان

وسمحت للأردنيين المهتمين في الإسلام السياسي اللاعنفي العمل بأمان في البلاد.

الواقع أن عدم قيام النظام بحملة عنيفة ضد إسلاميي الأردن، ولد حافزاً لدى الأفراد للبقاء ومعارضة الحكومة بدلاً من المغادرة والانضمام إلى المعركة في مكان آخر. مع قتل النظام السوري أكثر من ١٠٠،٠٠٠ شخص من المدنيين، فهناك منطقية مفهومة للأردنيين ال٢٠٠٠ الذين إنضموا إلى "داعش" للذهاب إلى سوريا لإستهداف نظام الأسد ومعارضيه بدلاً من العمل في المملكة الأردنية الهاشمية السلمية نسبياً.

دور الإسلاميين في الأردن أمر بالغ الأهمية أيضاً. لقد رفض السلفيون الأردنيون البارزون، بمن فيهم عمر محمود عثمان الملقّب بأبي قتادة وعصام طاهر البرقاوي الملقب بأبي محمد المقدسي، إصدار فتاوى تدعو إلى العنف ضد النظام الأردني وحتى أنهم أدانوا "داعش" علناً

وهذا هو المكان الذي تأتي منه أولويات "داعش" الخاصة. وكما أوضح الرنتاوي: "الأردن حتى الآن ليس على[قائمة]صدارة أولويات أهداف تنظيم "الدولة الإسلامية" في المنطقة. لديه أهداف أكثر أهمية فى الوقت الحالي". لدى "داعش" مقاتلون موالون في جميع أنحاء الشرق الأوسط، إلا أن المجموعة لم تُعلن عن فرع أردني. وإعتبر عدنان أبو عودة، رئيس الديوان الملكي السابق والسفير السابق في الأمم المتحدة، بأن قلة السكان الشيعة في الأردن هو عامل. لقد هاجم "داعش" في كثير من الأحيان أهدافاً شيعية في لبنان واليمن. ويبدو أيضاً أن المجموعة المتطرفة عازمة على الصدام الإيديولوجي مع الرياض حول من يمثل الإسلام الحقيقي، لذلك قد تكون أكثر إهتماماً في أهداف في المملكة العربية السعودية.

للتأكيد، لم تتجنّب المملكة الأردنية تماماً العنف. وفي حادث متنازع على كيفية حصوله ولماذا، قتل ضابط شرطة أردني في تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، خمسة متعاقدين يعملون مع مديرية الأمن العام. في العدد رقم ١٢ من مجلته، "دابق"، أشاد تنظيم "الدولة الإسلامية" بالهجوم. ومع ذلك، فقد قال وزير الداخلية الأردني سلامة حماد أنه كان في الواقع "هجوماً فردياً"، مشيراً الى مشاكل فيزيولوجية ومالية كان يواجهها ويعاني منها الضابط. الدوافع الحقيقية، بطبيعة الحال، لا تزال غير واضحة. ولا يمكن لأي بلد أن يضمن أنه سوف يستطيع صد الإرهاب إلى الأبد. ولكن من خلال المحافظة على مستوى عال من الكفاءة المهنية بين قوات الأمن التابعة له، والرد على الإحتجاجات بطريقة سلمية نسبياً، وإقامة علاقات بناءة مع الإسلاميين، فإن الأردن قد إستطاع الحدّ من خطر "داعش". وفي منطقة تبدو أنها تتهاوى، فهذا هو إنجاز يستحق الإعتراف

Royal Fit
Água Mineral Fluoretada
ROYAL FIT
Mineral water fluoridated
Member of The Brazilian Chamber
Of Commerce & Industry (CCIBRA)
Water is much more than our business
Directly from the famous Furnas Aquifer in Brazil
to your table where you are
Most of the natural resources of Brazil are internationally known,
but its water is one of the best when compared to other places in the world.
For more information write to: Mr RONALDO DIJKSTRA, ROYAL FIT, RUA CLYCEMA
KOSSATZ CARVALHO, 205 BAIRRO SAN MARTIN PONTA GROSSA PARANÁ BRASIL
Or Contact Telelepone No: +55 42 32263839

بعدما ساء وضع المنطقة منذ وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض

خيار أميركا في الشرق الأوسط: القتال أو الإنسحاب

نـادراً مـا كان الشرق الأوسـط الحديث هادئاً، لكنه لم يكـن أبداً بهذا السوء، يكتـب الخبير في شؤون المنطقـة كينيث بولاك. إن الرئيس الأميركي المقبل سوف يواجه خياراً في العالم العربي: بذل المزيد من الجهود لتحقيق الإستقرار فيه، أو فك الارتباط معه أكثر مما هو عليه الوضع الآن. وفي كلتا الحالتين هناك تداعيات إقليمية ودولية.

بقلم كينيث بولاك*

لم يعرف الشـرق الأوسـط الحديث إلّا نادراً الهدوء، لكن أوضاعه لم تكن أبداً بهذا السـوء. رياح الحروب الأهلية تعصـف بغضب فـي العـراق وليبيـا وسـوريا واليمـن. والنزاعـات الناشئة تنضج في مصر، وجنوب السودان، وتركيا. وأشـكال مختلفة من التمدّد لهـذه الحروب الأهلية تهـدّد الإسـتقرار فـي الجزائـر، الأردن، لبنـان، المملكة العربية السـعودية، وتونس. كما تصاعدت حدة التوتر بين طهران والرياض إلى آفاق جديدة، رافعةً شـبح الحرب الدينية على مسـتوى المنطقة. وشـهدت إسـرائيل والفلسـطينيون تجـدد العنـف على مسـتوى منخفض. وقد نجـت كلٌ من الكويت، المغرب، سـلطنة عُمان، قطر، والإمـارات العربية المتحدة وتجاوزت العاصـفة حتى الآن، ولكنها، مع ذلـك، تبدو قلقة وخائفة مما يجـري حولها. الواقع أن الشـرق الأوسـط لم يشـهد منذ غزوات المغول في القرن الثالث عشـر إنتشـار مثل هذه الفوضـى الكبيرة.

علاوة على ذلك، فإنها من غير المُحتمَل أن تتراجع فـي أي وقـت قريب. بغض النظر عـن عدد المرات التي أصرّ فيها الأميركيون على ترك شعوب الشرق الأوسـط تعود إلى رشدها وحل خلافاتها بأجهزتها الخاصـة، فإن ذلـك لم يحدث. في غيـاب التورط الخارجي، فإن قـادة المنطقة يختارون بإسـتمرار إسـتراتيجية تـؤدي إلى تفاقم النـزاع وتغذية عدم الإسـتقرار الدائم. إن الحروب الأهلية هي مشاكل مستعصـية بشـكل خاص، ومن دون تدخل خارجي حاسـم، فإنها تبقى وتسـتمر عادة لعقـود. الحرب الأهلية الكونغولية تدخل عامها ال٢٢، وحرب البيرو عامها ال٣٦، والأفغانيـة عامها ال٣٧. ولا يوجد أي سبب للتوقع بأن نيران النزاعات في الشرق الأوسط ستخمد من تلقاء نفسها على حد سواء.

ونتيجة لذلك، فإن الرئيس الأميركي المقبل سـوف يواجه خياراً في الشـرق الأوسـط: بذل المزيد من الجهـد لتحقيق الإسـتقرار فيـه، أو فـك الارتباط معـه أكثر. ولكن نظراً إلى مدى الإضـطرابات التي تجتاح المنطقة، فإن الخيارين – خطوة إلى الأمام وخطـوة إلـى الوراء– سـيكلفان الولايـات المتحدة أكثر بكثير مما تتصـور عادة. إن إستقرار المنطقة مـن شـبه المؤكد أنـه يتطلب المزيد مـن الموارد، والطاقة، والإنتباه، ورأس المال السياسـي أكثر مما يعترف معظـم المدافعين عن الموقـف الذي يميل إلى تدخـل الولايات المتحـدة أكثـر. وبالمثل، فإن التخلي عن مزيد من السيطرة والتخلي عن المزيد من الالتزامـات في المنطقة يتطلـب قبول مخاطر أكبر بكثير مما يعترف به معظم المراقبين في هذا الفريـق. إن تكاليف زيادة التدخل هي أكثر سـهولة مـن مخاطر التراجع، ولكن كلاً من الخيارين يبقى أفضل من سياسة التخبط.

في غياب التورط الخارجي، فإن قادة المنطقة العربية يختارون بإستمرار إستراتيجيةً تؤدي إلى تفاقم النزاع وتغذية عدم الإستقرار الدائم. إن الحروب الأهلية هي مشاكل مستعصية بشكل خاص، ومن دون تدخل خارجي حاسم، فإنها تبقى وتستمر عادة لعقود

الرجل، الدولة، والحرب الأهلية

إن إستيعاب الخيارات الحقيقية التي تواجه أميركا في الشـرق الأوسـط يتطلـب فهماً صـادقاً حول ما يجـري في تلك المنطقـة. على الرغم مـن أنه من المألـوف أن يوضـع اللـوم لمتاعـب المنطقة على الأحقـاد القديمـة أو على رسـم الخرائـط الفقير للبريطانـي مـارك سـايكس والفرنسـي فرانسـوا جـورج بيكو، فإن المشـاكل الحقيقية قـد بدأت مع نظـام الدولة العربية الحديثة. بعد الحرب العالمية الثانية، صـارت الـدول العربية مسـتقلة. معظمها خرج من نير القوى الإسـتعمارية الأوروبية، وإعتمد أنظمـة سياسـية أكثـر حداثـة، سـواء جمهوريات علمانية (عملياً ديكتاتوريات) أو ملكيات جديدة.

لم تعمل أيٌّ دولة من هذه الدول بشـكل جيد. لشيء واحـد، إن إقتصـاداتها إعتمدت بشـكل كبير على النفط، إما مباشـرة، من طريق ضـخه بأنفسـها، أو غير مباشـرة، من طريق التجارة والمسـاعدات وتحويلات العاملين في الخارج. هذه الإقتصـادات الريعيـة أنتجت عـدداً قليلاً جداً مـن فرص العمل والكثير من الثروات التي لا يسيطر عليها أو يولّدها سكانها المدنيون، الأمر الذي شجّع النخب الحاكمة علـى معاملة مواطنيها كمُعالين وتابعين. وقد ولّدت أموال النفط الفسـاد المستشـري، جنباً إلى جنب مع قطاع عام متضـخّم غير مهتم في إحتياجات أو تطلعات الشـعب على نطاق أوسـع. ومما زاد الطين بلّـة، أن الـدول العربيـة خرجت من الإسـتعمارين العثماني والأوروبي مع نظمها التقليدية الاجتماعية والثقافية سـليمة، والتي سـاهمت الثـروة النفطية والإستبداد في الحفاظ عليها وحتى الإنغماس فيها. هـذا النمـوذج إسـتمر لعقـود عـدة، قبـل أن يبدأ بالإنهيار في أواخر القرن العشـرين. أصـبح سـوق النفـط أكثر تقلبـاً، مع فترات طويلـة من إنخفاض الأسـعار، ممـا خلق صـعوبات إقتصـادية حتى في الدول الغنية بالنفط مثل الجزائر والعراق والمملكة العربية السـعودية. لقد جلبت العولمة إلى المنطقة أفكاراً جديدة حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فضلاً عن التأثيرات الثقافية الخارجية. وقد طالب المواطنون العرب (والإيرانيون، في هذه المسألة) علـى نحـو متزايـد حكوماتهـم بالمسـاعدة علـى إصـلاح وحل مشـاكلهم. ولكن كل ما حصـلوا عليه من إستجابة هوالإهمال الخبيث.

بحلول تسـعينات القرن الفائت، كانت درجة حرارة السخط الشعبي قد إرتفعت في جميع أنحاء الشرق الأوسط. جماعة "الإخوان المسلمين" والمنظمات العديـدة التابعـة لهـا نمـت بسـرعة كمعارضـة سياسـية للأنظمـة. آخـرون تحوّلـوا إلـى العنـف – مثيـرو الشـغب فـي منطقـة نجد في السـعودية، والمتمـرّدون الإسـلاميون فـي مصـر، وجماعـات إرهابيـة مختلفة في أماكن أخرى – وكلهم يسـعون للإطاحـة بحكوماتهـم. في نهاية المطـاف، بعض هذه الجماعات قرر أنـه ينبغي أولاً إبعاد الداعمين الخارجييـن لتلـك الحكومـات، بـدءاً بالولايـات المتحدة.

الرئيس الأميركي المقبل سوف يواجه خياراً في الشرق الأوسط: بذل المزيد من الجهد لتحقيق الإستقرار فيه، أو فك الارتباط معه أكثر. ولكن نظراً إلى مدى الإضطرابات التي تجتاح المنطقة، فإن الخيارين – خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الوراء– سيكلفان الولايات المتحدة أكثر بكثير مما تتصور عادة

الإحبـاط المكبـوت والرغبـة مـن أجـل التغييـر السياسـي إنفجـرا أخيراً في "الربيـع العربي" في العـام ٢٠١١، مع إندلاع إحتجاجات واسـعة النطاق في جميع الـدول العربية تقريباً، وإسـقاط أو شـل النظام في خمس منها. لكن الثورات دائماً ما تكون من الأمور الصـعبة التي تسير بشـكل صحيح. وقد ثبت أن هذا الأمر ينطبق بصـفة خاصة على العالم العربي، حيث المسـتبدّون في كل بلد قد قضوا على أي زعيـم معارض صـاحب "كاريزما" الذي يمكنه أن يوحّد البلاد بعد سـقوط النظام، وحيث لم تكن هناك أفكار شـعبية بديلة حول كيفيـة تنظيم دولة عربية جديدة. لذلك كانت النتيجة في ليبيا وسوريا واليمن فشل الدولة، وفراغاً أمنياً، وحرباً أهلية.

إذا كانت المشـكلة فـي الدرجة الأولـى في منطقة الشرق الأوسط هي فشل النظام العربي ما بعد

الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح إندلاع الحروب الأهلية مشكلة من الدرجة الثانية لا تقل أهمية. وقد قسّمت هذه الصراعات أبناءها وأخذت طابعاً خاصاً، لتصبح محرّكات لعدم الإستقرار الذي يشكّل الآن أكبر خطر فوري على كل شعوب المنطقة وبقية العالم.

وتتميّز الحروب الأهلية بعادة سيئة تتمثل بالتمدّد والإنتشار إلى جيرانها. أعداد كبيرة من اللاجئين تعبر الحدود، كما تفعل أعداد أصغر، ولكن ليست أقل إثارة للمشاكل، من الإرهابيين ومقاتلين مسلحين آخرين. هكذا أيضاً تفعل الأفكار التي تشجع المسلحين، والثورة والإنفصال. وبهذه الطريقة، يمكن للدول المجاورة أنفسها أن تقع فريسة لعدم الإستقرار أو حتى للصراع الداخلي. في الواقع، وجد الخبراء أن أقوى مؤشر إلى أن الدولة سوف تشهد حرباً أهلية هو ما إذا كانت تقع حدودها مع دولة متورّطة فعلياً في واحدة.

وللحروب الأهلية أيضاً عادة سيئة في إستيعاب البلدان المجاورة. في سعيها لحماية مصالحها ومنع تمدد الحرب، تختار الدول عادة مقاتلين معينين للدعم. ولكن ذلك يسحبها ويدخلها في صراع مع الدول المجاورة الأخرى التي إنتقت أفرقاءها المفضّلين وتحالفت معهم. حتى لو كان هذا التنافس لا يزال معركة بالوكالة، فإنه من الممكن أن يشكل إستنزافاً إقتصادياً وسياسياً، وحتى مدمّراً. في أسوأ الأحوال، يمكن أن يؤدي النزاع إلى حرب إقليمية، ذلك أنه عندما تكون الدولة، مقتنعة بأن وكلاءها لا يقومون بالمهمة، فإنها ترسل قواتها المسلّحة. وللتدليل على هذه الديناميكية، لا يحتاج المرء النظر إلى أبعد من التدخل السعودي في اليمن، أو العمليات العسكرية الإيرانية والروسية في العراق وسوريا.

أعراض الانسحاب

كما لو كان فشل النظام العربي ما بعد الحرب العالمية الثانية وإندلاع أربع حروب أهلية ليسا سيئين بما فيه الكفاية، في خضم كل هذا، فقد نأت الولايات المتحدة بنفسها عن المنطقة. لم يكن الشرق الأوسط من دون إشراف دولة عظمى من نوع أو آخر منذ الفتوحات العثمانية في القرن السادس عشر. هذا لا يعني أن الهيمنة الخارجية كانت دائما حسنة لا تشوبها شائبة؛ لا لم تكن. ولكنها في كثير من الأحيان لعبت دوراً بناء في تخفيف الصراع. جيداً أو سيئاً، لقد إعتادت دول المنطقة على التفاعل مع بعضها البعض مع وجود طرف ثالث سائد في الغرفة، مجازياً وغالباً حرفياً.

الرئيس باراك أوباما:
سياسته الشرق أوسطية كانت فاشلة

كان فك الإرتباط الأكثر ضرراً في العراق. إن إنسحاب أميركا من البلاد كان أهم عامل من مجموعة العوامل التي جرفتها مرة أخرى إلى حرب أهلية. وقد إعترف الخبراء منذ فترة طويلة أن رعاية أمة للخروج من حرب أهلية تتطلب وجود قوات حفظ للسلام داخلية أو خارجية لضمان شروط ترتيب جديد لتقاسم السلطة بين الأطراف المتحاربة. مع مرور الوقت، يمكن أن يصبح دورها رمزياً على نحو متزايد، كما كان الحال مع منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة. إن وجود الحلف هناك إنخفض إلى قوة ضئيلة عسكرياً في غضون نحو خمس سنوات، لكنه لا يزال يلعب دوراً سياسياً ونفسياً حاسماً في طمأنة الفصائل المتناحرة من أن أياً منها لن يعود إلى العنف. في حالة العراق، لعبت الولايات المتحدة هذا الدور، وأدى فك الإرتباط في ٢٠١٠ و٢٠١١ بالضبط إلى ما توقعه التاريخ.

وقد لعبت هذه الظاهرة بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط. إن إنسحاب الولايات المتحدة قد أجبر الحكومات هناك على التفاعل بطريقة جديدة، من دون أمل بأن تقوم واشنطن بتوفير مسار تعاوني للخروج من المآزق الأمني المنتشر في المنطقة. إن فك الإرتباط الأميركي قد جعل العديد من الدول تخشى من أن دولاً أخرى سوف تصبح أكثر عدوانية من دون وجود أميركا لكبح جماحها. وقد دفعها هذا الخوف إلى التصرف ذاتياً والإقدام على العمل بقوة أكبر، وهذا بدوره أثار تحركات معاكسة أشدّ، مرة أخرى على أمل بأن الولايات المتحدة لن تتحقق من الخطوط الأصلية أو الرد عليها. وقد نمت هذه الدينامية الأكثر حدة بين إيران والمملكة العربية السعودية، التي يتزايد فيها

الحرب في ليبيا: إنعكاس لما يجري في سوريا

الفعل ورد الفعل بينهما أكثر فأكثر. وقد إتخذت السعودية خطوة مذهلة من خلال التدخل المباشر في الحرب الأهلية في اليمن ضد الأقلية الحوثية في البلاد، والتي تعتبرها الرياض وكيلاً إيرانياً يهدّد جناحها الجنوبي.

حتى فيما يتجه الشرق الأوسط إلى الخروج عن نطاق السيطرة، فإن المساعدة ليست على الطريق. إن سياسات إدارة أوباما تجاه المنطقة لم تصمم لتخفيف، ناهيك عن إنهاء، مشاكلها الحقيقية. هذا هو السبب في أن وضع المنطقة قد إزداد سوءاً منذ دخول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض، ولماذا لا يوجد سبب للإعتقاد بأن ذلك الوضع سوف يتحسّن ويكون أفضل قبل أن يترك منصبه.

في خطابه في العام ٢٠٠٩ في القاهرة، زعم أوباما أن الولايات المتحدة ستحاول مساعدة المنطقة على التحوّل إلى نظام عربي جديد، لكنه لم يدعم خطابه بسياسة فعلية أو موارد. ثم، في العام ٢٠١١، فشلت إدارته في وضع إستراتيجية متماسكة للتعامل مع "الربيع العربي"، واحدة قد تساعد على الإنتقال إلى دولة ذات أنظمة تعددية أكثر إستقراراً. بعدما غابت عن أفضل الفرص المتاحة لها، فإن واشنطن بالكاد الآن تتشدّق بكلام عن الحاجة إلى إصلاح تدريجي في المدى الطويل.

أما بالنسبة إلى الحروب الأهلية، فقد ركّزت الإدارة الأميركية على معالجة أعراضها فقط -- محاولة إحتواء تمدّدها وإنتشارها - من طريق مهاجمة تنظيم "الدولة الإسلامية"، (أو داعش)؛ وقبول بعض اللاجئين؛ والعمل على منع وقوع هجمات إرهابية في الولايات المتحدة. ولكن تاريخ الحروب الأهلية يوضّح أنه من الصعب للغاية إحتواء تمددها، والشرق الأوسط اليوم يثبت أنه ليس إستثناء. لقد ساعد التمدد من سوريا على دفع العراق الى حرب أهلية. بدوره، ولّد التمدد من الحروب الأهلية العراقية والسورية حرباً أهلية على مستوى منخفض في تركيا ويهدد أن يفعل الشيء نفسه في الأردن ولبنان. إن التمدد من ليبيا يساهم في زعزعة إستقرار مصر ومالي وتونس. وقد سحبت الحروب الأهلية العراقية والسورية واليمنية إيران ودول الخليج الى حرب سيئة بالوكالة شارك فيها الجميع في ساحات القتال الثلاث. كما أن تمدد اللاجئين، والإرهابيين، والتطرف من كل

الملك عبدالله بن عبد العزيز:
أطلق بعض الإصلاحات لإحتواء تداعيات "الربيع العربي"

هذه الحروب قد خلق معضلات جديدة لأوروبا وأميركا الشمالية.

في الواقع، إنه من المستحيل القضاء على نحو فعال على أعراض الحروب الأهلية من دون علاج الأمراض الكامنة. بغض النظر عن آلاف اللاجئين الذين سيقبلهم الغرب، فطالما بقيت الحروب الأهلية مشتعلة فإن ملايين إضافية سيهربون. وبغض النظر عن عدد الإرهابيين الذين تقتلهم الولايات المتحدة، فمن دون وضع حد للحروب الأهلية، فإن المزيد من الشباب سوف يبقى يتحول إلى الإرهاب. على مدى السنوات ال١٥ الماضية، نما التهديد من السلفية الجهادية من حيث الحجم على الرغم من الضرر الذي ألحقته الولايات المتحدة بأسس وقيادة تنظيم "القاعدة" في أفغانستان. في أماكن ترزح تحت وطأة الحرب الأهلية، فإن فروع المجموعة الإرهابية، بما في ذلك "داعش"، تجد مجندين جدداً، وملاذات آمنة جديدة، ومجالات جديدة للجهاد. ولكن حيث يسود النظام، فإن هذه التنظيمات تتبدد. لا تنظيم "القاعدة" ولا "داعش" إستطاع تجنيد الكثير في أيٍّ من الدول القوية المتبقية في المنطقة. وعندما جلبت الولايات المتحدة الإستقرار في البداية إلى العراق في أوائل العام ٢٠٠٧، وصل تنظيم "القاعدة" هناك الى حافة الإنقراض، إلا أنه ما لبث أن وجد الخلاص في العام ٢٠١١، عندما إندلعت الحرب الأهلية المجاورة في سوريا.

علاوة على ذلك، على عكس الحكمة التقليدية، فمن الممكن لطرف ثالث تسوية حرب أهلية قبل فترة طويلة من إنتهائها من تلقاء نفسها. وقد وجد خبراء الحروب الأهلية بأنه في نحو ٢٠ في المئة من الحالات منذ العام ١٩٤٥، ونحو ٤٠ في المئة من الحالات منذ العام ١٩٩٥، كان الفاعل الخارجي فقط قادراً على هندسة مثل هذه النتيجة. القيام بذلك ليس سهلاً، بطبيعة الحال، ولكن ليس من الضروري أن يكون باهظ الثمن ومدمراً كما كانت تجربة الولايات المتحدة المؤلمة في العراق.

إنهاء حرب أهلية يتطلب من قوة التدخل تحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، يجب أن تغيِّر الديناميات العسكرية مثل: أن أياً من الأطراف المتحاربة ينبغي أن يعتقد أنه قادر على إحراز نصر عسكري، ولا يخشى من أنه سيتم قتل أو ذبح مقاتليه بمجرد إلقاء أسلحتهم. ثانياً، يجب أن يتم التوصل إلى إتفاق لتقاسم السلطة بين المجموعات المختلفة بحيث تتمتع كلها بحصة عادلة في تشكيل حكومة جديدة. وثالثاً، يجب أن تُنشَأ في المكان مؤسسات قادرة على طمأنة جميع الأطراف من أن الشرطين الأوليين سوف ينفذان ويصمدان. إلى حد غير معروف، فإن هذا هو بالضبط كان المسار الذي إتبعه حلف شمال الاطلسي في البوسنة في ١٩٩٤-١٩٩٥ وبعده الولايات المتحدة في العراق في ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ويفيد التاريخ أيضاً أنه عندما تضلّ القوى الخارجية عن هذا النهج أو لا تخصص الموارد الكافية لذلك، فإن تدخلها محكوم بالفشل لا محالة، وعادة ما يجعل الصراعات دموية أكثر لفترة أطول وأقل إحتواء. لا عجب بأن سياسة واشنطن تجاه العراق وسوريا (ناهيك عن ليبيا واليمن) قد فشلت منذ العام ٢٠١١. وطالما واصلت الولايات المتحدة تجنّب إتباع النهج الوحيد الذي يمكن أن يعمل، فليس هناك سبب لتوقع أي شيء آخر. على الأكثر، إن حملة الجيش الأميركي الحالية ضد "داعش" في العراق وسوريا سوف تهندس النتيجة عينها التي آلت إليها في وقت سابق ضد تنظيم "القاعدة" في أفغانستان: قد تضر الولايات المتحدة بشدة تنظيم "الدولة الإسلامية"، ولكن ما لم تضع حداً للصراعات التي تحافظ عليه، فإن المجموعة الإرهابية سوف تتحول وتنتشر في نهاية المطاف من طريق إبن "داعش"، تماما كما أن هذا الأخير هو إبن تنظيم "القاعدة".

التدخل

تحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط يتطلب نهجاً جديداً -- واحدٌ يواجه الأسباب الجذرية للمشاكل في المنطقة ومدعوم بموارد كافية. وينبغي أن تكون الأولوية الأولى إنهاء الحروب الأهلية الحالية. في كل حالة، يتطلب الأمر أولاً تغيير ديناميات ساحة المعركة لإقناع جميع الفصائل المتحاربة ◄◄

أن النصر العسكري مستحيل. في عالم مثالي، ينطوي ذلك على إرسال أعداد قليلة من القوات القتالية الاميركية الى العراق (ربما ١٠،٠٠٠) ومن المحتمل إلى سوريا. ولكن في حال عدم وجود الإرادة السياسية حتى للإلتزام بإرسال قوات متواضعة، عندها سيكون المزيد من المستشارين العسكريين، والقوة الجوية، وتبادل المعلومات الإستخبارية والدعم اللوجستي كافياً، ولكن مع إحتمال نجاح أقل.

بغض النظر، فإن على أميركا وحلفائها أيضاً بناء قوات مسلحة أصلية جديدة قادرة على إلحاق الهزيمة أولاً بالإرهابيين والميليشيات والمتطرفين ومن ثم تكون بمثابة الأساس لدولة جديدة. في العراق، هذا يعني إعادة تدريب وإصلاح قوات الأمن العراقية إلى درجة أكبر مما تتصور السياسة الأميركية الحالية. في ليبيا وسوريا واليمن، فإن ذلك يعني خلق جيوش جديدة أصلية وتقليدية التي (مع دعم أميركي كبير) ستكون قادرة على هزيمة أي منافس محتمل، وضمان أمن وسلامة المدنيين، وفرض شروط وقف إطلاق نار دائم.

في كل الحروب الأهلية الأربع، سوف يكون على الولايات المتحدة وحلفائها أيضا بذل جهود سياسية كبيرة تهدف إلى إقامة ترتيبات لتقاسم السلطة بشكل منصف. في العراق، ينبغي على واشنطن أن تأخذ زمام المبادرة في تحديد كلٍّ من إحتياجات الحد الأدنى والمجالات المحتملة للإتفاق بين مختلف الفصائل الشيعية والسنية، مثلما أنجز ريان كروكر، السفير الأميركي في العراق بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وفريقه كجزء من إستراتيجية زيادة عدد القوات الأميركية. هذا، بالإضافة إلى أن إعطاء الموارد المادية لمختلف القادة السياسيين العراقيين المعتدلين من الشيعة والسنة ودوائرهم الإنتخابية، ينبغي أن يسمح للولايات المتحدة التوصل الى إتفاق جديد لتقاسم السلطة. مثل هذا الترتيب يجب أن يُنهي عزلة السكان السنة، التي تقع في قلب مشاكل العراق الحالية. وهذا، بدوره، سيجعل الأمر أسهل بكثير لحكومة حيدر العبادي والولايات المتحدة لتشكيل قوات عسكرية سنية للمساعدة على تحرير المناطق ذات الغالبية السنية في البلاد من "داعش" والمساعدة على التقليل من قوة الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

في سوريا، إن محادثات السلام الجارية في فيينا توفّر نقطة إنطلاق للتوصل إلى حل سياسي. لكنها لا تقدم كثيراً، لأن الظروف العسكرية لا تفضي إلى تسوية سياسية حقيقية، ناهيك عن

على الرغم من أنه من المألوف أن يوضع اللوم لمتاعب المنطقة على الأحقاد القديمة أو على رسم الخرائط الفقير للبريطاني مارك سايكس والفرنسي فرانسوا جورج بيكو، فإن المشاكل الحقيقية قد بدأت مع نظام الدولة العربية الحديثة. بعد الحرب العالمية الثانية، صارت الدول العربية مستقلة. معظمها خرج من نير القوى الإستعمارية الأوروبية، وإعتمد أنظمة سياسية أكثر حداثة، سواء جمهوريات علمانية (عملياً ديكتاتوريات) أو ملكيات جديدة

وقف دائم للأعمال العدائية. لا نظام الأسد ولا المعارضة المدعومة من الغرب يعتقدان بأنهما يستطيعان تحمل وقف القتال، وكل واحدة من أقوى ثلاث مجموعات من المتمردين الإسلاميين المتشددين – "أحرار الشام"، و"جبهة النصرة"، و"داعش" – لا تزال مقتنعة أنه يمكنها تحقيق نصر عسكري تام. لذلك، إلى أن يتحوّل الواقع في ساحة المعركة، فإن القليل يمكن أن يتحقق على طاولة المفاوضات. إذا تغيّر الوضع العسكري، عندها ينبغي على الديبلوماسيين الغربيين مساعدة المجتمعات السورية على صياغة ترتيب يوزّع السلطة السياسية والمنافع الإقتصادية بصورة عادلة. إن الصفقة يجب أن تتضمن العلويين، ولكن ليس بالضرورة الرئيس بشار الأسد نفسه، وتحتاج إلى طمأنة كل فصيل إلى أن الحكومة الجديدة لن تظلمه، بالطريقة التي ظلمت بها الأقلية العلوية الغالبية السنية في الماضي.

الإضطرابات في ليبيا تعكس تلك التي في سوريا، بإستثناء أنها تتلقى إهتماماً دولياً أقل بكثير. وبالتالي، فإن الخطوة الأولى هناك هو أن تُقنع الولايات المتحدة شركاءها بالقيام بدور أكثر إيجابية. إذا كان يجب على أميركا أن تقود في العراق وسوريا، عندها يتعيّن على أوروبا أن تقود في ليبيا. وبفضل علاقاتها الإقتصادية وقربها من القارة القديمة، فإن ليبيا تهدد المصالح الأوروبية مباشرة أكثر مما تفعل بالنسبة إلى المصالح الأميركية، وتدخل حلف شمال الأطلسي في العام ٢٠١١ في ليبيا يمكن أن يكون بمثابة سابقة للقيادة الأوروبية. وبطبيعة الحال، فإن الأوروبيين لن يشاركوا في هذا التحدي إذا لم يكونوا مقتنعين بأن الولايات المتحدة تعتزم القيام بدورها في قمع الحروب الأهلية في الشرق الأوسط، مما يؤكد على أهمية وجود إستراتيجية أميركية متماسكة مدعومة بالموارد بشكل صحيح. لمساعدة أوروبا في القتال في ليبيا، ينبغي على واشنطن بلا شك الإلتزام بتقديم المساعدة المتعلقة بالعتاد، والقيادة، والسيطرة، والإستخبارات، وربما حتى المستشارين العسكريين.

في اليمن، لم تستطع الحملة الجوية لدول الخليج العربية من تحقيق الكثير، ولكن تدخل قوة برية صغيرة بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة أدى إلى نكسة لتحالف المتمردين، وخلق فرصة حقيقية للتفاوض على نهاية للصراع. وللأسف، فإن الدول الخليجية تبدو غير راغبة في تقديم شروط للمعارضة اليمنية التي من شأنها أن تقسّم بشكل منصف السلطة السياسية والمنافع الإقتصادية في البلاد، ويبدو أنها على قدم المساواة غير راغبة في تقديم ضمانات أمنية. لرسم نهاية لهذا الصراع، فإن على الولايات المتحدة وحلفائها القيام بتشجيع شركائها في الخليج على تقديم تنازلات ذات معنى. إذا لم تفلح في ذلك، عندها سيكون أنفع شيء يمكن القيام به هو محاولة إقناع دول الخليج بالحد من مشاركتها في اليمن قبل أن يهدد إجهاد وضغط التدخل تماسكها الداخلي.

بعد إنهاء الحروب الأهلية الحالية، فإن الأولوية التالية لإستراتيجية زيادة التدخل الأميركية

كيف يمكن للولايات المتحدة حماية المملكة العربية السعودية من نفسها؟ من المستحيل التخيّل أن أي رئيس أميركي سوف يقدم على نشر قوات هناك لقمع ثورة شعبية أو للحفاظ على تماسك النظام الملكي إذا فشل. وعلاوة على ذلك، بقدر ما تدوم نيران الحروب الأهلية في الإشتعال على الحدود السعودية الشمالية، في العراق، والحدود الجنوبية، في اليمن، فإنه على الأرجح بأن هذه الصراعات ستؤدي إلى زعزعة الإستقرار في المملكة -- ناهيك عن إمكانية نشوب حرب أهلية أردنية

في الشرق الأوسط ستكون دعم الدول المهددة أكثر من غيرها بالإنزلاق إلى حروب أهلية في المستقبل: مصر، الأردن، تونس، وتركيا. إن فشل الدولة -- وليس هجوماً خارجياً من تنظيم "داعش"، وتنظيم "القاعدة"، أو وكلاء إيران – هو الذي يمثل المصدر الحقيقي للصراعات التي تؤرق الشرق الأوسط اليوم. هذه البلدان الأربعة المُعرَّضة للخطر، كلّها بحاجة ماسة إلى المساعدة الإقتصادية وتطوير البنية التحتية. ولكن قبل كل شيء، فهي بحاجة إلى إصلاح سياسي لتفادي فشل الدولة. وبناء على ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها تقديم مجموعة من المزايا التجارية، والحوافز المالية، ومساعدات إقتصادية في مقابل خطوات تدريجية ولكن ملموسة نحو الإصلاح السياسي. هنا، لا يحتاج الهدف إلى أن يكون الديموقراطية في حد ذاتها (على الرغم من أنه ينبغي تشجيع تونس بقوة على مواصلة السير في هذا الطريق)، لكن يجب أن يكون الحكم الرشيد، الذي يتمثل في تحقيق العدالة وسيادة القانون، والشفافية، والتوزيع العادل للسلع الشعبية والخدمات العامة.

الجزء الأخير من هذا اللغز هو الضغط من أجل الإصلاح على نطاق واسع أكثر في جميع أنحاء الشرق الأوسط -- إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً. حتى لو نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إنهاء الحروب الأهلية اليوم، ما لم يأخذ نظام دولة جديد مكان تلك الواحدة الفاشلة في فترة ما بعد الحرب، فإن المشاكل القديمة نفسها سوف تتكرر. سيكون من الصعب بيع فكرة الإصلاح لزعماء المنطقة، الذين قاوموها لفترة طويلة من منطلق الخوف بأن ذلك من شأنه أن يجرّدهم من سلطتهم ومناصبهم. ومن المفارقات، مع ذلك، أن الحروب الأهلية قد تمدّ الحل لهذه المعضلة. جميع دول المنطقة مرعوبة من إمتداد هذه الصراعات، وهي في أمس الحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة للقضاء على هذا التهديد. على وجه الخصوص، إن العديد من حلفاء أميركا العرب قد نما لديه الإحباط بسبب المكاسب التي حققتها إيران من طريق إستغلالها لفراغ السلطة. كما أن أميركا وحلفاءها يجب أن تقدم للدول الهشّة في المنطقة المساعدات الإقتصادية مقابل الإصلاح، وعليها أيضاً ربط جهودها لإنهاء الحروب الأهلية بمدى إستعداد الدول الأقوى في المنطقة تبني إصلاحات مماثلة.

التراجع والإنسحاب

إذا كان الرئيس الأميركي المقبل ليس على إستعداد لزيادة التدخل لتحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط، فإن البديل الحقيقي الوحيد هو التراجع والإنسحاب من المنطقة. ولأن الحروب الأهلية ◀◀

الجيش العراقي: المطلوب إعادة هيكلته

الحرب في اليمن: التدخل السعودي مكلف

لا تتوقف من تلقاء نفسها بل بإستراتيجية صحيحة مع موارد مناسبة، فإن محاولة إتباع واحدة خاطئة تعني هدر موارد الولايات المتحدة في قضية خاسرة. وربما تعني أيضاً جعل الوضع أسوأ، وليس أفضل. في إطار سياسة فك إرتباط حقيقي، فإن واشنطن سوف تمتنع عن التدخل تماماً في الحروب الأهلية. بدلاً من ذلك سوف تحاول إحتواء إنتشارها وتمددها، مع ما يحمل ذلك من صعوبات، وإذا فشلت تلك السياسة، فسوف يكون على أميركا الدفاع فقط عن مصالحها الأساسية في الشرق الأوسط.

فقد قامت إدارة أوباما بعمل مشرف في دعم الاردن ضد تمدد الفوضى من العراق وسوريا حتى الآن، والتراجع من المنطقة قد يزيل الترتيبات والدعم الأميركي إلى المملكة الهاشمية وغيرها من الدول المجاورة المُعرّضة لخطر الحروب الأهلية، مثل مصر، لبنان، تونس، وتركيا. كل هذه الدول تريد وتحتاج إلى المساعدة الإقتصادية والديبلوماسية والتقنية والعسكرية الغربية. ولكن لأن تمدد الحروب الأهلية أثبت تاريخياً بأنه صعب للغاية على الإحتواء، فإن هناك إحتمالاً كبيراً بأن واحداً أو أكثر من هذه البلدان يمكن أن ينزلق الى حرب أهلية، وتوليد المزيد من التمدد والإنتشار. لهذا السبب، فإن التراجع يتطلب أيضاً من واشنطن إجراء تقييم قاس حول ما هو أقل ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لتأمين مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنه قد يكون من المبالغة قول ذلك، في جزء كبير منها، إن مصالح أميركا في المنطقة تتمثل في نهاية المطاف: بإسرائيل، والإرهاب، والنفط.

وكما وجد إستطلاع بعد إستطلاع، فإن غالبية الأميركيين لا تزال ترى أن سلامة إسرائيل مهمة بالنسبة إليهم وإلى الولايات المتحدة. لكن إسرائيل اليوم هي آمنة أكثر من أي وقت مضى. يمكن للقوات الإسرائيلية هزيمة أي عدو تقليدي وردع أي تهديد غير تقليدي يمكن ردعه. وقد دافعت أميركا عن إسرائيل ديبلوماسياً وعسكرياً مرات عديدة وكثيرة، بما في ذلك تهديد ضمني بحرب نووية للإتحاد السوفياتي خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) (حرب الغفران) في العام ١٩٧٣. وقد أزالت الولايات المتحدة حتى التهديد النووي الإيراني من جدول الأعمال على الأقل خلال العقد المقبل، وذلك بفضل الإتفاق الذي توسطت فيه في العام الماضي. إن التهديد الوحيد الذي لا يمكن للولايات المتحدة إنقاذ إسرائيل منه يتمثل بحربها المزمنة المدنية مع الفلسطينيين، ولكن

الملك سلمان بن عبد العزيز:
لم يدِ بعد إهتماماً بعملية الإصلاح

أفضل حل لهذا الصراع هو التسوية السلمية التي لم يُظهر الإسرائيليون أو الفلسطينيون إهتماماً كبيراً بها. بإختصار، هناك القليل الذي تحتاج إليه إسرائيل من أميركا لأمنها المباشر الخاص، وماذا تحتاج إليه (مثل مبيعات الأسلحة) يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه بسهولة حتى لو تراجعت من منطقة الشرق الأوسط.

ولعلّ أكبر ميزة لخفض وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي أنه ينبغي أن تؤدي إلى التخفيف من خطر الإرهاب. إن إرهابيي المنطقة يهاجمون الأميركيين إلى حد كبير لأنهم يشعرون بالظلم بسبب سياسات واشنطن، كما إنهم يهاجمون فرنسا والمملكة المتحدة لأنهما من حلفاء أميركا الأقوياء (وقوى إستعمارية سابقة)، وبدأوا يهاجمون روسيا حالياً لأنها تدخلت في سوريا. وبقدر ما تخفّض الولايات المتحدة تدخلها في الشرق الأوسط، بقدر ما ينخفض تعرض مواطنيها للهجوم من قبل إرهابيي المنطقة. وليس من قبيل المصادفة أن سويسرا لا تعاني من إرهاب الشرق الأوسط.

بالطبع، حتى اذا إنسحبت أميركا من المنطقة قدر الإمكان، فإن الأميركيين لن يكونوا في مأمن تماماً من الإرهاب في الشرق الأوسط. إن دعاة المؤامرة في المنطقة يضعون اللوم على الولايات المتحدة لأشياء لم تفعلها، وكذلك على أشياء فعلتها، وهكذا يمكن للإرهابيين أن يجدوا الأسباب لإستهداف الأميركيين. الى جانب ذلك، حتى في ظل هذا النهج من الحد الأدنى، فإن الولايات المتحدة سوف تستمر في دعمها لإسرائيل والمملكة العربية السعودية، وكلاهما مكروه من الجماعات الإرهابية. إذا إستطاعت مصالح أميركا المتعلقة بإسرائيل والإرهاب أن ترعى نفسها إلى حد كبير في حال قلصت واشنطن المزيد من دورها في منطقة الشرق الأوسط، فإننا لا نستطيع القول الشيء نفسه عن تدفق النفط. إن الفكرة القائلة بأن التكسير الهيدروليكي قد منح الإستقلال في مجال الطاقة لأميركا هي خرافة؛ ذلك أنه طالما يعتمد الإقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري، فإن الولايات المتحدة سوف تكون عرضة لإضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، بغض النظر عن مقدار ما تنتج. ولأن الإعتماد العالمي على النفط ومساهمة الشرق الأوسط في حصة في الإنتاج العالمي ليس من المتوقع لهما أن يتراجعان على مدى السنوات ال ٢٥ المقبلة، فإن الولايات المتحدة ستكون لديها مصلحة حيوية في إستمرار الحفاظ على تدفق نفط الشرق الأوسط.

مع ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى الدفاع عن كل برميل أخير من النفط في المنطقة. والسؤال هو، ما هو الحدّ الكافي؟ هذا هو المكان الذي تتعقد فيه الأمور. إن العديد من البلدان تمتلك مخزوناً إستراتيجياً من النفط الذي يمكن أن يخفف حدة إنخفاض غير متوقع يحدث فجأة في الإنتاج. وبعضها، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، لديه طاقة فائضة كافية للضخ وتصدير المزيد من النفط إذا لزم الأمر. والتكسير الهيدروليكي، بالمثل، يسمح لمنتجي الصخر الزيتي في أميركا الشمالية التعويض جزئياً عن النقص. وعلى الرغم من أن إنتاج النفط في ليبيا قد إنخفض بنسبة أكثر من ٨٠ في المئة منذ العام ٢٠١١ نتيجة للحرب الأهلية، فإن المنتجين الآخرين كانوا قادرين على تعويض النقص والخسارة.

المملكة العربية السعودية، مع ذلك، هي في فئة خاصة بها. تنتج البلاد أكثر من عشرة في المئة من جميع النفط المستعمل في العالم وتحتوي على الغالبية العظمى من الطاقة الفائضة؛ حتى إذا أفرغ كل بلد إحتياطاته النفطية الإستراتيجية وكسّر هيدروليكياً كالمجانين، فإنها كلها ما زالت لا تعوض عن فقدان إنتاج النفط السعودي. وهكذا، فإن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في حماية حلفائها السعوديين. ولكن ضد ماذا؟ لا توجد دولة في الشرق الأوسط (حتى إيران) لديها القدرة على قهر السعودية، والقوات الأميركية الجوية والبحرية المتواضعة حالياً في منطقة الخليج العربي هي أكثر من كافية لهزيمة هجوم إيراني على البنية التحتية للنفط في البلاد.

إن التهديدات الرئيسية للمملكة هي داخلية. على الرغم من أن أحداً لم يربح أبداً المال من مراهنته ضد آل سعود، فإن النظام الملكي يحكم بإختلال جوهري لدولة عربية ما بعد الحرب، واحدة تواجه ضغوطاً سياسية وإقتصادية وإجتماعية صعبة. الشيعة الذين يشكلون غالبية المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في السعودية قد قاموا بأعمال شغب وقاوموا القمع الحكومي منذ عقود، وقد نما إستياؤهم مع إتساع الشرخ السني الشيعي في المنطقة. إجتازت المملكة "الربيع العربي" في المقام الأول بفضل برنامج إصلاح بعيد المدى (وإن كان تدريجياً) للملك عبد الله، إلى جانب المكافآت النقدية الهائلة للشعب. لكن عبد الله توفي في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، وخليفته الملك سلمان، لم يثبت بعد وجود إلتزام مماثل للإصلاح. حتى فيما لا تزال أسعار النفط منخفضة، فإن سلمان ينفق بطريقة مبذرة في الداخل والخارج (بما في ذلك التدخل المكلف في اليمن)، حارقاً من خلال صندوق الثروة السيادي للمملكة بين ١٢ و ١٤ مليار دولار في الشهر. وبناء على هذا المعدل، فان الصندوق سيكون فارغاً بعد حوالي أربع سنوات، إلّا أن الملك ربما قد يواجه تحديات داخلية قبل ذلك بفترة طويلة.

كيف يمكن للولايات المتحدة حماية المملكة العربية السعودية من نفسها؟ من المستحيل التخيّل أن أي رئيس أميركي سوف يقدم على نشر قوات هناك لقمع ثورة شعبية أو للحفاظ على تماسك النظام الملكي إذا فشل. وعلاوة على ذلك، بقدر ما تدوم نيران الحروب الأهلية في الإشتعال على الحدود السعودية الشمالية، في العراق، والحدود الجنوبية، في اليمن، فإنه على الأرجح بأن هذه الصراعات ستؤدي إلى زعزعة الإستقرار في المملكة -- ناهيك عن إمكانية نشوب حرب أهلية أردنية. ولكن إستراتيجية التراجع عن المنطقة تعني أن الولايات المتحدة لن تحاول إنهاء الحروب الأهلية القريبة، وليس لدى واشنطن النفوذ المطلوب الذي يمكن إستخدامه لإقناع السعوديين بالإصلاح. كان يمكن أن يكون هناك نفوذ ضئيل خصوصاً اذا أقدمت على فعل الشيء الوحيد الذي يريده السعوديون حقاً: زيادة المشاركة الأميركية لإنهاء الحروب الأهلية ومنع إيران من إستغلالها. في هذه الظروف، فإن ليس لدى الولايات المتحدة عملياً أي قدرة على حماية المملكة العربية السعودية من نفسها إذا أصرّ حكامها على إتباع طريق مدمر. ولكن في سياق فك إرتباط أميركي أكبر، فإن هذا المسار هو المرجح أكثر الذي سيسلكه السعوديون.

لا يوجد مخرج

في نهاية المطاف، فإن التحدي الأكبر للولايات

الرئيس السوري بشار الأسد:
الحل في سوريا يطوي على العلويين وليس بالضرورة هو

من المستحيل القضاء على نحو فعال على أعراض الحروب الأهلية من دون علاج الأمراض الكامنة. بغض النظر عن آلاف اللاجئين الذين سيقبلهم الغرب، فطالما بقيت الحروب الأهلية مشتعلة فإن ملايين إضافية سيهربون. وبغض النظر عن عدد الإرهابيين الذين تقتلهم الولايات المتحدة، فمن دون وضع حد للحروب الأهلية، فإن المزيد من الشباب سوف يبقى يتحول إلى الإرهاب

المتحدة اذا تراجعت من الشرق الأوسط هو هذا: معرفة كيفية الدفاع عن المصالح الأميركية عندما تهددها مشاكل حيث تكون أميركا مجهزة سيئاً لحلها. ولأن إحتواء تمدد الحروب الأهلية هو صعب جداً، فإن التراجع يعني المخاطرة بإنهيار في المدى القريب لمصر، الأردن، لبنان، تونس، وتركيا. ورغم أن أياً من هذه الدول تنتج الكثير من النفط، فإن عدم الإستقرار يمكن أن ينتشر إلى الدول المنتجة للنفط أيضاً في المدى الطويل. العالم قد يكون قادراً على البقاء على قيد الحياة بفقدان إنتاج النفط الإيراني، والعراقي، والكويتي، أو الجزائري، ولكن عند نقطة معينة، فإن عدم الإستقرار يؤثر في المملكة العربية السعودية.

وحتى لو لم يفعل، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان العالم يمكنه أن يخسر العديد من الدول المنتجة أقل للنفط أيضاً.

إن الفائدة الكبيرة لسياسة التراجع هي أنه من شأنها أن تقلل بشكل كبير من العبء الذي سيتعين على الولايات المتحدة أن تضعه لتحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط. الخطر الكبير، مع ذلك، هو أنه سينطوي على مخاطر هائلة. عندما تبدأ واشنطن شطب بلدان -- إختصار قائمة تلك التي ستدافع عنها ضد التهديدات -- فإنه من غير الواضح إذا كانت قادرة على التوقف، وأن التراجع يمكن أن يتحول إلى هزيمة. إذا إنزلق الاردن أو الكويت الى حرب أهلية، هل ستنشر الولايات المتحدة ١٠٠،٠٠٠ جندي لإحتلال وتحقيق الإستقرار في كلا البلدين لحماية المملكة العربية السعودية (وفي حالة الحرب الأهلية في الأردن، لحماية إسرائيل)؟ هل يمكن للولايات المتحدة أن تفعل ذلك في الوقت المناسب لمنع تمدد الحرب لزعزعة إستقرار المملكة؟ إذا لم يكن كذلك، فهل هناك طرق أخرى للحفاظ على المملكة نفسها من السقوط؟ بالنظر إلى كل هذه الشكوك وعدم اليقين، بالطبع فإن المسار الأكثر تعقلاً هو عدم نظر الأميركيين إلى التكاليف والمسارعة الى تحقيق الإستقرار في المنطقة.

مع ذلك، ما لا ينبغي على أميركا بالتأكيد القيام به هو رفض أن تختار بين زيادة التدخل والتراجع وبدلاً من ذلك تراوغ وتتخبط في مكان ما في الوسط، وتخصص الموارد الكافية لتكبير عبئها من دون زيادة إحتمال أن تؤدي تحركاتها إلى أي شيء أفضل. الحروب الأهلية لا تنهيها تدابير نصفية. ينبغي على قوة خارجية أن تفعل الشيء الصحيح، ودفع التكاليف المصاحبة، وإلّا سيؤدي تدخلها إلى تفاقم الوضع لجميع المعنيين، بما في ذلك نفسها. المأساة هي أنه نظراً إلى ميل النظام السياسي الأميركي إلى تجنب الخطوات الحاسمة، فإن الإدارة المقبلة سوف تختار حتماً سياسة التخبط. ونظراً إلى حجم الفوضى في الشرق الأوسط اليوم، فإن رفض الإختيار من المرجح أن يكون أسوأ خيار للجميع

---

* كينيث بولاك خبير أميركي في الشؤون السياسية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث يركز بشكل خاص على العراق وإيران والمملكة العربية السعودية ودول أخرى في منطقة الخليج العربي. وهو حالياً زميل بارز في مركز سياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز الأميركي.

** كُتب المقال بالإنكليزية وعرّبه قسم الأبحاث والدراسات في "أسواق العرب".

بقلم الدكتور عبدالله ناصر الدين*

نجاح التنوع الإقتصادي في الإمارات مثالٌ يُحتذى

رغم تراجع أسعار النفط منذ منتصف العام ٢٠١٤، فقد سجّلت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً إقتصادياً قوياً بلغ ٣٪ في العام ٢٠١٥ كما أنه فاق الـ٤٪ في الربع الثالث في بعض الإمارات. تظهر هذه النتائج تحولاً نوعياً هيكلياً حقيقياً في الإقتصاد الإماراتي، و لعلّه يمكن القول أن هذه المحطة الإقتصادية تُعتبّر الإمتحان الإقتصادي الحقيقي الأول لعقد طويل من التخطيط والذي يبدو أنه أعطى ثماره. كيف استطاعت الإمارات مواجهة هذا التحدي الإقتصادي الصعب؟ وما هي عناصر هذا النجاح؟ وما هي وجهة هذا الإقتصاد في السنوات المقبلة؟

أدى إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية جداً في العام المنصرم إلى تآكل كبير في الفوائض المالية و الخارجية ومع هذا التراجع إستطاعت الإمارات أن تستفيد من الإبتعاد من نيران المنطقة والإحتياطات الضخمة التي شكلت بديلاً محورياً من عائدات النفط الضخمة، وأهم من ذلك التنوع الكبير في الإقتصاد الإماراتي. في هذا الإطار، تشير التقارير الإقتصادية أن الإقتصاد غير النفطي نما العام المنصرم بنسبة ٥٪ مدعومةً بشكلٍ أساسي من نمو في قطاع العقارات والسياحة. إن أهمية هذه القطاعات هي أنها تشكل مصدراً بديلاً من العملات الأجنبية ورافعة للحساب الجاري عند تراجع أسعار صادرات المواد الأولية. لعب هذان القطاعان دوراً متكاملاً، فالإستثمار في البنى التحتية يشكل الدعامة الأساسية لنمو القطاع السياحي، كما أن نمو القطاع السياحي يفرض تطوير وتوسيع البنى التحتية لتتماشى مع تطور السياحة. بناءً عليه، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات إنخفضت من ١٥٤,٦٪ في العام ٢٠١٤ إلى ١٣٠,٧٪ في العام ٢٠١٥ و الذي يعتبر إنخفاضاً مقبولاً جداً إذا ما قيس بمستوى تراجع النفط. و إستطراداً، فإن الحساب الجاري إستطاع الحفاظ على نسبة إيجابية بلغت ٢,٩٪ من الناتج المحلي رغم إنخفاضه الكبير. في المقابل سجّل الإقتصاد الإماراتي عجزاً في الموازنة هو الأول منذ عقود بلغ ٥,٥٪ من الناتج المحلي والذي يُعدّ مرتفعاً قليلاً إذ يفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن الـ٣٪، و لكن قياساً بحجم تراجع النفط فإن هذه النسبة تُعتبر مقبولة جداً في الظروف الإستثنائية. ويبدو أنه في هذا الإطار قصدت الإمارات عدم خفض الإنفاق بنسبة تراجع الواردات. ففي حين إنخفضت الواردات بنسبة ٣٠٪ فإن الإنفاق لم ينخفض سوى ب٥٪ لتحافظ الإمارات على دعم و تطوير بنيتها التحتية لإستمرار مسيرة التنوع الإقتصادي.

ونظرةً إلى تركيبة الإقتصاد الاماراتي يتضح لنا مدى التنوع الذي حققه والذي يشكل إحدى أبرز إنجازات القيمين على السياسة الإقتصادية في هذا البلد النفطي. وتشير التجارب أن الدول التي تعتمد بشكلٍ كبير على المواد الأولية في إقتصادها تعاني من فقدان دافع التنويع بسبب إستسهالها الحصول على مصادر تمويل الإنفاق. فكان بإمكان الإمارات كغيرها من الدول النوم على عائدات النفط الوافرة حين كانت أسعار النفط مرتفعة. إن قطاع النفط والغاز يشكل ما يقارب ٣٥٪ من الناتج المحلي ومن المتوقع أن يستمر في النمو حسب خطة الحكومة لرفع الإنتاج إلى ٣,٥ ملايين برميل يومياً مع حلول العام ٢٠١٨ تماشياً مع نمو الطلب الداخلي. والأهم من ذلك هو التنوع في القطاعات الأخرى. فالملفت في القطاع العقاري هو صموده حيث تتوقع التقارير الاقتصادية نمو هذا القطاع في السنوات المقبلة مع إستمرار التحضيرات لمشروع "إكسبو ٢٠٢٠". و اللافت أيضاً هو صمود أسعار العقارات في معظم الإمارات ما عدا التي تشهد ضغوطات أكبر على الأسعار بسبب الإرتفاع الكبير في الأسعار الذي شهدته دبي مقارنةً بالإمارات الأخرى. و في موازاة ذلك، يعد قطاع النقل أحد القطاعات الأكثر ديناميكية، و يلعب دوراً أساسياً في دعم خطة الإمارات في تنويع القطاعات الإقتصادية الأخرى. فرغم التقدم الكبير الذي حققته الإمـارات في مجال النقل الجوي والبري والبحري وسكك الحديد، تعمل اليوم على إستكمال هذه الخطة عبر المزيد من الإستثمارات الضخمة في مطاري دبي وأبو ظبي، وإنشاء سكة حديد بين دبي وأبو ظبي ومنها إلى السعودية وسلطنة عُمان. هذا إضافةً إلى تطوير المرافئ. و لعل أبرز الأفاق المستقبلية المشرقة في الامارات تبدو في الإستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة البديلة وإقتصاد المعرفة. وتسعى الإمارات إلى أن تكون عاصمة الطاقة البديلة في العالم وإلى إمتلاك إقتصاد يتضمن مدناً ذكية تجسّد إقتصاد المعرفة.

لقد أدرك القيمون على السياسات الإقتصادية في الإمارات بأن نجاح تنويع الإقتصاد يعتمد على وضع تسلسل دقيق في تنفيذه. ففتح أفاق نمو إقتصادية جديدة في علم الإقتصاد يعتمد بشكلٍ أساسي على نمو الإنتاجية، ونمو هذه الإنتاجية اليوم بات مرتبطاً بتطوير البنى التحتية وإقتصاد المعرفة واللذين من شأنهما رفع الإنتاجية في الإمارات في السنوات المقبلة والحفاظ على نسب نمو مرتفعة. لقد نجحت دولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في الإمتحان، لم تعد دولة النفط كما يظن الكثيرون بل باتت إمارات التنوع الإقتصادي والذي يجعل منها أكثر الإقتصادات حيوية في العالم

* خبير إقتصادي، وأستاذ الإقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة بيروت العربية

Fame FASHIONS

Khalidiya Street - Abu Dhabi - UAE

Tel: +971 2 6654300

Fax: +971 2 6663396

تخفيض الإنفاق الحكومي الكبير في ٢٠١٦ وضع ضغطاً على المشاريع الكبرى والصغرى

المملكة العربية السعودية تحت سيف إقتصادي مُسلَّط

للمرة الأولى منذ نحو ١٥ عاماً، تواجه المملكة العربية السعودية خفضاً حقيقياً في الإنفاق هذا العام حيث بلغ في بعض القطاعات ٦٠ في المئة وتجد بالتالي سوق مشاريعها نفسها أمام تحديات وتعثرات وتداعيات.

الرياض - راغب الشيباني

عدد كبير من الإعلانات التي صدرت في الفترة الأخيرة تكشف عن مدى المأزق الذي تواجهه سوق المشاريع السعودية. في كانون الثاني (يناير) الفائت، كشفت الهيئة العامة للطيران المدني بأن العمل قد توقف في مطار الملك عبد الله بن عبد العزيز في جيزان، جرّاء الكبح الصارم على الإنفاق الذي أطلقته وزارة المالية في تشرين الاول (أكتوبر) الماضي. وفي الوقت عينه، فقد واجهت مشاريع البنى التحتية الرئيسية مثل مخططات السكك الحديدية المحورية والمترو تأخيراً.

مع تلقّي أكبر مؤسسة للبناء في المملكة، مجموعة بن لادن السعودية، الأخبار السيئة في كانون الثاني (يناير) بشأن مشاركتها وتورطها في توسعة المسجد النبوي في المدينة المنورة، فقد كان من الواضح أن بداية هذا العام ليست ميمونة أو مبشّرة. إن رعاة المشاريع والمقاولين في هذه الأيام مشغولون في محاولة إستيعاب أثر تخفيضات الإنفاق الرأسمالي التي تم كشف النقاب عنها في الموازنة الوطنية للعام ٢٠١٦ في أواخر كانون الاول (ديسمبر) الفائت.

لقد خفّضت الحكومة السعودية ٦٠ في المئة من الإنفاق في قطاع النقل والبنية التحتية هذا العام إلى ٦,٤ مليارات دولار مقارنة مع ١٦,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٥. وفي كانون الثاني (يناير)

الأمير محمد بن سلمان: الكلمة له لتنفيذ المشاريع

الفائت، خفّضت وزارة المالية المبالغ المدفوعة مُقدَّماً للمقاولين إلى خمسة في المئة، مع شرط بأن هذه المدفوعات يجب ألّا تتجاوز ٥٠ مليون ريال سعودي (١٣,٣ مليون دولار).

مع تخفيضات الإنفاق على هذا النطاق، فسوف يكون هناك حتماً إلغاء وتقليص في حجم المشاريع، وخصوصاً تلك المخططات التي لا تحمل صفة حرجة وملحة مثل مطار جيزان.

وحتى مع ذلك، هناك حاجة إلى منظور لرؤية الوضع كما هو. قد يبدو أثر التخفيضات ضاراً، ولكن عموماً فإن الإنفاق الإستثماري المحدّد في الموازنة السعودية لهذا العام، كما تشير شركة جدوى للإستثمار في الرياض، لا يزال بنسبة ٢١ في المئة أعلى مما كان عليه منذ خمس سنوات.

علاوة على ذلك، يتم إجراء تغييرات هيكلية جنباً إلى جنب مع خفض الإنفاق الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى نهج أفضل وأمثل للنفقات الرأسمالية. الواقع أن إنشاء الوكالة الوطنية لإدارة المشاريع، المُكلَّفة بالتنسيق مع القطاع العام بالنسبة إلى المشاريع والإشراف على الإنفاق الرأسمالي، يبدو أنه يمثّل تحركاً واضحاً لتنفيذ مشاريع القطاع العام بشكل أكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء وحدة للمالية العامة في وزارة المالية لفرض سقوف الموازنة في المدى المتوسط هو أيضاً شيء مهم وكبير. وسيضمن هذان الكيانان في المستقبل من أن الإنفاق سيبقى تحت المراقبة وأن جميع أجزاء السلسلة تتواصل وتعمل معاً.

وقد أشير إلى الكثير من هذا في نيسان (ابريل) من العام الماضي حين وافق مجلس الوزراء السعودي على أن أيّ مشروع يكلّف أكثر من ١٠٠ مليون ريال سعودي يشترط موافقة الملك.

سوف يشعر المقاولون بقوة شحّ الإنفاق هذا العام. ونظراً إلى أن الحكومة تدفع عادة حوالي ٢٠ في المئة من قيمة العقود مُقدَّماً للشركات العاملة في المشاريع العامة، وتخفيض هذه النسبة إلى خمسة في المئة، فإن ذلك سيُجبر الكثيرين على التفكير بعناية أكثر حول المشاريع التي هم على إستعداد للقيام بها.

وهناك تدابير أخرى توحي بأن العام الجاري

مجموعة بن لادن السعودية: سرّحت ١٥ ألف عامل

سيكون صعباً بالنسبة إلى سوق المشاريع السعودية. وفقاً لشركة "جدوى"، فإن مشاريع تنمية قليلة من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في العام ٢٠١٦، في حين أن الطلب الضعيف المستمر على الإستيراد والتصدير سوف يعني أن النمو في نقل المعدات والمواد في جميع أنحاء المملكة سيكون بطيئاً، على الرغم من أنه كاف لمواصلة تأجيج النشاط.

وترى "جدوى" أن الإنفاق الإستثماري في الموازنة قد خُفّض إلى ٢٠٤ مليارات ريال سعودي في العام ٢٠١٦، مع المحافظة على حجم الإنفاق عينه بالنسبة إلى مشاريع البنية التحتية الرئيسية الإجتماعية.

كيف إذاً، في هذه الأوقات الضاغطة، سوف تُقسَّم السلطات السعودية الكعكة؟ رسمياً، وفقاً لبيان الموازنة، إن المشاريع التي تستثمر في التنمية والبرامج التي تخدم المواطنين مباشرة، مثل التعليم والصحة والأمن والخدمات الإجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والتعاملات الإلكترونية والبحث العلمي، ستُعطى الأولوية. وكما تشير "جدوى"، من المرجح أن تكون الكهرباء والغاز والماء بمنأى عن التخفيضات الكبيرة في الإنفاق، وسوف تستمر في تسجيل نمو قوي خلال العام الجاري.

ووفقاً لفريق البحوث في "مجموعة سامبا المالية"، فإن الإنفاق الرأسمالي هو من الواضح أسهل للتخفيض من الناحية السياسية، وهذه سوف تتحمل حتماً وطأة التعديل. وتشير تقديراتها إلى أن الإستثمار العام قد إنخفض في العام الماضي بحوالي الربع، وتعتقد أن الخفض هذا العام من المحتمل أن يرتفع ثمانية في المئة. حتى الآن، من غير المرجح أن توضع المشاريع الإستثمارية الجارية على الرف، تقول "سامبا"، ولكن الوفورات في المساهمات سوف

خفّضت الحكومة السعودية ٦٠ في المئة من الإنفاق في قطاع النقل والبنية التحتية هذا العام إلى ٦٫٤ مليارات دولار مقارنة مع ١٦٫٨ مليار دولار في العام ٢٠١٥. وفي كانون الثاني (يناير) الفائت، خفّضت وزارة المالية المبالغ المدفوعة مُقدَّماً للمقاولين إلى خمسة في المئة، مع شرط بأن هذه المدفوعات يجب ألّا تتجاوز ٥٠ مليون ريال سعودي (١٣٫٣ مليون دولار)

تُدرَس ويُنظَر إليها ومن الممكن تمديد جداولها الزمنية. وكما كان الحال في العام الفائت، لن يُسمح للوزارات بنقل وإعادة تخصيص الإنفاق من مشروع إلى آخر: إذا لم يتم تنفيذ مشروع معيّن، أو تبيّن أنه يكلف أرخص مما كان متوقعاً، فإن أي وفورات لا يمكن أن تُنفَق على أي مشروع آخر. بشكل عام، إن المشاريع التي لا تقدم حالة إقتصادية جيدة من غير المرجح أن تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية، الذي يرئسه ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

تشمل عناصر مشروع البطاقة العامة الكبيرة إنفاق ٤٤ مليار ريال سعودي على توسعة المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة المنورة، على الرغم من أن ذلك لا يأخذ برامج إضافية في مجال الإسكان والنقل والبنية التحتية التي من شأنها أن تسحب أموالاً من فوائض الموازنة السابقة. بحلول نهاية السنة المالية الحالية، تقدّر "جدوى"، سوف تكون هذه المشاريع تلقت ٢٢ مليار ريال، مسحوبة من حسابات مخصصة في مؤسسة النقد العربي السعودي.

لا يزال هناك مصدر تمويل كبير متاح في شكل صناديق التنمية الحكومية. وتشمل هذه: الصندوق السعودي للتنمية الزراعية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبنك التسليف والإدخار السعودي، وصندوق التنمية

العقارية، والتي من المتوقع أن توفر مجتمعة أكثر من ١٢,٣ مليار دولار في تمويل المشاريع.

وقد تم وضع بعض المرونة في النظام، مع توفير دعم في الموازنة يبلغ ١٨٣ مليار ريال والذي أنشىء لإعادة توجيه النفقات الرأسمالية والتشغيلية على حد سواء للمشاريع الجارية والجديدة وفقاً للأولويات التنموية الوطنية.

من ناحية أخرى، ما زال هناك مكان إضافي في صندوق السعودية مع زيادة إصدار السندات السيادية، التي بلغت ما يعادل حوالي ٢٠ مليار ريال فى الشهر منذ منتصف العام ٢٠١٥، والتي ينبغي أن تجعل من الأسهل تمويل مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية. ومن المرجح أن الإنفاق في المستقبل سيكون مرتبطاً بشكل أوثق بإصدار دخل ثابت، والتخفيف من الضغط على رصيد المملكة الذي لا يزال كبيراً من إحتياطات النقد الأجنبي (تقدر بأكثر من ٦٠٠ مليار دولار).

حتى في ذلك الحين، هناك حدة متميزة بين شركات المقاولات السعودية التي، على الرغم من إدراكها من القيود التي يسببها إنخفاض أسعار النفط على الإنفاق العام، تشعر بالقلق من أن ينتهي بها الأمر مثقلة بتراكمات المشاريع الضخمة ومصاعب مالية كبيرة من المخططات التي كانت ضخمة في البداية قبل ضرب الركود المالي. أحد كبار المقاولين السعوديين، عبد الرحمن الزامل، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الغرف السعودية، أرسل رسالة إلى الملك سلمان، محذّراً من الصعوبات المالية التي تواجهها الشركات بسبب التأخر في السداد على المشاريع الحكومية.

وحذّر من أن الشركات ستكون في خطر التخلف عن السداد أو التوقف تماماً عن العمل. واحدة من أكثر الشركات تضرراً حتى الآن كانت تلك التي يملكها المقاول السعودي عبد الله الخضري، والتي سجّلت خسارة صافية في الربع الرابع من العام ٢٠١٥، مشيرة الى إنخفاض في الإيرادات وزيادة الرسوم المالية بسبب سوء الأداء. حتى هؤلاء المتعاقدون المُعرَّضون بشكل كبير لمشاريع مكة والمدينة المنورة يعانون.

في كانون الأول (ديسمبر) الفائت، إضطرت مجموعة بن لادن السعودية إلى تسريح أكثر من ١٥،٠٠٠ عامل. بدورها سجّلت شركة جبل عمر للتطوير، المسؤولة عن تطوير مشاريع في مكة، خسائر بلغت ٧٨ مليون ريال في الربع الأخير من العام ٢٠١٥. وقد إضطرت إلى الطلب من الحكومة لوضع بنود مالية أكثر سخاء، حيث وقعت في منتصف شباط (فبراير) الفائت إتفاقاً مع وزارة المالية مدّدت بموجبه آجال السداد لقرض لمدة ٨ سنوات من الحكومة لثلاث سنوات إضافية.

ومن المتوقع أن يبحث مقاولون كثر في عقد مثل هذه الصفقات مع الحكومة في العام الجاري، لتوفير مهلة للدفع جرّاء قطع التمويل الصارم الذي وضعته الحكومة. ومن المرجح أن يكون تمويل المشاريع الكبرى على الأرض رقيقاً هذا العام. لكن هناك صفقة كبيرة واحدة فقط في طور الإعداد، وهي تتمثل في تمويل مشروع الفاضلي المستقل للطاقة لفائدة الشركة السعودية للكهرباء المملوكة للدولة (وأرامكو).

وفقاً لبيان الموازنة، إن المشاريع التي تستثمر في التنمية والبرامج التي تخدم المواطنين مباشرة، مثل التعليم والصحة والأمن والخدمات الإجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والتعاملات الإلكترونية والبحث العلمي، ستُعطى الأولوية

على الرغم من قلق المقاولين والمتعهدين والشركات الواضح، فهذا ليس سبباً للذعر الفوري. بعد كل شيء، كما أشارت مؤسسة الأبحاث "ديلوجيك"، كانت المملكة العربية السعودية حتى الآن السوق الخليجية الأكثر نشاطاً من حيث تمويل المشاريع في العام الماضي

رئيس مجلس الغرف السعودية عبد الرحمن الزامل: وجه تحذيراً إلى الملك

على الرغم من قلق المقاولين والمتعهدين والشركات الواضح، فهذا ليس سبباً للذعر الفوري. بعد كل شيء، كما أشارت مؤسسة الأبحاث "ديلوجيك"، كانت المملكة العربية السعودية حتى الآن السوق الخليجية الأكثر نشاطاً من حيث تمويل المشاريع في العام الماضي، حيث بلغ مجموع تدفق الصفقات ما يقرب من ١٤,٧ مليار دولار.

في نهاية المطاف، سوف توفّر قيود الإنفاق الحكومي قدراً أكبر من النفوذ للمخططات المموَّلة والمُدارة من القطاع الخاص. إن هيئة الطيران المدني هي مؤسسة رائدة في نشر نماذج تمويل القطاع الخاص، وتسعى إلى خصخصة جميع المطارات في السنوات الأربع المقبلة. يجب أن تظهر الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية مُجرَّبة ومُختبَرة أكثر بالنسبة إلى خطط تمويل البنية التحتية، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من الأساس القانوني.

بعض الكيانات الكبيرة المدعومة من الدولة لا يزال يتمتع بالشجاعة للإنفاق على المشاريع. أرامكو السعودية لم تُظهر أي علامة على التراجع عن مشروع خط الأنابيب، وهذا العام كان يجب أن يرى مكافآت بقيمة تصل إلى مليار دولار على مشاريع مثل توسعة شبكة الغاز الرئيسية في نهاية كانون الثاني (يناير).

على الرغم من ذلك، قد يكون عملاء كبار آخرون أكثر ميلاً إلى تأجيل المشاريع، أو على الأقل إعادة جدولة توقيتها. هيئة تطوير مدينة الرياض، المولجة بالإشراف على تنفيذ مترو الرياض، الذي يكلف مليارات عدة من الدولارات، قد بحثت في السبل لتمديد مدة سنتين للتأكد من أن أهداف التمويل قد تم الإحتفاظ بها.

لا أحد يشك في أن ٢٠١٦ سيكون عاماً مليئاً بالتحديات. ولكن مرّت المملكة بما هو أسوأ، ويجب أن يكون ما زال هناك ضوء في نهاية النفق بالنسبة لأولئك الداعمين للمشاريع والمقاولين القادرين على إجتياز فترة إنخفاض أسعار النفط

Ad-Diplomasi News Report
www.ad-diplomasi.com
"FOUNDED in 1996"
P.o.box 138, Chelsea, London SW3 6BH, England
Tel: +44 (0) 207 286 1372 | Fax: +44 (0) 207 266 1479
Email: ad-diplomasi@btconnect.com

Editor: Raymond Atallah
Ad-Diplomasi News Report is published from London in Arabic as well as in English by Focus Press (UK) Limited.

Ad-Diplomasi News Report monthly distributes critical analysis of events in the Arab world and the Middle East to its subscribers among the top Arab decision makers, government officials, diplomats, journalists and business dealers.

Ad-Diplomasi News Report analysis goes beyond the event to provide the information and assessments needed to understand intelligently what is going on in the ever changing Middle East political, military and economic scene.

Ad-Diplomasi News Report's writers have an impeccable reputation as experts in Arab affairs and their work is widely quoted by the international media.

الخطوط الجوية الكويتية: هل تنجح خطتها الجديدة؟

مطار الكويت الدولي: عدد المسافرين فاق قدرته الإستيعابية

بعد سنوات من المماطلة يبدو أنها صارت مستعدة للإقلاع إلى عهد جديد

الخطوط الجوية الكويتية: مسار منحنى طموح

بعدما واجهت تحديات مالية جراء قدم أسطولها وسوء خدماتها ورفض البرلمان الكويتي لخصخصتها، يبدو أن الخطوط الجوية الكويتية تبنت إستراتيجية جديدة طموحة قد تجعلها في مصاف الشركات الخليجية الثلاث الكبرى: طيران الإمارات، الإتحاد للطيران، والخطوط الجوية القطرية، بحلول العام ٢٠٢٢.

الكويت - خالد الديب

لم تكن هناك صدمة كبيرة عندما أعلنت الخطوط الجوية الكويتية في الصيف الماضي أن برنامجها المُضطرب للخصخصة قد تم التخلي عنه، ذلك أن شركة الطيران الخليجية المملوكة للدولة ما زالت تبحث رسمياً عن مشترين لأسهمها، لكن من خلال إقتراح مخفف سوف يترك السياسيين بشكل راسخ في مقعد القيادة.

الواقع أن قرار إبقاء الخطوط الجوية الكويتية في القطاع العام كان، وقد يكون، كارثياً. إن أداء الشركة كان فاشلاً بشكل ذريع على مدى العقدين الماضيين، حيث فقدت بشكل مطرد الأرضية أمام جيل جديد من المنافسين الخليجيين أكثر كفاءة، وأفضل تمويلاً. وكانت المشاحنات البرلمانية حول إستراتيجية وتجديد أسطول الشركة هي السبب الرئيسي لأدائها المتصلب والسيىء – الأمر الذي خلق فرصة لطيران الإمارات في دبي وطيران الإتحاد في أبوظبي والخطوط الجوية القطرية في الدوحة لجذب الركاب الكويتيين من خلال توجيههم إلى محاورها الخاصة.

ومع ذلك، فإن الإبتعاد من الخصخصة لم يحدث من فراغ. على العكس من ذلك، فهو كان مصحوباً بواحد من البرامج الأسرع والأكثر طموحاً لتجديد أسطول الشركة لم يُعرف في أي مكان في المنطقة. لقد أدخلت الخطوط الجوية الكويتية أخيراً ١٢ طائرة جديدة في تعاقب سريع، متوجةً سنوات من الركود ووضع ناقلة العلم الكويتي على المسار الصحيح لتحوّل حاسم في المصير.

"بقي حجم الأسطول كما هو منذ العام ١٩٩٨. فمن العام ١٩٩٨ وحتى نهاية العام ٢٠١٤ كان حجم أسطول الشركة ١٧ طائرة"، يقول عبد الله الشرهان، الرئيس التنفيذي الجديد للشركة. مضيفاً: "تخيل ١٦ عاماً من الوجود في حالة جامدة، في حين أن هناك نمواً في السوق من حولك ... شركات طيران أخرى كانت تحلق بعدد رحلات أكثر إلى الكويت. وشركات طيران أخرى كانت تطور أساطيلها وإدخال خدمات جديدة على متن الطائرة – الأشياء التي تجذب الركاب – بينما كنا جامدين".

توفّر الخطوط الجوية الكويتية اليوم فقط ٢٣ في المئة من المقاعد في مطار الكويت الدولي – نصف حصتها في السوق التي كانت في العام ١٩٩٨. وكانت شركات أجنبية هي القوة الدافعة وراء مضاعفة حركة المرور في المحور، مع سيطرة طيران الإمارات والشركة التابعة لها للمسافات القصيرة "فلاي دبي" على نسبة ١٩,٥ في المئة من المقاعد الآن. كما أن "الجزيرة للطيران"، الناقلة الكويتية المملوكة للقطاع الخاص، هي مشغل محلي آخر كبير مع حصة تصل نسبتها إلى تسعة في المئة.

الجودة، فضلاً عن الكمية، هما من الصفات التي تفتقر إليهما منذ فترة طويلة الخطوط الجوية الكويتية. وقد جرت محاولات متكررة للحصول على طائرات حديثة لكن البرلمان نسفها، تاركاً الشركة الناقلة للعلم مع واحد من أقدم الأساطيل في المنطقة. وهذا الأمر فعل أكثر من ضرر لسمعة الشركة وتلف تجربة الركاب، فقد رفع أيضاً التكاليف. طائرات قديمة، وعديمة الكفاءة بالنسبة إلى الوقود يكلف تشغيلها وصيانتها أكثر بكثير من الأجيال الجديدة من الطائرات.

كان كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤ الشهر الذي حسمت الخطوط الجوية الكويتية فيه أخيراً مشكلة أسطولها، بشراء أول طائرة جديدة منذ ما يقرب العقدين من الزمن. في حين أن ذلك في حد ذاته شكّل علامة فارقة، فإن الوتيرة المستمرة لتجديد أسطول الشركة هو ما لفت إنتباه المحللين حقاً. سبع طائرات إيرباص "A320" ذات جسم ضيق، وخمس إيرباص "A330" أخرى ذات جسم واسع، دخلت الخدمة خلال فترة ١٢ شهراً، الأمر الذي سمح للناقلة الكويتية إحالة نماذجها الأكثر قدماً إلى التقاعد: خمس طائرات "A300s" وثلاث "A310s". وكانت الشركة، في الوقت الراهن، أبقت على تسع طائرات قديمة (ثلاث طائرات "A320"، أربع "A340s" وطائرتا بوينغ "777-200ERs")، رافعة عدد الطائرات الإجمالي في أسطولها إلى ٢١ طائرة.

"هذا هو تحسن كبير لشركة الطيران"، أكد الشرهان. مضيفاً: "سيشهد العام ٢٠١٦ بقاء عملية مختلطة بين الأسطول الجديد والقديم. ولكن بحلول منتصف ٢٠١٧ سوف نستخدم فقط الأسطول الجديد، وسوف يكون بذلك

عبد الله الشرهان: خطة طموحة

الإبتعاد من الخصخصة لم يحدث من فراغ. على العكس من ذلك، فهو كان مصحوباً بواحد من البرامج الأسرع والأكثر طموحاً لتجديد أسطول الشركة لم يُعرف في أي مكان في المنطقة. لقد أدخلت الخطوط الجوية الكويتية أخيراً ١٢ طائرة جديدة في تعاقب سريع، متوجةً سنوات من الركود ووضع ناقلة العلم الكويتي على المسار الصحيح لتحوّل حاسم في المصير

الأحدث في المنطقة. وهذا بعدما كان الأقدم تقريبا".

وسوف يُصبح التقاعد للوحدات القديمة الأخيرة ممكناً عندما يتم بدء تسليم عشر طائرات بوينغ جديدة من نوع "300ERs-777"، في وقت لاحق من هذا العام. سوف تكون تلك الطائرات الأميركية الصنع فوراً من ملكية شركة الطيران، في حين أن الطائرات الأوروبية الجديدة سوف تخضع لعقود إيجار لمدة ثماني سنوات.

لكن موجة لاحقة لتجديد الأسطول بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٢ ستشهد إمتلاك الشركة الكويتية لـ٢٥ طائرة إيرباص - ١٥ "A320neos" وعشر "900s-A350". وسيكون هذا الجزء الأخير من لغز شركة الطيران، حيث سيتضاعف حجم أسطولها الجديد في أقل من عقد من الزمن. إضافة إلى ذلك، في حين أن المقصود من الجيل الثاني لطائرات إيرباص إستبدال تلك الوحدات المؤجرة، فإن الشرهان يقول بأن جميع الخيارات لا تزال على الطاولة. وأضاف: "إذا قررنا الحفاظ على تلك [الطائرات المستأجرة] فيما الخطة تتوسع وتتضح، فإن العدد الإجمالي سيكون ٤٧ طائرة".

وتشغّل الخطوط الجوية الكويتية أيضاً" طائرة بوينغ "747-400" عمرها ٢٢ سنة للأسرة الحاكمة. وعلى الرغم من أن الرئيس التنفيذي للشركة لم يناقش خططاً لهذه الوحدة، ولكن نظراً إلى سن الطائرة، فإنه سيكون من المستغرب إذا لم تقدم إيرباص وبوينغ أيضاً مقترحات عن بديل.

ورداً على سؤال حول المسار الطموح للشركة حاملة العلم الكويتي، فإن الشرهان يشبهه بعملية إعادة تصحيح طبيعية بعد سنوات من الجمود: "نحن نتحدث عن إستعادة حصتنا في السوق - وهذا كل شيء،" يصرّ. "قبل التوسع، أفضل شيء تفعله هو إستعادة حصتك في السوق المحلية"، يقول. وبالنسبة إلى الموظفين العاملين في شركة الطيران الكويتية، فإن طفرة النمو سوف تشعرهم بلا شك ببداية جديدة.

تُعتبر الخطوط الجوية الكويتية حالياً سمكة صغيرة بالمقارنة مع شركات الطيران الخليجية الثلاث الكبرى، حيث تخدم ١٧ وجهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و١٥ في آسيا، وستاً في أوروبا، وواحدة في أميركا الشمالية.

من ناحية أخرى، فقد تم إضافة أو إستعادة نقاط عدة منذ وصول الطائرات الجديدة، بما في ذلك إسطنبول في تركيا وشرم الشيخ في مصر، وفيينا في النمسا، وأحمد أباد وبنغالورو في الهند. كما أن عدد الرحلات أيضاً يرتفع بشكل مطرد، مع لندن ونيويورك، والنقطتين الهنديتين الجديدتين، ومانيلا في الفلبين، وكلها من المقرر أن يتم زيادتها هذا العام. والهدف من ذلك هو تقديم خدمات مزدوجة يومياً لكل وجهة.

المشاحنات البرلمانية حول إستراتيجية وتجديد أسطول شركة الخطوط الجوية الكويتية هي السبب الرئيسي لأدائها المتصلب والسيىء - الأمر الذي خلق فرصة لطيران الإمارات في دبي وطيران الإتحاد في أبوظبي والخطوط الجوية القطرية في الدوحة لجذب الركاب الكويتيين من خلال توجيههم إلى محاورها الخاصة

"بحلول نهاية العام ٢٠١٦، عندما تبدأ بوينغ تسليم طائرات "٧٧٧S"، عندها سنقوم بإطلاق موجة النمو المقبلة"، يقول الشرهان، مضيفاً أن المؤسسة الإستشارية الدولية "ماكينزي آند كومباني" ساعدت على تحديث خطة العمل من خمس إلى عشر سنين. وقال: "عندما يتم تطبيق الجدول الشتوي المقبل سنقوم بتقديم طلبات [لفتحات الهبوط] ... هذه الخطة تتكون من عمق ومن ثم إتساع. لذلك نحن ذاهبون إلى العمل بشكل صحيح وخدمة وجهاتنا الموجودة اليوم - لا يزال لدينا وجهات تنقصها الخدمة - وبعد ذلك سوف نتوسع إلى وجهات جديدة".

وسوف تشهد إعادة هيكلة الشبكة في الوقت نفسه الإنسحاب من طرق عدة سيئة الأداء هذا الصيف: كوالا لمبور في ماليزيا وجاكرتا في إندونيسيا والإسكندرية وسوهاج في مصر.

مع إرتفاع توافر المقاعد بشكل مطرد حتى العام ٢٠٢٢، فإن الناقلة الكويتية الرسمية سوف تعالج الآن أزمة الطاقة في قاعدتها المحلية. إن سنوات من إتفاقات الأجواء المفتوحة مع دول الجوار رفعت الإقبال في مطار الكويت إلى أعلى بكثير من تسعة ملايين مسافر سنوياً - مليونا شخص أكثر من إستيعاب المطار. لذا صارت القيود شديدة جداً بحيث في العام ٢٠١٣ نقلت "فلاي دبي" عملياتها إلى محطة الشيخ سعد العبد الله للطيران العام، متعدّية على منشأة مُصمّمة أصلاً للطائرات الخاصة وشركات "التشارتر".

غير راغبة في إنتظار ست سنوات لإستكمال المحطة ٢ الجديدة التي سترفع قدرة المطار إلى ٢٥ مليون شخص، فقد قررت شركة الطيران الكويتية إقامة محطة دعم مؤقتة خاصة بها في المطار. "وهذه المحطة سيستغرق بناؤها سنة ونصف وسوف تستوعب بين أربعة إلى خمسة ملايين مسافر"، يقول الشرهان. مضيفاً: "مع ذلك، إذا بقينا مع معدل توسعنا ... حتى محطة الدعم ستكون صغيرة جداً".

متطرقاً إلى برنامج الشركة الصاخب للخصخصة، يؤكد الرئيس التنفيذي أن البرلمان لم يختر أو يصوّت على هيكليته المفضلة. والإقتراح في وقت سابق ببيع ٨٠ في المئة من الناقلة الرسمية - ٣٥ في المئة لمستثمرين إستراتيجيين، و٤٠ في المئة للتعويم في سوق الأسهم وخمسة في المئة للموظفين - أغضب النواب بسبب توقعهم بأن المستثمرين سيطالبون بخفض الوظائف فوراً. المشروع المعدل في العام الماضي إقترح فقط بيع ٢٥ في المئة من أسهم الشركة: ٢٠ في المئة للتعويم وخمسة في المئة للموظفين.

"كان عليهم تحقيق التوازن هنا بين الرعاية الاجتماعية وتشغيل شركة الطيران بكفاءة"، يقول الشرهان، مع التركيز على الوظيفة المزدوجة للناقلة في بلد حيث ٩٠ في المئة من المواطنين يعملون في القطاع العام. "حتى الآن يبدو أن الغالبية [من النواب] تؤيد التغيير"، حسب قوله.

عبد الله الشرهان: "تخيل ١٦ عاماً من الوجود في حالة جامدة، في حين أن هناك نمواً في السوق من حولك ... شركات طيران أخرى كانت تحلق بعدد رحلات أكثر إلى الكويت. وشركات طيران أخرى كانت تطور أساطيلها وإدخال خدمات جديدة على متن الطائرة - الأشياء التي تجذب الركاب - بينما كنا جامدين"

إن مستثمري القطاع الخاص سيكونون أقل تسامحاً مع هذه الثقافة الواضحة لوظيفة مدى الحياة، ولكن الشرهان يصر على أن مكاسب الكفاءة لا تزال على رأس الأولويات. مشيراً إلى أن الخسائر السنوية قد إنخفضت إلى النصف حوالي ٦٧ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، ويقول بأن الشركة شبه الحكومية تتحول الى "مؤسسة مملوكة للدولة تكون جاهزة للعمل بطريقة مرنة". وستساهم التكنولوجيا الحديثة المتقدمة وفخامة أجنحة الدرجة الأولى، وإقتصادات أعلى على نطاق واسع في التحول.

مع ذلك، هناك شيء واحد خارج عن إرادته هو المشهد التنافسي. فيما تذهب الشركة في منافسة مباشرة (شركة مقابل شركة) مع منافساتها المدعومة في منطقة الخليج، فإن الخطوط الجوية الكويتية تواجه الآن معركة للحصول على حصة في السوق مع "الجزيرة" للطيران الطموحة على نحو متزايد.

وكانت الشركة الكويتية المملوكة للقطاع الخاص، المخصصة للمسافات القصيرة، المرشحة الأوفر حظاً للحصول على ٣٥ في المئة من شركة الطيران الكويتية طبقاً لخطة الخصخصة الأصلية. مروان بودي، رئيس مجلس إدارة "الجزيرة للطيران"، كان يخطط لنموذج من التعاون الذي يتضمن تخصيص الخطوط الجوية الكويتية للرحلات الطويلة في حين تقوم "الجزيرة" بخدمة المسافات القصيرة. مع عدم وجود هذه الخطط، فهو يتطلع الآن إلى إقامة مشروع مشترك ينافس مباشرة الخطوط الجوية الكويتية على الخطوط الطويلة.

ويبدو الشرهان ديبلوماسياً عند مناقشة تحوّل "الجزيرة" من مساهمة متعاونة إلى منافسة. "آمل أن تكون شريكة للخطوط الجوية الكويتية، ولكن هذا القرار يعود إلى "الجزيرة" حول ما يجب القيام به بعد ذلك"، كما يقول، مؤكداً أن البرلمان لم يتجاهل بشكل رسمي نموذج المستثمر الإستراتيجي. ولكن، سواء كانت مساهمة أو منافسة، فإن شركة طيران "الجزيرة" التي يحركها الربح ستجعل ناقلة العلم الكويتي الرسمية قلقة خلال هذه الحقبة الجديدة من التوسع لقطاع الطيران الكويتي

"فلاي دبي": حصتها كبيرة في السوق الكويتية

"الجزيرة للطيران": المنافسة المحلية

بقلم عبد اللطيف الفراتي*

تونس: عودة الفارس في الذكرى الستين لإستقلالها

في ٢٠ آذار (مارس) الجاري الذي يصادف الذكرى الـ٦٠ لإستقلال تونس، ستُسجّل عودة الفارس، والفارس هو الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة، الذي تم إقتلاع تمثاله وهو يمتطي صهوة جواد عربي، من موقعه في مدخل العاصمة، بعد إستيلاء الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي على السلطة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، حيث تم وضع نصب ساعة بشعة مكانه بعلو شاهق.

وكان هذا التمثال الذي يخلّد عودة بورقيبة إلى تونس وفي جيبه وثيقة الإستقلال الداخلي في ١ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ المرحلة الأولى للاستقلال التام بعد ذلك بعشرة شهور، قد تم نصبه بعيد الإستقلال مكان تمثال رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق جول فيري الذي تم في عهده سنة ١٨٨١ وضع تونس تحت الإستعمار الفرنسي.

وإذ كان الكفاح الوطني المتواصل إستمر منذ ذلك الحين فقد بدا أنه إتخذ منعرجاً أكثر نجاعة تحت قيادة الرئيس بورقيبة منذ ١٩٣٤ والذي تم تتويجه بإستقلال البلاد.

من هنا فقد اختار الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، الذي يعتبر نفسه الابن الروحي للرئيس الأسبق، موعد عيد الإستقلال، لإعادة نصب تمثال بورقيبة إلى مكانه بعد "غربة" تواصلت ما يناهز ٣٠ سنة إلّا بضعة أشهر.

وإذ ستقول الأكثرية إن الدر سيعود إلى معدنه، والرئيس بورقيبة سيعود إلى موقعه مشرفاً على المدينة، ومن المكان الذي دخل منه منتصراً قبل ٦٠ سنة، إلى شارعها الرئيسي حيث تواجهه من الجهة الأخرى السفارة الفرنسية والكاتدرائية الرئيسية للمؤرخ عالم الاجتماع إبنها الآخر عبد الرحمن بن خلدون، فإن الأمر لم يعدم من المعارضين، ممن رفعوا عقيرتهم منددين محتجين مطالبين بعدم عودة التمثال، ممن إعتبروا بورقيبة ديكتاتوراً معادياً للحريات العامة وللديموقراطية، بل دموياً أيضاً بإعتباره قد أمر (والأمر في حاجة إلى تأكيد) بقتل رفيقه السابق وخصمه اللدود الزعيم الثاني في البلاد صالح بن يوسف.

ولعل كل ذلك صحيح، في زمن لم تكن فيه الديموقراطية مطلباً شعبياً، ولكن أنصار بورقيبة وهم يحتفلون بعيد الاستقلال في ٢٠ آذار (مارس) يذكرون للرجل إنجازات عدة حوّلت بلدهم من حال إلى حال:

أولاً: نشر التعليم على نطاق واسع، بعدما كان الجهل وكانت الأمية يعششان في كل أرجاء البلاد، وبعدما كان حاملو البكالوريا سنوياً يعدّون بالعشرات وفي أحسن الأحوال بالمئات، لم تمر عشر سنين حتى أصبح عددهم بالآلاف، وبلغ عددهم ما بين ٨٠ و٩٠ ألفاً في السنوات الأخيرة؛

ثانياً: نشر الصحة عبر شبكة مستشفيات واسعة، لم تبلغ لا كماً ولا نوعاً الأفضل، ولكن إرتفعت معها معدلات الحياة إلى ٧٤ سنة بعدما كانت ٤٦ عاماً سنة الإستقلال؛

ثالثاً: إصدار قوانين إجتماعية متقدمة مكّنت من منع تعدد الزوجات وتقنين الطلاق، وتمكين البنات من حق التعليم تماماً مثل البنين، حيث جعلت البلاد منارة عربياً وإسلامياً وإفريقياً، ومكّنت من تحويل نظريات المصري قاسم أمين والتونسي الطاهر الحداد إلى أرض الواقع، وأعطت المرأة الحق في الإنتخاب حتى قبل عدد من الدول الأوروبية ومنها سويسرا، ورفعت المرأة إلى مصاف عليا بما في ذلك إحتلالها نسبة الثلثين في مقاعد الجامعات؛

رابعاً: تنظيم النسل بالصورة التي جعلت عدد سكان تونس لا يتجاوز حالياً ١١ مليون ساكن، فيما سوريا التي كان عدد سكانها في منتصف ستينات القرن الفائت مماثلاً لتونس، قد تجاوز حالياً الخمسة والعشرين مليوناً، ما مكن تونس من دخل فردي نسبياً عالياً، ورخاء ملحوظاً، وإن بدا متقهقراً بعد ثورة ٢٠١١ نظراً إلى التفاعلات المجتمعية التي تصاحب عادة كل الثورات.

على أن الحصيلة بعد حكم الرئيس بورقيبة على مدى ثلاثين سنة أو تزيد (١٩٨٧/١٩٥٦)، بعد ٢٥ سنة قضاها في الكفاح في الغالب بين السجون والمنافي، و في الحكم حتى سنة ١٩٨٧، لم تكن دائما لامعة، فقد إتسمت فترة حكمه بغياب كامل للممارسة الديموقراطية، وتزييف الإنتخابات، وعدم إحترام مبادئ حقوق الانسان، كما عرفت إهتزازات سياسية أو إجتماعية عنيفة، وأخطاء كبرى في التصرف الإقتصادي، وخصوصاً في نهاية حكمه حيث فقد جانباً من إمكاناته العقلية التي إشتهر بحدّتها نتيجة ذكاء مفرط.

ورغم ذلك فإن عودة قوية لشعبية بورقيبة قد سادت في السنوات الأخيرة، بعد ٢٣ من إبعاده قسراً من الحكم، بفعل إنقلاب أمني قاده الرئيس بن علي، وأساء عبره إستخدام أدوات الدولة التي نخرها فساد لم يكن ملاحظاً زمن بورقيبة، الذي إشتهر بالعفة ونظافة اليدين، وإن لم ينعدم عهده من بعض التجاوزات المحدودة.

واليوم والبعض القليل يعارض عودة تمثال بورقيبة إلى قاعدته في الشارع الرئيسي، فإن قليل القليل حتى من النواب الإسلاميين في البرلمان يطالب بتعويض إسم الشارع الذي يحمل إسم بورقيبة بإسم شارع الثورة، إلا أنه يبدو أن غالبية الناس التي تتعلق تعلقاً شديداً بالرئيس الأسبق، قد زاد منسوب حنينها إلى عهده حتى من الذين ولدوا بعد وفاته السياسية في ١٩٨٧ ووفاته البيولوجية في العام ٢٠٠٠، وخصوصاً من الفتيات والسيدات اللواتي يدينن لبورقيبة بعودة الإعتبار إلى المرأة، وهو ما مكّن الباجي قائد السبسي الرئيس الحالي من الحصول على غالبية مريحة في آخر إنتخابات عرفتها البلاد

* كاتب وصحافي من تونس، ورئيس التحرير السابق لصحيفة "الصباح" التونسية (fouratiab@gmail.com)

TBN MANAGEMENT LIMITED
Delivering Excellence & Total Solutions

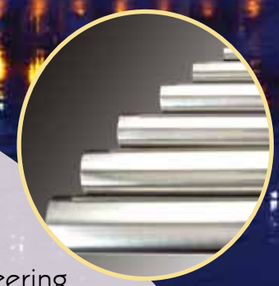

We Provide Consultancy Services On:
Water & Sanitation- Planning & Economics – Civil Engineering,
Bridges and Structures – Railway Engineering ... and a lot more

For more information visit our website: www.tbnmanagement.com
Or contact us on: Tel: +44 (0)203 286 1826, Email: info@tbnmanagement.com

بعد ٣٧ عاماً وجد الإيرانيون أن قضية لا تصنع بلداً

نتيجة الصراع بين حسن روحاني والحرس الثوري تحدد مستقبل إيران

قد يكون الرئيس الايراني حسن روحاني يتمتع بدعم شعبي، لكن الحرس الثوري الإسلامي لديه بنادق – وصواريخ. لذا فإن من يفوز في نهاية المطاف في هذا الصراع فستكون له القدرة على تشكيل الجمهورية الإسلامية لسنوات مقبلة.

طهران - هشام الجعفري

منذ أن تحدّى الدولة العميقة في إيران في الإنتخابات التي جرت في الشهر الفائت، لم يكن سوى مسألة وقت قبل أن يتم تذكير الرئيس حسن روحاني علناً بحدود طاقته.

وجاءت اللحظة صباح ٨ آذار (مارس) الجاري، عندما أطلق الحرس الثوري الإسلامي صواريخ باليستية عدة في مناورات عسكرية، متجاهلاً بشكل متعمد قرارات مجلس الامن الدولي. لقد أكّدت التجارب الصاروخية أمرين: أولاً، إن الرئيس الإيراني، على الرغم من قدرته المؤكدة على التعامل مع السياسة الداخلية لمصلحته وكسب الرأي العام، فإنه لا يمكنه كبح أنشطة أقوى قوة عسكرية في البلاد. وثانياً، هناك أجهزة الدولة الإيرانية الثورية التي سوف تفعل كل ما في وسعها لتخريب تقارب روحاني الوليد مع الغرب.

خلال الإنتخابات التي جرت في ٢٦ شباط (فبراير) الفائت، إختار الإيرانيون رسالة متفائلة من الإحترام المتبادل، والتواصل، والتجارة العالمية التي يقدمها روحاني وحلفاؤه الإصلاحيون. ورفضوا الحديث المتشائم المُكرّر بشكل مفرط عن تسلل أميركي الذي شكل الدعامة الأساسية للمحافظين المتشددين. والأهم من ذلك كله، مع ذلك، فقد أظهرت الإنتخابات أن الحرب السياسية التي تتكشف في إيران تتجاوز البرلمان والمؤسسات السياسية الأخرى المتنازع عليها. يدور الصراع الآن في أعلى سلطة في البلاد.

الرئيس حسن روحاني: يسير في إستراتيجيته خطوة خطوة

أظهرت الإنتخابات أن الحرب السياسية التي تتكشف في إيران تتجاوز البرلمان والمؤسسات السياسية الأخرى المتنازع عليها. يدور الصراع الآن في أعلى سلطة في البلاد

إن الانتخابات لم تكن كريمة إلى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الذي كان أصدر تحذيرات حول محاولات أميركية للتأثير في النتيجة. (من بين قادة صلاة الجمعة، وجميعهم يتبعون تعليمات الخطبة التي تأتي من مكتب خامنئي، فقد حثّ أحد آيات الله المُصلّين على إنتخاب أعضاء البرلمان الذين كتبوا على جباههم شعار "الموت لأميركا"). إنها ليست مجرد أن الجمهور لم يقترع لمصلحة إثنين من كبار مستشاري خامنئي لمجلس الخبراء، الهيئة المسؤولة إسمياً على الإشراف على عمل المرشد، فقد صوّت أيضاً لصالح الإصلاحيين، وهم ينتمون إلى حركة سياسية إتهم خامنئي قادتها بمحاولات تحريضية لاسقاط النظام خلال إحتجاجات جرت في الشوارع في العام ٢٠٠٩. بعد سنوات من العزلة، شكلت المجموعة تحالفاً مع ما يسمى المحافظين المعتدلين المتعاطفين مع روحاني، الأمر الذي أدى إلى تعزيز وزن الرئيس.

بعد الإنتخابات، قرر الحرس الثوري الإيراني، الذي يقدم تقاريره فقط إلى خامنئي، الرد. بكتابته "إسرائيل يجب أن تُمحى" على إثنين من الصواريخ التي إستخدمت في اليوم الثاني من المناورات في ٩ آذار (مارس)، أراد أن يُظهر أن السياسات الأمنية الإقليمية الإيرانية، التي يسيطر عليها المرشد الأعلى، لن تتغير.

"يقول الحرس الثوري الإيراني في الواقع: يمكنكم أخذ برلمانكم، وهذا كل شيء"، قال ديبلوماسي غربي في طهران معلّقاً على التجارب الصاروخية. بعدما أجرى تدريبات مماثلة بعد توقيع الإتفاق النووي في تموز (يوليو) الماضي، يبدو أن إطلاق الصواريخ هو واحدة من الأدوات القليلة التي تركت للحرس الثوري الإيراني.

من جهته لم يعلّق روحاني حتى الآن على أحدث الإختبارات. عندما هددت الولايات المتحدة أولاً بالعقوبات في كانون الاول (ديسمبر) بسبب برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، كتب إلى وزير دفاعه وحثه على تكثيف البرنامج – خطوة إعتبرها ضرورية لاظهار أنه لم يتملكه الخوف من تهديدات أميركا.

بعيداً من إنهاء ولجم زخم روحاني في أعقاب الانتخابات، فقد أبرز عرض القوة الأخير من قبل الحرس الثوري الإيراني فقط طريقة الجمهورية الإسلامية الحرجة لتحقيق التوازن بين مصالح الفصائل الداخلية المتناحرة. كان الرئيس

الحرس الثوري الإيراني: أطلق صواريخه الباليستية لإفشال إستراتيجية روحاني

الايراني من دون شك يبحث على ضرورة إيجاد حل وسط عندما تحدث في ١ آذار (مارس) الجاري، بعدما أصبح واضحاً أن الإصلاحيين والمحافظين المعتدلين قد فازوا تقريباً بأكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان فيما المعارضة الرئيسية قد خسرت.

"آمل أن نتمكن جميعاً أن نتعلم درساً. عصر المواجهة قد إنتهى. إذا كان هناك بعض الذين يعتقدون أن البلاد يجب أن تكون في مواجهة مع آخرين، فإن رسالة العام ٢٠١٣ لم تصلهم بعد"، قال روحاني.

الحرس الثوري، بشكل واضح، من بين أولئك الذين لم تصلهم الرسالة.

منذ تنصيبه في آب (أغسطس) ٢٠١٣، كان الرئيس الإيراني هو المعيار للمواطنين الأكثر تطلعاً إلى الخارج في بلاده. لقد صمد وقاوم الهجمات المدمرة ضده خلال المفاوضات الشاقة للوصول إلى الاتفاق النووي. كانت لروحاني بداية مُشرقة مقارنة مع فترة ولاية سلفه، محمود أحمدي نجاد، الذي يتذكره الإيرانيون بأنه كان مقسّماً على الصعيد السياسي وكارثياً على الصعيد الإقتصادي. وروحاني البالغ من العمر ٦٧ عاماً، بعد إنتهائه من "الخطوة الثانية" لإدارته بتأمين برلمان مرجّح للعمل مع الحكومة بدلاً من التحريض ضدها، فهو الآن في طريقه للإستعداد لل"الخطوة الثالثة" – إعادة إنتخابه في حزيران (يونيو) ٢٠١٧.

يكمن هدف روحاني في إعطاء الإيرانيين زيادة في الوظائف والفرص الإقتصادية التي يقولون أنهم يريدونها. ويتوقع الخبراء بأن نهجه التدريجي لتأمين الإتفاق النووي والقضاء على معارضيه في البرلمان سوف يتبعهما بدفعة للإقتصاد. إن خصخصة صناعات الدولة، بدءاً من إنتاج السيارات، صناعة رئيسية في إيران قبل فرض العقوبات، من المرجح أن يكون البند التالي على جدول أعماله.

الواقع أن الإصلاح السياسي والإقتصادي الأوسع سيكون مستحيلاً طالما يقف خامنئي في الطريق. لكن المرشد الأعلى، الذي خضع لعملية جراحية في البروستاتا في العام ٢٠١٤، يُشاع أنه مريض – وهناك فرصة جيدة لأن يكون خليفته متعاطفاً مع جدول روحاني الأوسع. وكان حلفاء الرئيس فازوا في الإنتخابات الأخيرة لمجلس الخبراء، وهو المسؤول عن إستبدال المرشد الأعلى في حالة وفاته.

وضعت الإنتخابات الأخيرة روحاني في موقف أكيد من أن الإتفاق النووي الأخير ليس مجرد مشاركة لمرة واحدة مع الغرب. إنه تطور من شأنه أن يضفي مصداقية جديدة لحجة الرئيس باراك أوباما بأن السياسة الإيرانية قد تتغير بشكل ملحوظ خلال مدة الإتفاق النووي التاريخي التي تدوم ١٠ سنين. في هذا المعنى، إن التجارب الصاروخية التي أجراها الحرس الثوري أخيراً– وكان أجرى عمليات إطلاق مماثلة بعد الإتفاق على الصفقة النووية – تبدو أنها تأكيد على عدم إرتياح الحرس أكثر منها تعبير عن ثقته. في النهاية إن الذي يبرر وجوده هو الدفاع عن الثورة بأي ثمن.

ولكن بعد ٣٧ عاماً على تأسيسها في ١٩٧٩ أظهر الناخبون أن قضية لا تصنع بلداً. لقد تعب الشعب الإيراني من الصراع، وهو يريد الإزدهار. قد تستطيع مجموعة من المستقلين في نهاية

المرشد الأعلى علي خامنئي:
لم يرضَ على نتيجة الإنتخابات

المطاف موازنة القوى في البرلمان الإيراني – إئتلاف من المحافظين المعتدلين، كثير منهم أيّد الإتفاق النووي، فاز بـ١٠٣ مقاعد في المجلس التشريعي المؤلف من ٢٩٠ عضواً، كما فازت قائمة الإصلاح والأمل بـ٩٥ مقعداً. (وسوف تمضي فترة قبل أن ينجلي الماكياج عن وجه البرلمان الجديد: في ظل النظام الايراني، يجب على المشرّعين الحصول على ٢٥ في المئة من أصوات الناخبين لكي يفوزوا؛ في ٦٩ دائرة إنتخابية حيث لم يحدث ذلك، من المقرر إجراء إنتخابات إعادة في نيسان (إبريل) المقبل).

لكن الكتلة البرلمانية الأكثر تعاطفاً مع وجهات نظر الحرس الثوري فهي أضعف من أي وقت مضى، بعدما فقدت نحو ٩٠ مقعداً مقارنة مع الانتخابات السابقة. ولعل أفضل فرصة لها للحفاظ على نفوذها سيكون إذا حافظ علي لاريجاني، وهو محافظ مستقل من مدينة قم، على منصبه كرئيس للبرلمان. كقائد سابق في الحرس الثوري حيث شغل مناصب رئيسية في البنية الفوقية الواسعة للجمهورية الإسلامية – يمكنه أن يتباهى بأوراق إعتماد للنظام لا تشوبها شائبة. وقد فاز عشية إنتخابات الشهر الماضي بتأييد قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني.

لاريجاني قد يواجه تحدياً من محمد رضا عارف، نائب الرئيس السابق في عهد الرئيس الاصلاحي محمد خاتمي الذي ترأس قائمة الإصلاحيين في الإنتخابات. على الرغم من أنه سيكون منصباً مرموقاً لعارف، فقد أظهر لاريجاني خلال المناقشات بشأن الاتفاق النووي بأنه يمكنه بناء الجسور بين مختلف الفصائل. عارف، ونوابه الجدد معظمهم غير معروفين، لا يمكنه قول ذلك.

"لاريجاني لديه علاقة أفضل بكثير مع المحافظين، ومن المرجح أن يكون أكثر نجاحاً في الضغط عليهم لدعم برنامج روحاني الإقتصادي أفضل من عارف"، قال محلل إيراني مخضرم.

في الوقت عينه، لاريجاني يمكن أن يبرز وكأنه منافس روحاني الأكثر خطورة.

"أتوقع أن يكون البرلمان الجديد تحت سيطرة المعتدلين، وإذا أدارهم لاريجاني بشكل صحيح، فإنه يمكن أن يظهر كداعم للحكومة والشعب، وقد يصبح الوجه الجديد الذي يحتاج إليه المحافظون في العام ٢٠١٧"، قال صديق للاريجاني، في اشارة الى الإنتخابات الرئاسية المقبلة.

على الرغم من أن ذلك التصويت ما زال بعيداً إلى حد ما، ليس هناك متنفس لروحاني. الرئيس يدرك تماماً أن الإيرانيين قد شهدوا أحلام التغيير تضمحل من قبل، خلال فترة رئاسة خاتمي من العام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٥. وبحلول العام ٢٠٠٠، كان خاتمي قد أصبح قبل الأوان كبطة عرجاء – مطوَّقاً من الحرس الثوري، الذي كان هدّد ضمناً بإنقلاب في العام السابق عندما هزت إحتجاجات طلابية النظام. كما أن مجلس

خلال الإنتخابات التي جرت في ٢٦ شباط (فبراير) الفائت، إختار الإيرانيون رسالة متفائلة من الإحترام المتبادل، والتواصل، والتجارة العالمية التي يقدمها روحاني وحلفاؤه الإصلاحيون. ورفضوا الحديث المتشائم المُكرّر بشكل مفرط عن تسلل أميركي الذي شكل الدعامة الأساسية للمحافظين المتشددين

البرلمان الإيراني: ٩٠ من وجوهه قد تغيرت

الرئيس الأسبق محمد خاتمي:
إستخدم وسائل الإعلام الإجتماعي لدعم روحاني

صيانة الدستور أيضاً أوقف إصلاحات خاتمي في مساراتها، وذلك بإستخدام قوته من طريق حق النقض ضد التشريعات حتى بعد إقرارها من قبل النواب.

مع ذلك، فقد أظهرت الإنتخابات التي جرت الشهر الماضي أن الجهود التي تبذلها المؤسسة لتهميش الإصلاحيين لها حدودها في النهاية. بعد حوالي ١١ عاماً على تركه منصبه، تبيّن بأن خاتمي – الذي مُنعت الصحف من تداول أخباره وأقواله أو نشر صوره – إستخدم وسائل الإعلام الإجتماعية لحث الناخبين على مساندة قائمة الأمل والإصلاح الموالية لروحاني، وأنه لا يمكن إسكاته. وقد إعتُبر الفيديو الذي أصدره على يوتيوب، قبل خمسة أيام من يوم الاقتراع، نقطة تحوّل حيث أنه أقنع المشككين بالإدلاء بأصواتهم.

وقد أعاد روحاني الكرة لفضل ودعم الرئيس السابق بعد الإنتخابات، عندما أشار الى خاتمي بـ"أخي العزيز" في تصريحات علنية نقلها مباشرة التلفزيون الرسمي، في ما يبدو تحد لحظر رسمي على ذكر إسم أو أخبار الرئيس السابق. وبعد يوم، أعلن الحرس الثوري عن تجاربه الصاروخية.

وكما أظهرت أحدث العروض الإستفزازية للحرس الثوري، فإن عمل الرئيس لتغيير حياة الإيرانيين كما يريديون قد تتعثر في بعض الأحيان. واحد من أكبر منافسيه هو رئيس السلطة القضائية آية الله صادق لاريجاني – وهو محافظ متشدد عارض إصلاحات خاتمي منذ سنوات وأصدر أقوى هجوم على اللائحة الموالية لروحاني بعد نشر نتائج الانتخابات، متهماً قادتها بالتآمر مع وسائل الاعلام الاجنبية لإقناع الرأي العام بعدم التصويت للمحافظين المتشددين لمنعهم من الوصول إلى مجلس الخبراء.

وضعت الإنتخابات الأخيرة روحاني في موقف أكيد من أن الإتفاق النووي الأخير ليس مجرد مشاركة لمرة واحدة مع الغرب. إنه تطور من شأنه أن يضفي مصداقية جديدة لحجة الرئيس باراك أوباما بأن السياسة الإيرانية قد تتغير بشكل ملحوظ خلال مدة الإتفاق النووي التاريخي التي تدوم ١٠ سنين

لاريجاني، الذي أعيد إنتخابه رئيساً للهيئة الرئيسية في البلاد في التصويت الأخير، يعتبره البعض من بين المتنافسين لإستبدال خامنئي. بإعتباره الرجل الذي يرئس النظام القانوني الذي ينفذ الإعدام بمئات من الناس سنوياً ويسجن الكثير غيرهم من الذين يُعتبرون من معارضي الجمهورية الإسلامية، فإن رئيس السلطة القضائية يمثل وجهاً مختلفاً جداً لإيران.

مع ذلك، هناك سبب وجيه للإعتقاد بأن روحاني سيكون أكثر مهارة في مواجهة منافسيه مما كان خاتمي في السابق. على عكس الرئيس الإصلاحي السابق، فإن الرئيس الحالي قد شغل بعض الوظائف الأمنية العليا جداً في الجمهورية الإسلامية. إن فوزه في الانتخابات الأخيرة، في أعقاب الاتفاق النووي، يساعده على الإثبات بأنه ليس وحيداً، ولكن مشغّل ومدير حكيم يتمتع بروابط عميقة داخل النخبة يمكن أن تسفر عن نتائج. لن يكون من السهل تغيير الكيفية التي تعمل بها الجمهورية الإسلامية، ولكن يعتقد كثيرون بأن روحاني هو في وضع أفضل من أيٍّ من أسلافه لكي يقوم بالمحاولة

المؤشر

ماذا يعني الرئيس ترامب للقطاع المصرفي الأميركي؟

دونالد ترامب

ماذا يمكن للرئيس دونالد ترامب القيام به لشارع المال الأميركي "وول ستريت" والبنوك؟ في أسوأ سيناريو، فإن الولايات المتحدة سوف تصبح أكثر إنعزالية وان الوعد بمعدلات نمو ٦٪ إلى ٧٪ من المؤكد سوف تفشل بلاد العم سام في تحقيقها. وهذا من شأنه أن يكون سيئاً للجميع، بما في ذلك المصارف.

من ناحية أخرى قد يكون بعض المصرفيين في منتهى السعادة، مع ذلك، لأن ترامب قد تحدث عن مخاوفه بشأن قانون "دود – فرانك" الذي صدر على أثر الأزمة المالية الأخيرة في ٢٠٠٨. ولكن في حين أن مبادرة إصلاح قانون "دود-فرانك" قد تبدو جذابة بشكل سطحي، فإنها في الواقع قد خلقت إضطراباً هائلاً وعدم اليقين.

وقال ترامب لصحيفة "ذي هيل" في العام الماضي: "في ظل قانون "دود-فرانك"، فإن المنظمين هم الذين يديرون البنوك. المصرفيون يرتعبون من المنظمين. والمشكلة هي في أن البنوك لا تقرض المال للناس الذين سيخلقون فرص العمل".

إن الخطر بالنسبة إلى البنوك هو أنه فيما تبدأ سياسات ترامب بالفشل، فإن المصارف يمكن أن تصبح كبش فداء. إن مهاجمة البنوك هي عملية رابحة سهلة بالنسبة إلى الساسة من جميع الأطراف، وقد أظهر ترامب مهارته في تشغيل النقاد و تكثير الإعتداء على معارضيه. إن إلقاء اللوم على البنوك لفشل الإقتصاد هو نهج قديم قدم الرأسمالية ومغرياً جداً لرفضه.

إن إحتمال وصول ترامب إلى البيت الأبيض يجعل الأسواق قلقة بقدر كبير لأنها تكره عدم اليقين أكثر من أي شيء آخر. من جهتهم يكافح المستثمرون لفهم ما يمكن أن تحمله رئاسة ترامب من حيث السياسات والشظايا القليلة التي يمكنهم ملاحظتها تبدو سلبية.

وقد وُصف ترامب كأحدث وجه في سلسلة بلوتو-شعبوية للجمهوريين التي تربط فئة ثرية مع شعبوية يمينية، حسبما وصفها الصحافي في "الفايننشال تايمز" مارتن وولف.

كما هو الحال مع غيرها من الاقتصادات المتقدمة، فإن الولايات المتحدة تواجه صراعاً لكي تظل قادرة على المنافسة في عالم تسوده العولمة والتكنولوجيا الذكية. إن الوظائف الأميركية تختفي بالفعل في الخارج والفوارق في الأجور وعدم المساواة آخذة في الإرتفاع.

ولكن هل يمكن لـ"ترامب –إيكونوميكس" – إذا إكتشف هذا الفرع الإقتصادي في العلم الكئيب - حل هذه المشاكل؟ الجواب مدوياً طبعاً "لا". إن البدء بحرب تجارية مع الصين وقطع العمالة المكسيكية الرخيصة لن يؤديا إلّا إلى وضع الإقتصاد الأميركي على مسار تنازلي هبوطي.

الطريق الوحيد للولايات المتحدة لكي تصعد في كل المجالات هو الإستثمار في التعليم والمهارات. ومع ذلك، فقد تعهد ترامب بالتخلص من وزارة التربية وجعل التعليم محلي.

إذا، كما هو متوقع، كانت الإنتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة هي منافسة بين ترامب وهيلاري كلينتون، فإن الشيء الذكي الذي ينبغي أن تفعله البنوك هو القيام بإسقاط ولائها المعتاد للجمهوريين ودعم الديموقراطيين.

لقد وعدت كلينتون بمزيد من التنظيم للخدمات المصرفية والأسواق، ولكن بعد ست أو سبع سنوات طويلة من التنظيم، فهذا هو عمل عادي روتيني كالمعتاد. على الأقل فسوف يكون لديها سياسة إقتصادية موثوقة وستبقي الولايات المتحدة مفتوحة للأعمال التجارية.

واشنطن – محمد زين الدين

نظرة "فيتش" المستقبليّة للقطاع المصرفي اللبناني مستقرة

أبقت وكالة التصنيف العالمية "فيتش" (Fitch Rating) نظرتها المستقبلية للقطاع المصرفي اللبناني مستقرة. وتوقعت أن تبقى المقاييس المالية للمصارف اللبنانية قوية في سنة ٢٠١٦ على رغم البيئة التشغيلية الصعبة، وأن يبقى النشاط الاقتصادي منحسراً إلى أن تتحسّن الأوضاع في سوريا. ولكنها أشارت إلى أن لبنان يتمتّع بمستويات عالية نسبياً من التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

في موازاة ذلك، توقعت "فيتش" أن تبقى ربحية المصارف اللبنانية على مستويات مقبولة في ٢٠١٦، وأن يبقى دخل هذه المصارف مستقراً على رغم عدم اليقين السياسي والاقتصادي. وأشارت إلى أن صافي الإيرادات من الفوائد هو المحرك الأساسي لدخل هذه المصارف وهو يمثّل بين ٦٠٪ و٧٠٪ من دخلها. ولفتت الى أن المصارف التي تملك حصة أكبر من القروض والودائع بالدولار ستفيد من هوامش أعلى على الفوائد. وإذ أشارت الى أن توسع المصارف خارج لبنان يؤدي إلى هوامش أعلى، فإنها إعتبرت أن السوق اللبنانية لا تزال تساهم بأكثر من نصف صافي الأرباح في جميع المصارف اللبنانية.

ووفق التقرير الذي أوردته النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبلوس "Lebanon This Week"، توقعت الوكالة أن تبقى نوعية محفظة القروض في المصارف اللبنانية صامدة في سنة ٢٠١٦ على رغم البيئة التشغيلية الصعبة، مما سيؤدي إلى إرتفاع بسيط في تغطية القروض المتعثرة.

صندوق النقد العربي يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أعدّ صندوق النقد العربي دراسة لتسهيل جديد يدعم البيئة المؤاتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبحث مجلس المديرين التنفيذيين في الصندوق خلال اجتماع عقده في أبو ظبي أخيراً برئاسة مديره العام عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، في المسودة النهائية لها.

وتهدف هذه الدراسة وفق الصندوق إلى "تطوير النوافذ الإقراضية لتلبية الحاجات المتجددة للدول الأعضاء، في ضوء الأهمية الإقتصادية لهذا القطاع وطبيعة التحديات التي تواجهها الدول العربية، وفي مقدمها ضرورة خلق فرص عمل منتج ومستدام، وتحقيق نمو إقتصادي شامل.

وعرض المجلس التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠١٥ وإنجازات إطار الاستراتيجية الخمسية ٢٠١٥ – ٢٠٢٠. وأعلن في بيان أن المجلس "أحيط علماً بالنشاط الإقراضي للصندوق، إذ وُقع قرض تلقائي مع الأردن حصل بموجبه على ٤٢ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات". ووافق المجلس على "تقديم قرض تعويض إلى موريتانيا قيمته

المدير العام لصندوق النقد العربي
عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

٥٢ مليون دولار، لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، الناتج من التطورات في الأسعار العالمية للمواد الأولية".

وناقش تطور نشاطات الصندوق الاستثماري "ومنها قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأداء المحافظ الاستثمارية والتطورات في الأسواق المالية العالمية، والإجراءات المتخذة لتنفيذ إستراتيجية الاستثمار المحدثة للعام الحالي".

من الأسواق

إثر انتهاء الجمعية العمومية لمجموعة "غافي" المعنيّة بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتي عقدت في باريس بين ١٥ شباط (فبراير) و١٩ منه، أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن مجموعة "غافي" أكدت في بيانها الختامي أن لبنان يستوفي كل الشروط المطلوبة حيال القانون والممارسة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وسلاح الدمار الشامل، ولن يكون هناك أي مطالبة أو متابعة تتعلق بلبنان.

وإعتبر الحاكم سلامة أن هذا الإعلان الصادر عن جمعية عمومية تضم ١٩٩ بلداً يريح لبنان حيال تعاطيه المصرفي والمالي مع الخارج ويسمّل على من يتعاطى مع المصارف اللبنانية وخصوصاً المغتربين اللبنانيين وغير المقيمين، التحويلات من لبنان وإليه.

❖❖❖

أطلق "بنك دبي الإسلامي" أربعة أنواع مختلفة وجديدة لودائع الوكالة، تضع في متناول الزبائن باقة من حلول الإدخار. وتوفّر هذه المنتجات معدلات ربح متسارعة وتنافسية، كما تتيح للمتعاملين زيادة عائداتهم إلى الحد الأقصى وتحقيق أهدافهم الادخارية في شكل أسرع، فيما توفّر لهم إمكان الاستفادة من مجموعة فوائد وإمتيازات.

وتبعاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، فإن اتفاق وديعة الوكالة عبارة عن عقد بين المتعامل والمصرف ينصّ على عمل المصرف كوكيل مسؤول عن الاستثمار في سلع متوافقة مع أحكام الشريعة، نيابة عن الزبون وفي مقابل أجر أو عمولة. وتنتهي صلاحية اتفاق الوكالة عندما ترجع الأموال إلى المتعامل مع الأرباح المحققة.

❖❖❖

عُقد في العاصمة بيروت أخيراً أعمال المؤتمر والمعرض العالمي الثالث عن المالية والخدمات المصرفية في العراق (Iraq Finance ٢٠١٦)، الذي نظمته شركة "سيمكسكو" العراقية، برعاية المصرف المركزي العراقي وبالتعاون مع "مصرف لبنان" ومشاركة وزارات ومصارف وهيئة الاستثمار الوطنية. تركزت اعمال المؤتمر على تطوير المالية والصناعة المصرفية والاستثمارية في العراق. وتنحصر الغاية من تنظيم هذا المؤتمر في تطوير البنية التحتية للمصارف والمؤسسات المالية في العراق عبر تفعيل التعاون بين المركزي العراقي والوزارات والمصارف والمؤسسات المالية العراقية المعنية من جهة والمصارف والمؤسسات المالية العالمية والمستثمرين الدوليين من جهة أخرى.

بعدما تعولَم وفقد هويته المحلية

"دويتشه بنك" يهدّد الإقتصاد الإلماني ومعه العالم بكارثة

غذّى "دويتشه بنك" صعود إلمانيا لكي تصبح قوة إقتصادية عظمى، حيث موّل صناعتها في القرن الـ١٩، وساعد إقتصاد البلاد على النهوض مرة أخرى من أنقاض الحرب العالمية الثانية. وواجه عمالقة شارع المال الأميركي، "وول ستريت"، في إقتصاد ما بعد الحرب المعولم، ونجا من أزمة العام ٢٠٠٨ المصرفية من دون خطة إنقاذ. هذه المكانة المتميزة دفعت في العام ٢٠٠٨ أنغيلا ميركل إلى إقامة حفل عشاء على شرف رئيس البنك آنذاك جوزيف أكرمان في عيد ميلاده الـ٦٠، في دار المستشارية.

ولكن الآن فيما المؤسسة المالية تدخل عامها الـ١٤٦، بدأت التساؤلات تُطرَح حول وضعها المالي السيىء الذي بات يهدد بكارثة وكيفية إعادة إختراع نفسها لكي تصمد في المشهد المصرفي الذي يمر في مرحلة تغيير زلزالي نتيجة للتغيير التنظيمي والمخاوف من التباطؤ الإقتصادي العالمي، خصوصاً أن "دويتشه بنك" لديه متوجبات دفع تبلغ ٢٥ تريليون دولار من طريق المقايضة مع البنوك المركزية والبنوك الدولية الكبرى الأخرى والمنتجات المالية والتأمينية المعقدة التي كانت سبباً في أزمة ٢٠٠٨ المالية.

فرنكفورت - باسم رحّال

بُنيت إلمانيا الحديثة وتطوّرت حول شركات مشهورة، وخلال العام الفائت واجه بعضها مشاكل بارزة. شركة "سيمنز" بدأت لتوّها التعافي من فضيحة رشوة وفساد. وتضررت سمعة شركة "لوفتهانزا" بالنسبة إلى السلامة بعدما قاد مساعد طيار له تاريخ من الإضطرابات العقلية طائرة تابعة لها لتتحطم في الجبل. والأكثر خطورة كان إكتشاف التلاعب أخيراً في إنبعاثات الديزل في سيارات "فولكسفاغن" الذي هزّ صورة صناعة السيارات في ألمانيا، ناهيك عن الأضرار والتكاليف القانونية الناتجة من ذلك على شركة "فولكسفاغن" في نهاية المطاف.

ثم هناك المشاكل المستمرة في "دويتشه بنك" (Deutsche Bank). منذ أن أعلن المصرف عن خسائر ضخمة في العام ٢٠١٥، وسعر سهمه يغرق بشكل دراماتيكي. إن التكاليف القانونية الإجمالية التي دفعها البنك فعلياً منذ العام ٢٠١٢ بلغت ١٢,٧ مليار يورو، (أو ١٤,٢ مليار دولار)، وهذا كان أكثر من قدرته على جمع رأس مال جديد في ذلك الوقت. كما أن إستمرار تعرّضه لفضائح متعلّقة بالرهون العقارية العالية المخاطر في الولايات المتحدة، وتحديد سعر ال"ليبور" (الفائدة بين البنوك)، والتعاملات التجارية للبنك في روسيا، يعني أن هناك بالتأكيد المزيد من الغرامات الآتية. ونظراً إلى إستمرار إنخفاض أسعار الفائدة، وعودة البنك إلى الربحية تبدو غير مُحتَملة في المستقبل القريب، فإن خطر التخلّف عن دفع بعض مطلوباته يبدو مرتفعاً بشكل كبير.

بالنسبة إلى المُستهلكين في أي مكان آخر في العالم، فإن الوضع في "دويتشه" قد يبدو أكثر غموضاً مقارنةً بأوجه القصور في شركة "فولكسفاغن". لكن بالنسبة إلى الإلمان فهو أكثر أهمية بكثير. ليس لأنه في سياق الإقتصاد الألماني هو بنك ضخم أكبر من أن يسقط ويفشل، فثقافياً، إن الضرر يذهب إلى أعمق من ذلك. إن الإضطرابات الحالية في البنك ليست مجرّد لائحة إتهام للشركة، أو لقطاع إقتصادي - إنها توريط أساسي للمفهوم الذاتي للإقتصاد الإلماني الحديث؛ وقد تجبر الإلمان على التفكير في العلاقة بين تلك الهوية الوطنية

أنغيلا ميركل: كرّمت رئيس "دويتشه" في ٢٠٠٨ وساءت علاقتها معه بعدها

الهيكلية الحديثة لصناعة السيارات الإلمانية هي، على سبيل المثال، في جزء كبير منها جاءت نتيجة لجهود "دويتشه بنك"، الذي دفع بشركة "دايملر و بنز" إلى الإندماج في عشرينات القرن الفائت، وفي خمسينات القرن الماضي حاول ممارسة ضغط مماثل مع شركتي "دايملر بنز" و"بي أم دبليو" (ولكن جهوده فشلت). في ستينات القرن العشرين، أدار "دويتشه" خصخصة شركة "فولكسفاغن"، في صفقة مُعقّدة حيث لا تزال الدولة تحافظ على حصة كبيرة فيها (من خلال ولاية ساكسونيا السفلى)

والموروثة والواقع الإقتصادي في إلمانيا في الوقت الحاضر.

بالنسبة إلى معظم تاريخه، كان "دويتشه" الأكثر نموذجية، والأكثر تمثيلاً، والبنك الإلماني الأكثر شهرة. فقد تأسس في العام ١٨٧٠، حتى قبل ما يكون هناك دولة إلمانية، حيث أختير إسمه للإشارة إلى برنامج طموح للغاية - على حد سواء سياسياً وإقتصادياً - للمستقبل. وكانت مهمته الأصلية إلى حد كبير تكمن في تمويل التجارة، والمساعدة على تعزيز جهاز الصادرات الإلمانية، الأمر الذي تطلب منه إفتتاح شبكة من الفروع الخارجية بسرعة.

ولكن تركيز البنك ما لبث أن تحوّل مباشرة تقريباً إلى التمويل الصناعي. طوّر "دويتشه بنك" نموذج عمل فريداً أصبح لاعباً أساسياً، ومركزاً للتخطيط، في تطوير الصناعة الألمانية. كانت إلمانيا فقيرة جداً في ذلك الوقت، ونتيجة لذلك، كانت تفتقر إلى أسواق رأسمال عاملة. بدلاً من محاولة تصحيح هذا العجز، فقد إستغلّ "دويتشه بنك" الوضع. قدم البنك قروضاً إلى العملاء الصناعيين، وفي لحظة مواتية قام بتحويل القروض قصيرة الأجل إلى أوراق مالية طويلة الأجل - سندات أو

أسهم. في بعض الأحيان كان يبيع تلك الأوراق المالية إلى عملاء التجزئة. ولكن غالباً ما إستخدمها البنك للحصول على حقوق التصويت بالوكالة، لكي تتمكن إدارة البنك من أن تستمر في توجيه الشركات التي كانت تقرضها وتتعامل معها. وكان مصرفيو "دويتشه" بشكل روتيني يُعيّنون في مجالس إدارة الشركات التي كانوا يتعاملون معها. وفي كثير من الأحيان كانوا يُعيدون هيكلة هذه الشركات، وترتيب عمليات الدمج والإستحواذ.

إن الهيكلية الحديثة لصناعة السيارات الإلمانية هي، على سبيل المثال، في جزء كبير منها جاءت نتيجة لجهود "دويتشه بنك"، الذي دفع بشركة "دايملر و بنز" إلى الإندماج في عشرينات القرن الفائت، وفي خمسينات القرن الماضي حاول ممارسة ضغط مماثل مع شركتي "دايملر بنز" و "بي أم دبليو" (ولكن جهوده فشلت). في ستينات القرن العشرين، أدار "دويتشه" خصخصة شركة "فولكسفاغن"، في صفقة مُعقّدة حيث لا تزال الدولة تحافظ على حصة كبيرة فيها (من خلال ولاية ساكسونيا السفلى). لفترات طويلة من تاريخ ما بعد الحرب، إمتلك "دويتشه بنك" حصة كبيرة في شركة "ديملر". إن الترتيبات التي تربط الشركات الكبرى والبنوك والسياسيين معاً في علاقات طويلة الأمد كانت في كثير من الأحيان على غرار "دويتشلاند إي جي" (أو دويتشلاند آكتينجيسشافت، ألمانيا، كشركة مساهمة). لقد تملّكت البنوك أسهماً في الشركات، وجنباً إلى جنب مع السياسيين، جلس ممثلوها في مجالس إداراتها.

ولكن هذا الترتيب المُريح واجه تحدياً في تسعينات القرن الفائت، من خلال التكامل الأوروبي، وإنشاء سوق رأسمال أوروبية واحدة وثم عملة واحدة، والعولمة. بدأت الإلتزامات الطويلة الأجل والعلاقات الشخصية تبدو أقل جاذبية من وجهة نظر المعاملات القصيرة الأجل للرأسمالية، التي تملك الفرصة لزيادة الأرباح بشكل كبير.

في تلك المرحلة، إتخذ "دويتشه بنك" خياراً إستراتيجياً للتحوّل بعيداً من العلاقات المصرفية التقليدية في ألمانيا القديمة، والأرباح المنخفضة نسبياً الذي يستتبع هذا المنظور الطويل الأجل. بدلاً من ذلك، حاول أن يصبح بنكاً إستثمارياً عالمياً.

المقر العام لـ"دويتشه بنك" في فرنكفورت: فكر بعض رؤسائه نقله إلى نيويورك أو لندن

المعالم الرئيسية لهذا التحوّل تمثّلت في الإستحواذ على بنك إستثماري في لندن، "مورغان غرينفيل"، ومن ثم "بنكرز تراست" في نيويورك. كما أن حصص البنك في شركات كبرى ألمانية أخرى مثل "أليانز" أو "ديملر بنز"، التي كانت في صلب مفهوم "داتشلاند إي جي" (Deutschland AG) تم بيعها. للمرة الأولى، صار مواطنون غير ألمان – السويسري جوزيف أكرمان ثم الهندي الأصل أنشو جاين وأخيراً البريطاني جون كرايان– رؤساء تنفيذيين للبنك. وقد جرت حتى مناقشات دورية بين المديرين في "دويتشه بنك" حول ما إذا كان يجب أن يُنقل مقر البنك الرئيسي من فرانكفورت إلى نيويورك أو لندن، لأن جميع الإجراءات المالية كانت تجري في تلك المدينتين.

ولكن مثل العديد من المتحوّلين إلى قضية جديدة، بدأ "دويتشه بنك" متابعة العولمة المالية أكثر حماساً من نظرائه. بدلاً من تمويل نفسه من خلال ودائع التجزئة، فإنه إستخدم الإقتراض القصير الأجل من المؤسسات الأخرى (غالباً من صناديق أسواق المال الأميركية) لشراء الأوراق المالية ذات العائد المرتفع، والتي تؤدي إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل ومن دون مراقبة النتائج الطويلة الأجل التي ميّزت النظام السابق. بعض تلك الأوراق المالية تم تجميعها من الرهون العقارية الأميركية، الأمر الذي جعل البنك الإلماني لاعباً رئيسياً في مأساة قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة. ومن جانبه، قدّم أكرمان وعداً سيئاً إلى المستثمرين يتضمن معدل عائد يبلغ ٢٥٪، قبل دفع الضرائب، على حقوق المساهمين، وهو معدل لا يمكن تحقيقه إلّا فقط من خلال الحفاظ على نحافة أو رقاقة نسب رأس المال الرقيقة، مما يعني ان البنك إلى حد كبير أهمل وعرّض نفسه إلى مخاطر. وبحلول نهاية العام ٢٠٠٧، كان العازل الذي يوفره رأس المال فئة ١ فقط ١,٤٧ في المئة من أصول "دويتشه بنك"، وقد إنخفضت هذه النسبة أقل من ذلك في العام ٢٠٠٨.

وفيما بزغت ملامح الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨، وصار من المستحيل تسعير الأوراق المالية المُعقّدة التي إستثمر فيها "دويتشه بنك"، بدأت نقاط الضعف في البنك تظهر وتتوضّح (رغم أنه وسط حالة عدم اليقين، خبّأ "دويتشه" خسائره في منتجات تأمين معقّدة، على أمل أن يتصحّح وضع الأسواق قبل أن يتم إكتشافها). من جانبه وعد أنشو جاين، الذي تمّت ترقيته لإدارة البنك في العام ٢٠١٢، بعدما

جوزيف أكرمان: أعطى وعوداً سيئة للمستثمرين

أنشو جاين: وعد بثقافة جديدة للبنك وفشل في تحقيقها

راهن "دويتشه بنك" على التخلي عن النموذج الإلماني وأصبح ملتصقاً بالعولمة. للأسف، كان النوع الخطأ من العولمة: العولمة المالية من طريق النفوذ الشديد التي قادته إلى متوجّبات للدفع بلغت حسب بعض المصادر المالية ٢٥ تريليون دولار

كان أحد مصرفييه الذي يقبض أعلى راتب في المؤسسة، ب"تغيير الثقافة"، ولكنه كان دائماً غير واضح بالنسبة إلى كيفية تخطيطه لتحقيق هذا التحوّل. لذا بقي الشك في تحقيق وعود جاين ل"رحلة سنوات عدة" لتغيير الثقافة وإعتبرت مجرد تمرين في لغة الإدارة. في حزيران (يونيو) ٢٠١٥، إستقال جاين وخلفه البريطاني جون كرايان، الذي كان بنى سمعة جيدة، ولكنه لم يكن غريباً جداً عن البنك.

جعلت الأزمة المالية وتداعياتها بشكل واضح – أولاً للمراقبين الماليين، وتدريجاً للجمهور الألماني – بأن "دويتشه بنك" قد شرع في نموذج أعمال عالمي جديد، من دون التخلي تماماً عن النموذج المُريح المحلي القديم "داتشلاند إي جي" (Deutschland AG). وهذا الأمر جعل الوضع حرجاً بالنسبة إليه في كلا العالمين، حيث لم يستطع أن يصبح عضواً كاملاً في أيّ منهما. النظر إلى رعاية وإقتناء "دويتشه بنك" لمجموعة لوحات فنية مشهورة، التي كان يحتفل بها في ثمانينات القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين، صارت في الآونة الأخيرة تبدو غريبة. حتى العام ٢٠١١، كان البنك يصدر مواداً ترويجية مدّعياً أن "الفن هو في صلب الحمض النووي ل"دويتشه بنك". ويتجلّى ذلك من خلال الطريقة التي يُعتبَر فيها الفن والثقافة أمرين أساسيين لمسؤولية الشركة الإجتماعية، والعلاقة مع العملاء، والعلامة التجارية، وبرامج التسويق وإستحقاقات الموظفين في البنك".

ولكن فيما أصبح البنك متورّطاً أكثر في العولمة المالية، فإنه تعامل مع الفن كشيء للرعاية و كسوق للإستغلال. وبهذا المعنى، فقد توازت علاقة البنك مع الفن الطليعي مع معاملته للمنتجات المالية الجديدة، مثل المشتقات المالية المُعقدة (complex derivatives). في كلتا الحالتين كان يجري تسويق منتوج غير مفهوم بشكل أساسي إلى جمهور واسع من دون تمييز – وفي كلتا الحالتين، تم عدم تشجيع وتثبيط العملاء من محاولة فهم القيمة الكامنة وراء ما كانوا يستثمرون فيه. من وجهة نظر الجمهور الألماني، هذه التعاملات الباطنية في الفن بدت وكأنها خيانة للمسؤوليات الإجتماعية التقليدية للبنك. ومن وجهة نظر أقران المصرف الإلماني العالميين، فقد بدت كأنها لا داعي لها، ومحفوفة بالمخاطر، وعملية إلهاء.

في المسار نفسه، فيما أصبح واضحاً أنه قد صار بنكاً عالمياً وخرج عن النموذج الوطني لأعماله، فإن العلاقة الوثيقة بين البنك والسياسة الإلمانية، التي كانت لفترة طويلة السمة الأساسية للعلامة التجارية ل"دويتشه بنك"، أصبح عبئاً متفجّراً. تاريخياً، لم يكن بين المستشار (أو المستشارة) الألماني ورئيس "دويتشه بنك" بالضرورة علاقات إجتماعية، لكنهما كانا يعترفان بأن الحفاظ على علاقة وثيقة كان في مصلحتهما المتبادلة. قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى، بعد تمويل "دويتشه" لواحد من المشاريع الكبرى المتعلق بالسياسة الخارجية للإمبراطورية الإلمانية، المتمثل في بناء خط سكة حديد الذي من شأنه أن يربط الإمبراطورية العثمانية إلى ألمانيا، بدأ القيصر فيلهلم الثاني بناء علاقات مع رؤساء "دويتشه بنك"، حيث منحهم ألقاباً كبرى، وكان يدعوهم إلى المناسبات الإحتفالية الإمبراطورية. وقد جادل سياسيون وديبلوماسيون في برلين بأن على الحكومة أن توجّه بحذر الشركات الخاصة بالطريقة التي تخدم المصلحة الوطنية. وقد إنغمس "دويتشه بنك" في مثل هذه النداءات من أجل إنتزاع ضمانات عمل من الحكومة.

توترت العلاقات السياسية حتماً بسبب الأزمات المالية. في فترة الكساد الكبير في ١٩٢٩، حيث كانت التجربة الإلمانية كارثية جداً بسبب إنهيار البنوك الإلمانية الكبرى في تموز (يوليو) ١٩٣١، وقد وضع المستشار في ذلك الوقت، هاينريش برونينغ، اللوم على "دويتشه بنك" للإنهيار. أراد برونينغ من البنوك إعطاء ضمانة مشتركة لديون البنوك، ورفض "دويتشه" الطلب. إن الأزمة المالية التي تلت ذلك وإستيلاء النازيين على السلطة في العام ١٩٣٣ أنتجا تورطاً جديداً في السياسة ل"دويتشه بنك"، وذنباً جديداً وعميقاً في الجرائم السياسية. بعد العام ١٩٤٥، أقفل "دويتشه"، مثل البنوك الألمانية الأخرى، بأمر من سلطات الحلفاء العسكرية؛ وبقي كذلك حتى أواخر خمسينات القرن الفائت حيث تمكن من إعادة بناء نفسه.

حملت أزمة أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ أوجه شبه مع دراما تموز (يوليو) ١٩٣١، وفي أعقاب ذلك ما زال "دويتشه بنك" يكافح لإستعادة سمعته السابقة. بعد أسبوعين على إنهيار مصرف "ليمان برزرز" في نيويورك، طلبت الحكومة الإلمانية مرة أخرى من جميع البنوك إعطاء المال من أجل إنقاذ الحلقة الأضعف في السلسلة المالية الألمانية، "هايبو ريال إستايت" (Hypo Real Estate). وبعد مكالمة هاتفية عند الساعة ١٢:٤٥ من صباح ٢٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، من المستشارة الإلمانية أنغيلا ميركل، وافق رئيس "دويتسه بنك" جوزيف أكرمان على وضع ٨,٥ مليارات يورو، أي ١,٥ مليار يورو أكثر مما قال في الأصل أنه مستعد للدفع. ولكن الإنقاذ الناجح في العام ٢٠٠٨، مثل الإنقاذ الفاشل في العام ١٩٣١، كان له إرث مسموم. فقد بدا سريعاً جداً للجمهور بأن البنوك قد إستغلت علاقتها مع الحكومة، وأنه ينبغي عليها أن تدفع أكثر.

الواقع أن ما تسبب في إثارة غضب كبير لدى الإلمان كان عندما تسرب فحوى المحادثة التي رفض فيها أكرمان فكرة إعادة رسملة جميع البنوك الألمانية على غرار المصارف في الولايات المتحدة؛ وقال بأنه سيشعر "بالخجل" من أخذ أموال حكومية. (وإدّعى في وقت لاحق انه قال أنه سيكون من "العار"). وفي أواخر العام ٢٠١٠، مع الإنقسامات العميقة حول كيفية التعامل مع الديون السيادية اليونانية وغيرها في منطقة اليورو، كانت العلاقة بين المستشارة ميركل وأكرمان أصبحت متوترة جداً، حتى لو منعتهما التقاليد الإلمانية من إنهائها تماماً. ولكن في غياب الإلتزامات التقليدية المتبادلة بين الحكومة والبنك، فإن التقارب الرمزي بين الإثنين بدا على نحو متزايد يمثّل إحراجاً لجميع المعنيين.

راهن "دويتشه بنك" على التخلي عن النموذج الإلماني وأصبح ملتصقاً بالعولمة. للأسف، كان النوع الخطأ من العولمة: العولمة المالية من طريق النفوذ الشديد التي قادته إلى متوجبات للدفع بلغت حسب بعض المصادر المالية ٢٥ تريليون دولار. لكن البنك كان بالإضافة إلى ذلك معرَّضاً بسبب تقاليده الإلمانية الخاصة، بما في ذلك ليس فقط مقره العام في فرانكفورت، ولكن قبل كل شيء تاريخه الطويل من التعاون مع الحكومة. كان الرؤساء السابقون ل"دويتشه بنك"، أنشو، وجاين وشريكه في الرئاسة يورغن فتشن، أوضحوا بأنهم "سيفعلون كل ما في وسعهم لتنظيف الماضي". ولكن في إلمانيا، إن التخلص من الماضي لم يكن ولن يكون مهمة سهلة أبداً

جون كرايان: امامه تحديات كثيرة لإنقاذ البنك من الإنهيار

فيما بزغت ملامح الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨، وصار من المستحيل تسعير الأوراق المالية المُعقّدة التي إستثمر فيها "دويتشه بنك"، بدأت نقاط الضعف في البنك تظهر وتتوضّح (رغم أنه وسط حالة عدم اليقين، خبّأ "دويتشه" خسائره في منتجات تأمين معقّدة، على أمل أن يتصحّح وضع الأسواق قبل أن يتم إكتشافها)

التكاليف القانونية الإجمالية التي دفعها البنك فعلياً منذ العام ٢٠١٢ بلغت ١٢،٧ مليار يورو، (أو ١٤،٢ مليار دولار)، وهذا كان أكثر من قدرته على جمع رأس مال جديد في ذلك الوقت. كما أن إستمرار تعرّضه لفضائح متعلّقة بالرهون العقارية العالية المخاطر في الولايات المتحدة، وتحديد سعر "ليبور" (الفائدة بين البنوك)، والتعاملات التجارية للبنك في روسيا، يعني أن هناك بالتأكيد المزيد من الغرامات الآتية

المنظمة الدولية في الخمس سنوات المقبلة

ماذا يعني التجديد لكريستين لاغارد على رأس صندوق النقد الدولي؟

جدّد صندوق النقد الدولي لمديرته العامة كريستين لاغارد ولاية ثانية مدتها خمس سنوات في ظل وضع مالـي وإقتصادي عالمي مضطرب. لماذا جددت هذه المؤسسة الدولية لمديرتها؟ وماذا ينتظر العالم منها في فترتها الجديدة؟

صندوق النقد الدولي: تغير كثيراً في عصر لاغارد

واشنطن - سمير الحلو

في الشهر الفائت، أعلن صندوق النقد الدولي أنه قد جدّد لوزيرة المال الفرنسية السابقة كريستين لاغارد لولاية ثانية مدتها خمس سنوات في منصب المدير العام. وكانت لاغارد تولت منصبها في هذه المنظمة الدولية في تموز (يوليو) ٢٠١١، في فترة إضطراب مؤسسي عميق: كان المدير العام السابق دومينيك ستراوس إستقال حديثاً؛ وجهد إنقاذ اليونان، الذي كان الصندوق صمّمه وأيّده بشدة، على حافة الفشل؛ وقرار الصندوق بدفع ثلث كل تمويل خطط الإنقاذ في أوروبا قد واجه إنتقادات قاسية من قبل أعضاء المنظمة الدولية في الأسواق الناشئة بإعتباره صفقة خاصة لصالح الغرب. وفي الوقت عينه، فيما بدأت الأزمة المالية العالمية في الإنحسار، فقد أصبح تنسيق السياسات بين الإقتصادات الصناعية الكبرى أقل إلحاحاً، وجهود الصندوق لتقديم المشورة بشأن السياسات خارج نطاق برامجه المالية نفدت قوة دفعها. بإختصار، فإنه كان من غير الواضح ما إذا كان صندوق النقد الدولي سوف يكون قادراً على التعامل مع التهديدات التي كان يواجهها في حينه الإقتصاد العالمي.

فيما تقترب فترة لاغارد الأولى من نهايتها، فإن تقييماً أكثر إشراقاً يبدو ممكناً. لقد صمد الإنتعاش العالمي، وعلى الرغم من أن معظم الفضل يجب ان يذهب الى الحكومات الوطنية ومحافظي البنوك المركزية، فإن دعم صندوق النقد الدولي المطرد للمحيط الأوروبي لعب دوراً مهماً. وقد أحرز الصندوق تقدماً في منح بلدان الأسواق الناشئة تمثيل مؤسسي أكبر وحسّن في توسيع وتعميق تحاليله للإقتصاد العالمي. إن السنوات الخمس المقبلة، مع ذلك، سوف تجلب تحديات جديدة فيما يكافح الصندوق للتكيّف ومواكبة السوق العالمية المتغيّرة بسرعة ومع قواعد الإقراض السيئة وغير المناسبة للأزمات التي من المرجح أن تواجهها المؤسسة.

كريستين لاغارد: خمس سنوات أخرى مرهقة؟

إن قرار صندوق النقد الدولي بأخذ ثلث المسؤولية على عاتقه لتمويل برامج الإغاثة الأوروبية، قد كلّف المنظمة الدولية بعض المصداقية بين بلدان الأسواق الناشئة مثل البرازيل، ووضع طلبات غير مستدامة وغير مُحتملة على موازنتها العمومية

ما كان صحيحاً، وما كان خطأ

أي تقييم لأداء الصندوق خلال فترة لاغارد الأولى لا بدّ أن يبدأ مع دور المنظمة الدولية في الأزمة الأوروبية – الدور الذي قد خضع لتحاليل كثيرة، بما فيها من قبل صندوق النقد الدولي ذاته. وجهة نظر الصندوق، والتي هي صحيحة إلى حد كبير، هي أن المنظمة تستحق التقدير للإستجابة السريعة التي ساعدت على وقف الذعر، وتعزيز الثقة، وتوفير الموارد الضرورية لحُزَم التمويل. وبطبيعة الحال، واجه صندوق النقد الدولي أيضاً إنتقادات كبيرة لتصميمه برامج إنقاذ لليونان والبرتغال ودول أخرى في المحيط الأوروبي التي قلّلت من أهمية التأثير السلبي في النشاط الإقتصادي الناجم من التقشف وشبكات حماية الأمان الإجتماعي غير الكافية. لقد تقبّل صندوق النقد الدولي هذه الإنتقادات وإلتزم تعديل تصميم برامجه في الإستجابة؛ وما إذا كانت هذه الإصلاحات في نهاية المطاف ستكون كافية سوف يتضح فقط عندما تعصف رياح الأزمة العالمية الكبرى المقبلة. في نهاية المطاف، مع ذلك، إن إنتقاد صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى التقشف المفرط هو في غير محله: لقد حسّن الصندوق وضع موازنته العمومية إلى مستوى يُعتبر حذراً وحكيماً نظراً إلى الحاجة في ذلك الوقت إلى الحفاظ على قوته في حال إنتشار الأزمة، والبرامج الأوروبية التي دعمها لا يمكن أن تكون أكثر سخاء نظراً إلى حجم التمويل المتاح من الحكومات الإقليمية. ثمة إنتقاد أكثر إقناعاً هو أن البرامج الأوروبية للصندوق، وبخاصة برنامجه اليوناني، كانت مفرطة ومرهقة بالتدابير الهيكلية التي من غير المرجح أن تُنفّذ. إن قرار الصندوق بأخذ ثلث المسؤولية على عاتقه لتمويل برامج الإغاثة الأوروبية، علاوة على ذلك، قد كلّف المنظمة الدولية بعض المصداقية بين بلدان الأسواق الناشئة مثل البرازيل ووضع طلبات غير مستدامة وغير مُحتملة على موازنتها العمومية. في المستقبل، عندما تقع دول ليست لديها سياسات نقدية مستقلة ومع قيود كبيرة على سياستها المالية في أزمة تستحق دعم صندوق النقد الدولي، فإن الصندوق يحتاج إلى تفاهمات أقوى مع شركائه في الإتحاد النقدي على أحكام وشروط الدعم المالي ومشروع إسترداد أكثر حذراً.

قرار صندوق النقد الدولي بتأجيل إعادة هيكلة ديون اليونان -- لأول مرة في العام ٢٠١٠، عندما لم يكن أيٌّ من صانعي السياسة الرئيسية يريد المخاطرة بالعدوى التي يمكن أن تنجم من التقصير المخل بالنظام والخروج من منطقة اليورو، وبعد ذلك، أكثر إقلاقاً، في العام ٢٠١١ -- كان واضحاً من أن سياسات الصندوق، جنباً إلى جنب مع ميل الدول الدائنة والمدينة إلى تأجيل القرارات الصعبة، قد شجع عمليات إعادة الهيكلة التي كانت غير كافية من حيث التوقيت والنطاق. وفي ما يتعلق بأوكرانيا، أيضاً، ظهرت سياسات صندوق النقد الدولي بأنها بعيدة مما يحدث: إن قرار الصندوق للمضي قدماً ومتابعة منحه قرض محفوف بالمخاطر للغاية إلى كييف في العام ٢٠١٤ كان مبرراً لأسباب جيوسياسية، ولكن ذلك أجبر الصندوق على تبني إفتراضات غير واقعية بشأن النمو والتمويل لتلبية قواعد الإقراض؛ إن فشل هذا البرنامج وإعادة هيكلة الديون التي أعقبته أثبتا أن قواعد الإقراض في الصندوق لم تتطابق مع مطالب البلدان ذات الإحتياجات التمويلية الكبيرة والتوقعات الإقتصادية غير المؤكدة.

مع تزايد الخطر من أزمة إقتصادية عالمية جديدة، فإن من الأهمية أكثر من أي وقت مضى أن يعزز صندوق النقد الدولي المراقبة المتعددة الأطراف – التي هي، تحاليله للإتجاهات العالمية والإقليمية وكيف أن قرارات السياسة الوطنية تؤثر في الإقتصاد العالمي

تحدٍّ ناشئ

في السنوات التي تلت الأزمة المالية، واجه صندوق النقد الدولي تحدياً ذا حدين في ما يتعلق بالقوى الناشئة في العالم. من ناحية، كان يتعرّض إلى ضغوط لكي يمنح هذه الدول دوراً أكبر في قيادة المؤسسات المالية الدولية، حيث كانت قوتها غير متكافئة مع نفوذها الإقتصادي؛ ومن جهة أخرى، كان عليه مواصلة الضغط من أجل إصلاح السياسات في العديد من الدول نفسها.

في كلتا الحالتين كان على صندوق النقد الدولي الكفاح. في ما يتعلق بالتمثيل المؤسسي لبلدان الأسواق الناشئة، حتى هذا العام، كانت المنظمة الدولية عاجزة بسبب عدم موافقة الولايات المتحدة على حزمة من الإصلاحات المتفق عليها في العام ٢٠١٠ والتي تهدف إلى تعزيز موقف القوى الصاعدة. هذه التدابير كانت متواضعة، لكنها مع ذلك كانت تشكل إشارة مهمة إلى أن الصندوق يتكيّف مع متطلبات عالم متعدد الأقطاب. وفي الوقت عينه، أثار إنشاء بنك الإستثمار الأسيوي للبنية التحتية الآسيوية وبنك التنمية الجديد (المعروف سابقاً ب"بنك

بريكس") ، والحديث عن تعزيز خطوط المقايضة الإقليمية، والتي تسمح للبنوك المركزية الوصول بسهولة أكثر إلى العملات الأجنبية، تساؤلات حول تماسك وإتساق بنية أزمة عالمية مع صندوق النقد الدولي في وسطها.

مع ذلك، فإن المشكلة الأكبر هي أن صندوق النقد الدولي قد فشل بالكامل في تفهم ومواكبة الإختلالات الكبيرة في الإقتصاد الصيني التي إستمرت لمعظم الفترة منذ العام ٢٠٠٤. للتأكيد، لقد شملت التقارير السنوية للصندوق عن الصين تحذيرات حول مشاكل الإقتصاد الكلي التي بدأت الآن تلف الأسواق العالمية. ولكن يبدو أن الإحترام تجاه السلطات الصينية قد أدى بمسؤولي صندوق النقد الدولي إلى كتم هذه التحذيرات، مما حدّ من فعالية الصندوق لإيصالها كإشارات إلى الأسواق والجمهور العام. ولكن الذي يُحسَب له، فقد حثّ صندوق النقد الدولي السلطات الصينية على مقاربة رفع القيود المالية بحذر وعناية، مشدّداً على أهمية العناية بتسلسل الإصلاحات ووضع قيود صعبة على موازنة الشركات قبل فتح الأسواق. ومع ذلك، فإن البعض ما زال ينظر إلى الصندوق على أنه كان المشجع الرائد لإصلاحات السوق التي أدت إلى الأزمة الحالية في الصين. إن إضطراب السوق اليوم سوف يضرّ حتماً بمصداقية جهوده في المستقبل بالنسبة إلى هذه المسألة.

وبطبيعة الحال، فإن برامج الإقراض لا تشكل سوى جزء من أنشطة صندوق النقد الدولي، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، فقد حققت المنظمة تقدماً كبيراً في مجالات أخرى. أعربت عن دعمها للسياسات التي قد تحد من إرتفاع عدم المساواة في الدخل؛ وقدمت حجة مقنعة، وبخاصة بالنسبة إلى إقتصادات الأسواق الناشئة المصدّرة للطاقة، بأن تقليص وإستهداف دعم الطاقة بطريقة أفضل يمكن أن يفيد إستدامتها المالية والسياسية؛ و، في أبحاثها وبياناتها العامة، شجعت فكرة أن تعزيز القوة الإقتصادية للنساء في البلدان النامية يمكن أن يفيد بشكل عميق الإزدهار العالمي. وبإعتباره المؤشر للأداء الإقتصادي في العالم، فإن سجل صندوق النقد الدولي ليس مثيراً كثيراً للإعجاب: لقد بالغ بإستمرار بالنسبة إلى النمو في المستقبل، وهو تحيز منهجي مقلق الذي يضر بمصداقية مشورة سياسته.

أي تقييم لأداء الصندوق خلال فترة كريستين لاغارد الأولى لا بدّ أن يبدأ مع دور المنظمة الدولية في الأزمة الأوروبية – الدور الذي قد خضع لتحاليل كثيرة، بما فيها من قبل صندوق النقد الدولي ذاته. وجهة نظر الصندوق، والتي هي صحيحة إلى حد كبير، هي أن المنظمة تستحق التقدير للإستجابة السريعة التي ساعدت على وقف الذعر، وتعزيز الثقة، وتوفير الموارد الضرورية لحُزَم التمويل

ماذا بعد؟

في بعض النواحي، فإن القضايا التي ستواجه صندوق النقد الدولي في السنوات الخمس المقبلة ستعكس التطور الطبيعي للتحديات التي واجهها أخيراً. بيد أن الصندوق سيواجه أيضاً مشاكل جديدة من شأنها أن تجبر المنظمة الدولية على التدقيق وضبط قواعدها بالنسبة إلى الإقراض.

أول هذه التحديات ينطوي على كوكبة من الصدمات التي تواجه الآن صانعي السياسات: الأزمة الإقتصادية فى الصين، وعدم الإستقرار في الأسواق الناشئة التي هزّها إنخفاض أسعار السلع الأساسية، والتدفقات العالية لرأس المال، وضعف الطلب العالمي. وستكون أميركا اللاتينية مصدر قلق خاصاً. الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، ثلاثة من أكبر إقتصادات المنطقة، تواجه تهديدات إقتصادية خطيرة في العام الجاري، وأيّة أزمة في أيٍّ من تلك الدول ستكون لها آثار جانبية عميقة. لا شيء يبدو في البلدان الثلاثة حتى الآن أنها قريبة من طلب الدعم المالي من صندوق النقد الدولي، ولكن إذا تغيّر هذا الوضع، فإن الإحتمالات التي سيتم سحبها من الصندوق من أجل تدخّل كبير على جبهات متعددة ستكون أعلى مما كانت عليه منذ سنوات. خلافاً لما حدث في حالة أوروبا، مع ذلك، فإن الدول الصناعية ليست مستعدة لتقديم مساعدة ثنائية على نطاق واسع لمعالجة الصدمات النظامية في أميركا اللاتينية، كما أن للصندوق تاريخاً مثيراً للجدل في المنطقة والذي قد يُثني الحكومات عن السعي بسرعة إلى طلب مساعدته. هذه العوامل تجعل من مخاطر أزمة محتملة هناك بأن تكون خطيرة بشكل خاص.

مع تزايد الخطر من أزمة إقتصادية عالمية جديدة، فإن من الأهمية أكثر من أي وقت مضى أن يعزز الصندوق المراقبة المتعددة الأطراف -- التي هي، تحاليله للإتجاهات العالمية والإقليمية وكيف أن قرارات السياسة الوطنية تؤثر في الإقتصاد العالمي. حتى الآن، تراجعت جهوده وبدت غير مكتملة. على الرغم من أن صندوق النقد الدولي ينتج عدداً من التقارير العالمية ذات الجودة العالية، مثل آفاق الإقتصاد العالمي وتقرير الإستقرار المالي العالمي، وأنشأ أيضاً تقارير جديدة حول آثار التمدد والعدوى، فإنه فشل في إقناع البلدان بتعديل سياساتها الخاصة مع هذه المخاطر في الإعتبار. إن الجهد الوحيد الذي حاول بشكل واضح تعزيز تنسيق سياسة متعددة الأطراف –عملية التقييم المتبادل التي قادتها مجموعة العشرين (G20)، والتي لعب فيها صندوق النقد الدولي دوراً إستشارياً مهماً – فشل في القيام بذلك لأنه لم يتمكّن من سد الفجوة بين الدول ذات التجارة الفائضة والأخرى ذات العجز حول مسؤولية الدول التي تتمتع بالفائض لدعم الطلب العالمي.

تقاسم العبء

هناك مشكلة أوسع نطاقاً للعبها هنا: العالم يزداد بسرعة أكبر من صندوق النقد الدولي. النمو السريع للأسواق المالية على مدى العقدين الماضيين، جنباً إلى جنب مع التوسع في الأسواق الناشئة الرئيسية وإدماجها في النظام المالي العالمي، تعني أن المطالب المالية على حزم الإنقاذ المُحتملة قد تضخمت. لقد حاول صندوق النقد الدولي أن يتكيّف مع هذه التطورات ويواكبها في العام ٢٠٠٢، حين أنشأ قواعد وصول إستثنائية تسمح الإقراض أكثر مما تدعو إليه عادة الإجراءات التي تربط مبالغ الإقراض بمساهمات البلد المدين للصندوق. ثم، في العام ٢٠١٠، ذهب صندوق النقد الدولي أبعد من ذلك، حيث أنشأ ما يسمى الإعفاء النظامي، الذي أتاح له أن يقرض مبالغ كبيرة إلى اليونان وإيرلندا والبرتغال، معتمداً ظاهرياً على النتيجة التي تفيد بأن عدم القيام بذلك من شأنه أن يولّد مخاطر نظامية. (تفسيرٌ أكثر صراحة هو أن الإعفاء النظامي أقرّ بالحاجة إلى التقدير لتعليق القواعد عندما يعتقد كبار المساهمين أن الصندوق بحاجة إلى التحرك بشكل حاسم لحل أزمة إقتصادية). بغض النظر، أصبح من الواضح بشكل متزايد بأن مال صندوق النقد الدولي هو غير كاف لوحده وأنه في المستقبل، فإن التوقيت ونطاق إعادة هيكلة الديون سيكونان على نحو متزايد وظيفة الأموال المتاحة بدلاً مما

أزمة اليونان: حُزم الصندوق لم تحل الأزمة بعد

على مدى السنوات الخمس الماضية، حقق الصندوق تقدماً كبيراً. أعرب عن دعمه للسياسات التي قد تحد من إرتفاع عدم المساواة في الدخل؛ وقدّم حجة مقنعة، وبخاصة بالنسبة إلى إقتصادات الأسواق الناشئة المصدّرة للطاقة، بأن تقليص وإستهداف دعم الطاقة بطريقة أفضل يمكن أن يفيد إستدامتها المالية والسياسية؛ وشجع فكرة أن تعزيز القوة الإقتصادية للنساء في البلدان النامية يمكن أن يفيد بشكل عميق الإزدهار العالمي

إذا كانت ديون بلد فوق عتبة تعسفية.

في الشهر الفائت، ألغى صندوق النقد الدولي الإعفاء النظامي وأعلن عن قواعد جديدة لتوجيه الإقراض. لمرة واحدة، إحتضن "إعادة رسم الملامح" – إعادة هيكلة تهدف الى إبقاء الدائنين في اللعبة بتمديد آجال إستحقاق الديون مع فقدان القليل في القيمة السوقية. وهو يريد أيضاً الحد من الإقراض في حالات محفوفة بالمخاطر ورفيعة المستوى، والبحث عن دائنين رسميين آخرين لتحمّل جزء كبير من العبء عندما تكون قدرة حكومة على سداد ديونها غير مؤكدة.

الواقع أن الإصلاحات هي عموماً حساسة ومعقولة، لكنها تفعل القليل لإعداد صندوق النقد الدولي للأزمات في المناطق التي تفتقر إلى مجموعة من الدائنين الرسميين الذين هم على إستعداد لتوفير التمويل الأصغر، مثل أميركا اللاتينية. وهذا العجز سوف يشجّع نقاشاً أوسع حول كيفية توزيع أفضل لعبء حزم الإنقاذ بين صندوق النقد الدولي وشركائه. إن النتيجة التي سيتوصل إليها هذا النقاش سوف تساعد على تحديد ما إذا كان الصندوق، أم لا، هو القائد الفعّال في الجهود العالمية لمنع وحلّ الأزمات الإقتصادية في العقود المقبلة

شارع المال الأميركي لم يتعلّم الدرس من أزمة ٢٠٠٨

البنوك الكبرى والبيت الأبيض يوحّدا جهودهما لإبتزاز الفقراء

أطلق أخيراً مصرف "جي بي مورغان تشيس" ووزارة الخزانة الأميركية دعوة تهدف إلى إنقاذ "غير المتعاملين مع البنوك"، وتبدو هذه الدعوة في نظر كثير من الخبراء بأنها مجرد طريقة أخرى لإبتزاز الناس الذين هم أقل حظاً.

مصرف "جي بي مورغان تشيس": توحيد الجهود مع الدولة لسلب الفقراء

واشنطن - محمد زين الدين

عندما يتحدث شارع المال الأميركي "وول ستريت" والمنظّمون الرسميون للقطاع المالي في الولايات المتحدة حول خدمة ما يُسمّى ب "غير المتعاملين مع البنوك"، فإن ذلك، في كثير من الأحيان، يبدو للأشخاص المُبعَدين أو المبتَعدين بشكل عام عن القطاع المصرفي وكأنه نعمة إلهية – سهّل الشؤون المصرفية للآخرين كما تسهّل الأمر لنفسك.

"إن الخدمات المالية الأساسية ليست في متناول واحد من كل أربعة أشخاص في العالم"، قال وزير الخزانة الأميركي جاك ليو، وهو مصرفي سابق في "سيتي غروب"، في كلمة ألقاها في كانون الأول (ديسمبر) الفائت لإطلاق أحدث مبادرة من البيت الأبيض تستهدف غير المتعاملين مع البنوك، والتي تنطوي على شراكة مع بنك "جي بي مورغان تشايس" و"باي بال" (PayPal).

ويتحدث تقرير رعاه بنك "جي بي مورغان تشيس" في العام ٢٠١٤ عن المشكلة في مصطلحات كتابية مماثلة: "ما يقرب من ٧٥ في المئة من فقراء العالم – ٢,٥ ملياري شخص – ليس لديهم حساب مصرفي أو مشاركة في النظام المالي السائد". متابعاً بأن عدم الحصول على "خدمات ومنتجات مالية معقولة آمنة يحدّ بشدة من الأمن والفرص المالية للفقراء في العالم".

ولكن عندما يناقش المصرفيون والمنظّمون في أميركا متاعب المواطنين غير المتعاملين مع البنوك أو الذين لا يصلون إلى المصارف – بعبارات مُلطّفة للفقراء والطبقة المتوسطة المتدنية من الأميركيين – فإن الفريقين عادة يتجنّبان سؤالين رئيسيين: لماذا هذا الجزء العريض من المجتمع

يفيد تقرير رعاه بنك "جي بي مورغان تشيس" في العام ٢٠١٤: "ما يقرب من ٧٥ في المئة من فقراء العالم – ٢٫٥ مليارِي شخص – ليس لديهم حساب مصرفي أو مشاركة في النظام المالي السائد". متابعاً بأن عدم الحصول على "خدمات ومنتجات مالية معقولة آمنة يحدّ بشدة من الأمن والفرص المالية للفقراء في العالم"

يتعلّق بصورة هامشية بالنظام المصرفي في المقام الأول؟ ومن يقف وراء أولئك الذين يقدّمون خدمات "بديلة" – مرابون ذوات تكلفة عالية، ومقرضو الدفع اليومي، ومتاجر صكوك نقدية، ومحلات الرهن – التي يلجأ إليها الفقراء بدلاً من البنوك؟

في الواقع، يبدو أن البنوك نفسها هي التي قطعت علاقتها مع المستهلكين ذوي الدخل المنخفض ودفعتهم بعيداً، وليس العكس. إن شارع المال "وول ستريت" لا يمنح قروضاً للفقراء – على الأقل ليس بشكل مباشر. لكن البنوك الكبيرة، كما تبيّن، تقف وراء المؤسسات غير المصرفية المُفترسة، والمُقرضين ذوي التكلفة العالية الذين ينهشون ويبتزون المجتمعات الفقيرة. في الآونة الأخيرة، تشارك "جي بي مورغان تشيس" نفسه، الذي يعمل مع البيت الأبيض للوصول إلى غير المتعاملين مع البنوك، مع "أون داك كابيتال" (OnDeck Capital)، وهو مقرض على الإنترنت الذي يوافق على القروض في ومضة عين ويضع أسعار فائدة بسرعة مذهلة يحوم متوسطها حول ٥٤ في المئة إعتباراً من ٢٠١٤.

بعبارة أخرى، إن البنوك الأميركية الكبرى تعرف جيداً الفقراء من مواطنيها غير المتعاملين مع البنوك – وهي تبتزهم وتسلبهم. كما هي ببساطة تفعل ذلك بشكل نظيف على طريقة "وول ستريت"، من خلال وسطاء ومن دون محاسبة تُذكَر. بعض البنوك على إستعداد للقيام بهذا العمل القذر بنفسه. لقد أعلن بنك "ويلز فارغو" عن هذه الطريقة من خلال تقديمه للقرض المباشر للإيداع المُسبَق، الذي يحمل معدل فائدة سنوية يساوي ١٢٠ في المئة: "هذه القروض هي للمدى القصير ... يمكنها أن تساعدك على إجتياز أزمة مالية في المدى القصير من خلال توفير خيارات عدة ومرونة .... [على سبيل المثال] فواتير طبية، وتصليح سيارتك، أو مصاريف مماثلة غير مخطط لها". كم أن هذا العرض مغرٍ وجذاب؟.

أولئك الذين هم فعلياً في النظام المالي الأميركي فهم لا يحققون نتائج أفضل بكثير. تدفع البنوك الكبيرة بالفقراء إلى زوايا أكثر غموضاً من التمويل الإستهلاكي من طريق تغريم أولئك الذين هم على الهوامش المالية بشكل مرتفع جداً ومتكرر أحياناً وفرض رسوم بارزة على السحب المالي الزائد (overdraft)، ورسوم الصراف الآلي، والحد الأدنى لرصيد حساب "الشيكات" (checking account). ويعيش الفقراء غالباً في المناطق التي تفتقر إلى فروع للبنوك، وهذا يعني أنه حتى بعد فتحهم لحساب مصرفي، فإن عليهم إستخدام أجهزة الصراف الآلي المحلية التي تغرّمهم ٣ دولارات إضافة إلى ال٣ دولارات التي من المرجح أن تغرّمها مصارفهم. لذلك فإن سحب ورقة نقدية بقيمة ٢٠ دولاراً يمكن أن تكلف ٦ دولارات، أي ٣٠٪ من الرسوم الإضافية.

"ما يحدث هو أن الأميركيين، غير المتعاملين مع البنوك، يكون لديهم حساب مصرفي، ولكن بسبب الأرصدة الهامشية، وعدم كفاية الأموال،

والسحب المالي الزائد، تقرر البنوك إغلاق حسابهم"، تقول شارلين كروويل، مديرة التوعية للأفارقة الأميركيين واللاتينيين في "مركز الإقراض المسؤول" (Center for Responsible Lending).

"متوسط رسوم السحب المالي الزائد (overdraft) هو ٣٤ دولاراً"، تضيف. مؤكدة على أنه "بالنسبة إلى الشخص الذي لم تكن لديه أي وسادة مالية في المقام الأول، فإن إحتمال حصوله على غرامة هو أمر مرتفع جداً".

هذا الوضع يدفع المستهلكين للجوء إلى مُقرضين غير مصرفيين، مثل متاجر صرف الشيكات، ومقرضو الدفع اليومي، ومقرضو الإنترنت، ومحلات الرهن، التي كلها تفرض أسعار فائدة باهظة، والتي غالباً ما تملكها أو تموّلها البنوك التي تمنحها الغطاء. كما أنها تستفيد من إختلاف قوانين الربا بين الولايات الأميركية حيث لا يوجد فيها حدّ لمعدل الفائدة الذي يمكن أن يغرّموه. "تميل الولايات التي تتمتع بإرتفاع أو لا حدود لمعدل الفائدة إلى أن يكون لديها أعلى نسبة من متاجر قرض الدفع اليومي بالنسبة إلى الفرد الواحد، والولايات التي تملك حدود معدل أقل للفائدة تميل إلى أن تكون لديها متاجر دفع يومي أقل، مع خدمة كل متجر لعدد أكثر من الزبائن"، وفقاً لتقرير ٢٠١٤ الصادر عن بنك الإحتياطي الفيديرالي في سانت لويس. وربما ليس من المستغرب، "في الولايات التي لديها فائدة أعلى أو لا حدود لمعدل الفائدة، فإن المقرضين يغرّمون المقترضين رسوماً أعلى بكثير".

يتم الإعلان عن هذه المنتجات بإعتبارها وسيلة للمستهلكين لتغطية نفقات طارئة لمرة واحدة، أو للعاملين الذين لديهم مصادر دخل غير منتظمة لملء الثغرات. ومع ذلك، تشير البحوث إلى أن المال ينتهي إلى الإستخدام في النفقات المتكررة الأساسية مثل المواد الغذائية والايجارات وليس من أجل الإحتياجات الطارئة لمرة واحدة، ويجعل إرتفاع معدلات الفائدة السداد باهظاً، الأمر الذي يترك المُقترضين في فخ الديون الذي يصبح من الصعب الخروج منه. ويعتمد المُقرضون بشكل واضح على هذا النموذج، وهم على أهبة الاستعداد لتقديم قروض جديدة على الفور، بأسعار فائدة باهظة بالمثل، عندما لا يستطيع المقترضون دفع مبلغ الدين الأصلي.

وزير الخزانة الأميركي جاك ليو: الخدمات المالية لا تصل إلى الجميع

"على الرغم من تسويقها على أنها وسيلة لتلبية إحتياجات قروض قصيرة الأجل، فإن العديد من المستهلكين يستخدام قروض الدفع اليومي للتعويض عن النقص المستمر للتدفق النقدي"، كما وجد تقرير بنك الإحتياطي الفيديرالي في سانت لويس. متابعاً: "ما يقرب من ٧٠ في المئة من زبائن المرة الأولى يتحوّلون إلى هذه القروض لدفع نفقات مثل المرافق، والإيجار، والرهن العقاري، أو مدفوعات بطاقات الائتمان".

على هذه الخلفية، تقول كروويل، "إنه من السهل جداً أن ينتهي الأمر مع طن من الديون وتتساءل كيف حدث هذا".

حدث ذلك حسب تصميم محدد، ولم يكن حادثاً.

يبدو أن البنوك نفسها هي التي قطعت علاقتها مع المستهلكين ذوي الدخل المنخفض ودفعتهم بعيداً، وليس العكس. إن شارع المال "وول ستريت" لا يمنح قروضاً للفقراء – على الأقل ليس بشكل مباشر. لكن البنوك الكبيرة، كما تبيّن، تقف وراء المؤسسات غير المصرفية المُفترِسة، والمُقرِضين ذوي التكلفة العالية الذين ينهشون ويبتزون المجتمعات الفقيرة

ويمكن أن يصبح هذا الأمر مشكلة متزايدة لجيل الشباب الذي يتذكر الكساد العظيم وأزمة ٢٠٠٨ المالية جيداً. وهذا يجعله متشككاً عموماً بالبنوك، وسوق الأوراق المالية، والعناصر التقليدية الأخرى للنظام المالي. الواقع أن دراسة حديثة من شركة المحاسبة المعروفة "برايس ووترهاوس كوبرز"، وجدت أن ٤٢ في المئة من جيل الألفية قد إستخدموا "الخدمات المالية البديلة"، كمكاتب الرهن أو مقرضي الدفع اليومي. ومن الجدير بالذكر أن قروض الدفع اليومي غالباً ما تتطلب فتح حساب "شيكات" بنكي. هذا هو ما يجعلها جذابة للمستثمرين – الوصول المباشر إلى أموال المقترض يعني أن الدفع مضمون تقريباً. وفي كثير من الأحيان، يجبر هذا الوضع المُقترضين على الحصول على قروض جديدة فقط لتغطية الديون القديمة.

وبشكل مذهل يقول تقرير بنك الإحتياطي الفيديرالي في سانت لويس: "هناك ما يقرب من ٢٠،٠٠٠ مقرض واجهة، أي بمعدل ٦،٣ متاجر للدفع اليومي لكل ١٠٠،٠٠٠ شخص". وعلى سبيل المقارنة، كان هناك ١٤،١٥٧ مطعماً ل"ماكدونالدز" في الولايات المتحدة في العام ٢٠١٢، وفقاً للتقرير.

"لم أكن أعرف أن هناك أي شيء آخر في الولايات المتحدة أكثر عدداً من مطاعم ماكدونالدز، بما في ذلك الناس وحبات الرمل"، قال الممثل الكوميدي جون أوليفر ممازحاً في برنامجه في آب (أغسطس) ٢٠١٤. "إن قروض الدفع اليومي هي رقائق البطاطا المالية المضرة حيث لا يمكن أن يكون لديك واحدة فقط، وهي مؤذية ورهيبة بالنسبة إليك". ثم تحوّل البرنامج إلى إعلان ل"آيس" مقرض الدفع اليومي الذي يقول أنه "سيكون هناك" لمساعدة المقترضين غير القادرين على السداد. والذي علق عليه أوليفر من دون تكلف: "القرف عليك لأنك لن تكون هناك لمساعدتهم. إن نموذج أعمالك التجارية يعتمد على ذلك".

السؤال هنا: ماذا يفعل المنظّمون الأميركيون بالنسبة إلى المُقرضين الذين يتغذون من الفقراء ويبتزّونهم مع هدف مباشر يكمن في محاصرتهم في فخ الرسوم المحمومة للديون؟ ليس كثيراً. إن قانون "دود-فرانك" للإصلاح المالي في ٢٠١٠ أنشأ مكتب الحماية المالية للمستهلك، ومنحه تفويضاً لتنظيم مقرضي الدفع اليومي. وقد أصدر هذا المكتب مسودة إقتراح في آذار (مارس) من العام الماضي، لكنه لم ينفذ حتى الآن أياً من التنظيمات.

في الشهر الفائت، قال مسؤول كبير في مكتب الحماية المالية للمستهلك في شهادته أمام الكونغرس أن القواعد الإتحادية الجديدة للحصول على قروض الدفع اليومي المرتفعة الفائدة ستتوقف عن وضع سقف لأسعار الفائدة. "لن نضع سقفاً للربا وحدوداً لسعر الفائدة على هذه القروض أو أي منتج آخر"، قال نائب مدير مكتب الحماية المالية للمستهلك بالوكالة ديفيد سيلبرمان في جلسة إستماع في مجلس النواب. "نحن لم نفكر بذلك كما أننا لن نفعل ذلك"، مؤكداً.

الواقع أن الوضع لم يتغيّر كثيراً على الرغم من الأزمة المالية التاريخية التي أصبحت واضحة وبارزة للمرة الأولى من خلال الإقراض السيئ الممنوح للأميركيين ذوي الدخل المنخفض. في كتابه "القصير الكبير"، نقل المؤلف مايكل لويس عن لسان المحلل في شارع المال "وول ستريت"، ستيف إيسمان، قوله في أوائل العقد الفائت: "لقد أدركت الآن أن هناك صناعة كاملة، تُدعى التمويل الإستهلاكي، التي كانت قائمة في الأساس لسلب الناس".

إذا كانت البنوك الكبرى تريد مساعدة الفقراء، فإن هناك العديد من الطرق التي يمكنها القيام بها. وتقول سوزان ينستوك، مديرة مبادرة الخدمات المصرفية للمستهلك في "صناديق بيو الخيرية": "إن حدّ وتوضيح رسوم السحب الزائد وغيره من الرسوم، حيث الكثير منها خفي أو مخفي، التي تدفع بالأسر بعيداً من النظام المصرفي في المقام الأول ستكون خطوة كبيرة إلى الأمام".

إن التفاهات حول الوصول إلى حلقة غير المتعاملين مع البنوك تبدو جوفاء نظراً إلى دور "وول ستريت" في التمويل، وأحياناً مشاركته بنشاط في ممارسات الإقراض البديلة الربوية. إن الإشارة الى الناس أو المجتمعات التي ليست لها صلات بالنظام المصرفي كغير المتعاملين مع البنوك أو المبعدين من المصارف ليس هو فقط سوء إستخدام كسول من مصطلحات الصناعة، فهو أيضاً وسيلة خفية وغير مفيدة جداً لإلقاء اللوم على الضحية. بعد كل شيء، يجب على الناس الذين لا يملكون سيارات أن يُسمّوا على هذا الأساس غير المتعاملين مع السيارات أو المُبعدين عن السيارات؟ دعونا لا نعطي صناعة السيارات أي أفكار!!!

مصرف "ويلز فارغو": رسالة واضحة لجذب الفقراء إلى الفخ

من الآبار

قطر: ميزة مهمة لتحويل الغاز إلى سوائل

ينبغي أن يساعد إرتفاع الطلب، وتوسيع مجموعة منتجات وتطبيقات جديدة مبتكرة لمنتجات تحويل الغاز إلى سوائل، قطر على الحفاظ على نموها في صناعة تحويل الغاز إلى سوائل، على الرغم من مسار إنخفاض أسعار المحروقات التقليدية.

في حين أنها تجذب علاوة سعرية بالمقارنة مع مشتقات النفط الخام المماثلة، فإن منتجات تحويل الغاز إلى سوائل أثبتت على أنها بديل شعبي في السوق بفضل مزايا الأداء، ونقائها الكيميائي، والخصائص الصديقة للبيئة.

ومع ذلك، فإن زيادة المنافسة لديها القدرة على تآكل بعض من حصة قطر لتسييل الغاز في السوق في المدى الطويل.

الواقع أن قطر قد رسخت مكانتها بإعتبارها الدولة الرائدة عالمياً في صناعة تحويل الغاز إلى سوائل، خالقةً مجموعة من الوقود السائل من الغاز الطبيعي، والتي يتم تحويلها إلى سلسلة أطول من المنتجات النفطية البارافينية للغاية. وتشمل المنتجات النهائية الديزل، والكيروسين، وزيت الأساس للتشحيم، والمدخلات اللازمة لإنتاج البتروكيماويات، ومواد التنظيف.

ومن المعلوم أن منتجات تحويل الغاز إلى سوائل هي عديمة الرائحة وخالية من الكبريت وغيرها من الشوائب التي توجد عادة في البدائل التي تعتمد على النفط الخام. كما أنها أرق، مما يساعد على تقليل الإحتكاك ومنع تراكم الملوثات والتلبد على الآلات.

لدى قطر مرفقان رئيسيان لتحويل الغاز إلى سوائل بسعة مجتمعة تبلغ أكثر من ١٧٠،٠٠٠ برميل يومياً. وواحدٌ من المرفقين، "أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل" (ORYX GTL)، يستخدم تكنولوجيا معالجة درجات الحرارة المنخفضة التي طورتها شركة الطاقة والكيماويات في جنوب أفريقيا "ساسول"، والتي تدير المشروع بالإشتراك مع شركة قطر للبترول.

منشأة قطر الأخرى، "لؤلؤة لتسييل الغاز إلى سوائل"، تستخدم تكنولوجيا تملكها شركة "شل" وتم تقييمها وتصنيفها كأكبر محطة لتحويل الغاز إلى سوائل في العالم، حيث تنتج ١٤٠،٠٠٠ برميل يومياً، أو أكثر من ٨٠٪ من الناتج الإجمالي لتحويل الغاز إلى سوائل في البلاد.

ووفقاً لروب شيروين، المدير العام ونائب رئيس شركة شل قطر، فإن ٢٠١٦ ستكون السنة الثانية على التوالي حيث ستؤدي أنشطة الصيانة الروتينية المخطط لها في النصف الأول من العام إلى إنخفاض إنتاج "لؤلؤة" إلى النصف لفترة من الزمن.

والأداء القوي لقطاع الصناعات التحويلية في دولة قطر في الربع الثالث من العام ٢٠١٥ أبرز وأكد إرتفاع مساهمة تحويل الغاز إلى سوائل في الإقتصاد الأوسع.

كانت القيمة الإجمالية المضافة الحقيقية في القطاع ٤,٣٪ في الربع على أساس الربع السنوي، مدفوعةً في جزء كبير من إنتاج تحويل الغاز إلى سوائل، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مقارنة مع نمو في الربع على أساس الربع السنوي يبلغ ٢,٨٪ في الإقتصاد الأوسع .

وبينما ستنخفض المساهمة الإسمية لتحويل الغاز إلى سوائل هذا العام مع تراجع أسعار الطاقة والإغلاق الجزئي لمشروع لؤلؤة، فإن كلاً من الطلب وعرض قيمة تحويل الغاز إلى سوائل سيظل قوياً، وفقاً لشيروين الذي يضيف: "تتمتع منتجات تحويل الغاز إلى سوائل بميزة أنها تباع في سوق عالمية تنمو بإستمرار".

فيندا فيلاكازي، رئيس شركة "ساسول" لتحويل الغاز إلى سوائل، الذي يدير العمليات في قطر ونيجيريا وأوزبكستان، وافق على أن الطلب على منتجات تحويل الغاز إلى سوائل من غير المرجح أن يتأثر بشكل كبير من إضطراب السوق، وقال: "في التطبيقات التي يتم إستخدامها، أثبت تحويل الغاز إلى سوائل أنه مفيد بالنسبة إلى الأثر البيئي والنوعية". مضيفاً: "نحن لا نتوقع أن تتأثر سوق تسييل الغاز القطرية في مستويات الانتاج الحالية بشكل كبير من قبل قوى السوق الأوسع".

وعلى الرغم من المرونة التي برهنتها، فإن صناعة تحويل الغاز إلى سوائل في قطر من المرجح أن تواجه منافسة متزايدة في السنوات المقبلة من المنتجين الجدد الذين يحرصون على الاستفادة من الطلب العالمي المتزايد.

في أواخر كانون الاول (ديسمبر) أعلنت شركة أرامكو السعودية عن خطط لتطوير مجمع رئيسي للغاز الصناعي في جازان، تبلغ قيمته ٢,١ مليار دولار والذي يتضمن مصنعاً لتحويل الغاز إلى سوائل من المقرر إفتتاحه في العام ٢٠١٧.

في أمكنة أخرى، في نيجيريا يقترب مصنع لتسييل الغاز من الإنتاج الكامل، وتم إختيار مرفقين على نطاق أصغر في أميركا سيبدأ بناؤهما في وقت لاحق من هذا العام. ويجري أيضاً إستكشاف مشاريع أخرى لتحويل الغاز إلى سوائل في موزامبيق وأوزبكستان.

في هذه الأثناء، يستعد المنتجون لإستيعاب عودة إيران إلى سوق الطاقة الدولية. ويسعى قادة الجمهورية الإسلامية بنشاط إلى جذب الإستثمار الأجنبي إلى صناعة النفط والغاز النائمة لديها، وذكر بعض المعلومات بأن البلاد لديها خططاً لبناء محطة تجريبية لتسييل الغاز في جزيرة قشم. ومن المتوقع أن تأتي على خط الإنتاج في العام ٢٠١٨، مع إنتاج أولي يبلغ ٣٠٠٠ برميل يومياً، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام المحلية.

في حين أن الإنتاج المُثبت الأولي سيكون جزءاً صغيراً بالنسبة إلى إنتاج تحويل الغاز إلى سوائل في قطر، فإن إيران لديها القدرة على توسيع قدراتها الخاصة - ومثل جيرانها في الخليج، تملك مواد خام وافرة لتزويد القطاع.

ومع ذلك، من المتوقع أن تواصل قطر الإستفادة من هيمنتها الثابتة في السوق العالمية، بعدما إستثمرت بشكل مكثف في مرحلة تطوير رأس المال الكثيف، والذي من شأنه أن يعزز مكانتها كمورد على خلفية إرتفاع الطلب على منتجات ممتازة لتحويل الغاز إلى سوائل.

الدوحة - هاني مكارم

سكان غزة يستنجدون بالشمس للتغلب على إنقطاع الكهرباء

يلجأ سكان غزة إلى الشمس بشكل متزايد لتوفير إحتياجاتهم من الطاقة، وذلك في مواجهة أزمة إنقطاع التيار الكهربائي لفترات تتراوح بين ٨ و١٢ ساعة يومياً.

ولا يقتصر السبب على أن اللوحات الشمسية أقل تكلفة في المدى البعيد، ويمكن الإعتماد عليها بصورة أكبر، لكنها في بعض الحالات - كما هي بالنسبة إلى تامر البرعي- أصبحت أساسية للبقاء على قيد الحياة. وقال البرعي (٤٠ عاماً) الذي عانى من إضطرابات حادة في النوم أثرت على تنفسه وإحتاج إلى إستخدام أسطوانة أوكيسجين للتنفس أثناء الليل: "بالنسبة إلي، الطاقة لا تتعلق فقط بالإضاءة أو الترفيه. إنها مسألة حياة أو موت". إعتاد البرعي دفع نحو ١٨ ألف شيقل (٤٦٠٠ دولار) كل عام لتوفير إمدادات الوقود لتشغيل مولد يساعد على تجنب إنقطاع الكهرباء في الليل أو النهار. والآن صار يعتمد على اللوحات الشمسية التي تساعده على خفض التكلفة في المدى البعيد. وأضاف: "دفعت خمسة آلاف دولار لتمديد طاقة شمسية لكل إستخدامات البيت وهذا يوفر لي راحة تمتد لسنوات". قبل ثلاث أو أربع سنوات لم يكن بوسع كثير من سكان قطاع غزة البالغ عددهم قرابة مليوني نسمة مجرد التفكير في اللوحات الشمسية، لكن خلال العامين الماضيين ومع انخفاض أسعار تلك اللوحات أصبح الأمر أكثر يسراً. فالمدارس والمستشفيات والمتاجر والبنوك وحتى المساجد بدأت بتركيب لوحات فوق أسقفها في مختلف أنحاء القطاع الذي تعرض لأضرار بالغة في العام ٢٠١٤ بسبب الحرب.

"توتال" تشتري النفط من إيران

قال رئيس قسم الاستكشاف والتنقيب للشرق الأوسط في "توتال" ستيفان ميشيل ان "الشركة النفطية الفرنسية بدأت تنفيذ الاتفاق الذي وقعته مع إيران في شباط (فبراير) إذ اشترت الحمولة الأولى البالغة ٢٠٠ ألف برميل يومياً. ولفت في حديث صحافي إلى أن الشركة وقعت خلال زيارة الرئيس حسن روحاني إلى فرنسا مذكرة تفاهم للحصول على معطيات تتيح لها تقويم المشاريع التي قد ترغب في المشاركة فيها ومن بينها مشاريع لإنتاج الغاز.

وعن عائق العقوبات المالية الأميركية للعمل في إيران قال ميشيل: "هناك بعض العقوبات التي رفعت بعد الاتفاق مع إيران حول الملف النووي وبقي بعضها، والآن عدنا إلى الوضع الذي كان بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ حين كنا نشتري الخام الإيراني والمشتقات، والآن نفعل ما كنا نفعله حينها".

وتابع: "هناك أمر آخر وهو قرار الاستثمار الذي يتطلب تمويلاً وهو ليس مطروحاً، فنحن الآن نشتري النفط الخام فقط. أما بالنسبة إلى المشاريع فلم نصل بعد إلى قرار حول إختيار المشاريع وتمويلها، وبالنسبة إلى تجارة النفط مع إيران، تمنعنا العقوبات من استخدام الدولار، لكن يمكننا إستخدام اليورو".

ستيفان ميشيل

ورداً على سؤال عن المشاريع التي يمكن ان تنفذها "توتال" في إيران هذه السنة، أكد وجود مشاريع جديدة وقال: "مسألة الدخول في مشاريع تحتاج إلى وقت أطول".

وعما إذا كانت إيران تستطيع ان تزيد إنتاجها أكثر من نصف مليون برميل يومياً بحلول الخريف، قال: "وحدهم الإيرانيون يعرفون ذلك لأنهم يعملون لتطوير الحقول وهم يعرفون مدى القدرة الإنتاجية للحقول".

بإيجاز

دعا وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي الدول المنتجة للنفط داخل وخارج "منظمة الدول المصدرة للنفط" (أوبك) إلى تجميد انتاجها عند مستويات كانون الثاني (يناير) الماضي لتحقيق التوازن في السوق.

وقال المزروعي إن بلاده "لن تسير خارج السرب وستسير مع الجميع وتدعم رأي الغالبية في أي قرار يتم اتخاذه لتحقيق التوازن في السوق".

ونقلت "وكالة أنباء الإمارات" (وام) عن الوزير قوله: "إنني أؤمن بأن الأسعار الحالية ستجبر الجميع على تجميد الانتاج"، مؤكداً أن تجميد الانتاج لم يعد خياراً وإنما بات مسألة ضرورية يتعين على الجميع الإلتزام بها.

❖❖❖

أفادت وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان العراق أن متوسط صادرات النفط من شمال العراق إنخفض إلى ٣٥٠,٦٧ ألف برميل، بسبب تعطل خط الأنابيب الذي ينقل الخام إلى تركيا. وأكدت بأن إجمالي إيرادات الإقليم من صادرات النفط الخام بلغ في شباط (فبراير) ٣٠٢,٩ مليون دولار، اي أقل من نصف المبلغ اللازم لتغطية أجور العاملين في الحكومة ويبلغ ٨٩٠ مليار دينار عراقي (٧٦٠ مليون دولار). وخصص الإقليم ٧٠,٩ مليون دولار من إيرادات صادرات النفط في شباط (فبراير) للمنتجين الذين تدين لهم الحكومة بمبالغ كبيرة.

❖❖❖

قال وزير الاقتصاد الإيراني علي طيب نيا أن مبيعات بلاده من النفط ستصل إلى مليوني برميل يومياً "قريباً" في وقت تعزز إيران الإنتاج بعد رفع العقوبات عنها. ونقل موقع معلومات وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت (شانا) عن الوزير قوله: "بعد إتخاذ الخطوات المناسبة وعقب عودة إيران إلى سوق النفط، يُتوقع أن تعود مبيعات النفط الإيرانية قريباً إلى مستوى المليوني برميل يومياً".

❖❖❖

أعلن رئيس أرامكو السعودية كبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين الناصر أن المملكة حققت قفزات تنموية كبرى جعلتها تأتي في مصاف أكبر ٢٠ إقتصاداً عالمياً، مبيناً أن صناعة النفط والغاز كانت مرتكزاً أساسا لهذا النمو، لافتًا النظر إلى أن قطاع التنقيب والإنتاج كان دوره المحوري في المكانة العالمية الرائدة التي حققتها المملكة في صناعة النفط والغاز، وأن المملكة هي أكبر مصدِّر للنفط الخام في العالم، وتسهم تلك الصادرات بالنسبة الأكبر من الدخل الوطني.

إنخفاض أسعار النفط والعجز في الموازنة قادا إلى التغيير

السعودية: تَحوُّلٌ في إستراتيجية الطاقة له تداعيات على القطاع الصناعي

القرار السعودي في أواخر العام ٢٠١٥ برفع أسعار الغاز والمدخلات الأخرى المحلية لها تداعيات في جميع أنحاء الاقتصاد، ولكنها ستكون لها فوائد في المدى الطويل كما يفيد التقرير التالي:

الرياض - سمير الحسيني

الوتيرة المسعورة لإعلانات سياسة الطاقة التي عرفتها المملكة العربية السعودية في الأسابيع الاخيرة كانت مهمة وحتى زلزالية، لكن مع ذلك لم يُعطها الإعلام ما تستحق من تغطية. في أوائل كانون الثاني (يناير)، مع تلهف أسواق النفط وإنتظارها لتقارير عن خطط لتعويم بعض الأسهم في شركة أرامكو السعودية، لم يكن هناك إلّا إهتمام قليل نسبياً في خطوة مهمة موازية أُطلقت في أواخر كانون الاول (ديسمبر) الفائت.

لقد أعلنت حكومة الرياض في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥ سلسلة من الإصلاحات ذات صلة بإعانة ودعم الوقود، بما في ذلك رفع أسعار البنزين والديزل والكهرباء و- ربما الأكثر أهمية - زيادة أسعار المبيعات المحلية للغاز الطبيعي.

وقد رُفع هذا الأخير من ٠,٧٥ دولار إلى ١,٢٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، كما زاد سعر "الإيثان"، المادة الخام الرئيسية التي تلقم البتروكيماويات، إلى ١,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بزيادة أكثر من ١٠٠ في المئة على السعر الثابت منذ عقود الذي يبلغ ٠,٧٥ دولار.

مع ذلك، فإن هذه التغييرات التي دخلت حيّز التنفيذ في بداية العام ٢٠١٦، من المتوقع أن تجني المملكة من ورائها فوائد جوهرية. لقد شكّل دعم البترول نحو ٨٠ في المئة من فاتورة الدعم السنوي في السعودية في العام الماضي، وفقاً لصندوق النقد الدولي، مكلفاً ٣,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي. وترى شركة جدوى للإستثمار المحلي أن دعم الطاقة الإجمالي قد كلّف ٦١ مليار دولار في العام الفائت، مع بلوغ كلفة الديزل ٢٣ مليار دولار من هذا المبلغ.

الواقع أن خفض الدعم هو جزء من تحرك أوسع يهدف إلى تضييق عجز الموازنة في المملكة، والذي وصل إلى حوالي ٣٦٧ مليار ريال (٩٧,٨ مليار دولار) في العام الفائت، أي ما يعادل تقريبا ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى موازنة هذا العام إلى تضييق الفارق الى ٣٢٦ مليار ريال (٨٦,٩ مليار دولار)، على الرغم من أن أي إنخفاضات أخرى في أسعار النفط يمكن أن تجعل هذا الأمر صعب المنال.

وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر الشهر الماضي، فإن الإقتصاد السعودي سينمو بنسبة ١,٢٪ في العام ٢٠١٦، وهو أبطأ معدل للنمو منذ العام ٢٠٠٢ وأقل من نصف نسبة ال٣,٤٪ التي سُجّلت في العام ٢٠١٥.

لقد قاد إرتفاع تكاليف المدخلات، جنباً إلى جنب مع الأسواق العالمية الأكثر تقلباً، الشركات الصناعية في المملكة إلى خفض مصروفات التشغيل. وبعدما سجّلت إنخفاضاً بنسبة ٢٩٪ في العام على أساس سنوي في أرباح الربع الاخير من العام الماضي، فقد أعلنت شركة البتروكيماويات العملاقة "سابك" تدابير وخطط لتحسين الكفاءة في مصانعها لخفض التكاليف.

على أقل تقدير، ينبغي على التغييرات الأخيرة أن توفّر على خزانة الدولة مبلغاً كبيراً سنوياً. خذ أسعار الفناء. تحت غطاء إنخفاض أسعار النفط، الذي عزل مستخدمي السيارات عن التأثير الكامل لإرتفاع الأسعار، فقد وضعت الحكومة تغييرات شهدت زيادة بنسبة ٥٠ في المئة في أسعار البنزين ٩٥ أوكتان ذي الجودة العالية، وبزيادة ٦٦ في المئة على البنزين ٩١ أوكتان الأقل جودة، وزيادة بنسبة ٧٤ في المئة على أسعار وقود الديزل. وقد إستهدفت رسوم الكهرباء بشكل أكثر حدة الأغنياء السعوديين الذين يشكلون أكبر المستهلكين للطاقة، وينبغي على الغالبية العظمى من السعوديين عدم مواجهة أي زيادات في فواتيرها.

وقد وضع المسؤولون الحكوميون هذه الإصلاحات ضمن خطة خمسية لإنشاء إقتصاد منتج أكثر كفاءة. على هذا النحو، فإن الآثار ليست فورية بالضرورة. ووفقاً لوكالة التصنيف الدولية "موديز"، إن الوفورات التي ستحققها دول مجلس التعاون الخليجي من زيادة أسعار الوقود من المرجح أن تكون صغيرة - في المتوسط نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس في العام ٢٠١٦. وحتى لو إختارت الحكومات ربط أسعار الوقود بأسعار النفط العالمية، فإن المكاسب ستكون أقل بكثير من العجز المالي المتوقع للدول الخليجية العربية والمقدر بـ١٢,٤ في المئة.

"إن التحركات الأخيرة لدعم الإصلاح تشير إلى إرادة سياسية لمعالجة الآثار الضارة لإنخفاض أسعار النفط على الموازنات. ومع ذلك، فإنها لا ترقى إلى حجم الإصلاح الإقتصادي والمالي المطلوب لتحقيق التوازن في الموازنة"، يقول ماتياس أنغونين، المحلل في وكالة "موديز".

ومع ذلك تقول "موديز" أن هذه الإصلاحات في أسعار الوقود وخفض النفقات الجارية تعزز مالية الحكومة التي تراجعت بسبب إنكماش سعر النفط العالمي، في الوقت الذي تحدّ من التشوّهات الإقتصادية الكلية.

"إن إعادة تشكيل أوسع لأسعار الطاقة – الآخذة في الإعتبار إصلاحات الطاقة كجزء من تحوّل أوسع بكثير للإقتصاد السعودي - بدلاً من الحجم الفعلي لزيادات الأسعار، هي الأكثر أهمية"، يقول جوستين دارجن، خبير الطاقة الدولية في أوكسفورد (بريطانيا).

"وقد أشارت هذه الإصلاحات إلى أن عصر الدعم يتم إعادة تشكيله، مما يشكل تحديا للرأي القائل بأن دول الخليج لن تجري مثل هذه التغييرات خوفاً من الإخلال بالعقد الإجتماعي وإغضاب مواطنيها. من ناحية السعودية، إنه تغيير هائل، ونحن نرى أن غالبية منتجي الطاقة في المنطقة تقوم بإصلاح أنظمة الدعم لديها"، كما يضيف.

من جانبها، تتوقع وكالة الطاقة الدولية تحقيق مكاسب في المدى الطويل من هذه الخطوة، حيث أن خفضاً للدعم يجعل الصناعة السعودية أصغر حجماً وأكثر تنافسية.

"من المرجح أن يكون الأثر في المدى البعيد على المملكة العربية السعودية إيجابياً، مع تحسن أرصدة الحكومة وتخصيص الموارد يصبح أقل تشوهاً"، أفادت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها في كانون الثاني (يناير).

ووفقاً لمسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يكون للتضييق المالي السعودي "تأثير ملطّف في النمو غير النفطي"، على الرغم من أن هذه التخفيضات يمكنها في نهاية المطاف تعزيز الإقتصاد في المديين المتوسط والطويل.

"هذا التوحيد، جنباً إلى جنب مع غيره ◄◄

أعلنت حكومة الرياض في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥ سلسلة من الإصلاحات ذات صلة بإعانة ودعم الوقود، بما في ذلك رفع أسعار البنزين والديزل والكهرباء و- ربما الأكثر أهمية - زيادة أسعار المبيعات المحلية للغاز الطبيعي

شركة "أرامكو" السعودية: الإعلان عن تخصيص بعضها حجب خبر الإصلاحات

من التدابير التي تم الإشارة إليها في مجال الخصخصة وإعادة هيكلة الإقتصاد، ينبغي أيضاً أن تضع الأساس لنمو أقوى"، قال أحمد.

هناك رابحون وخاسرون واضحون من التغييرات في سعر الغاز الطبيعي، على الرغم من أن هذا الأمر ليس بالضرورة جلياً وواضحاً على الفور. في المخطط الكبير للأشياء، إن زيادة دولار واحد في أسعار الغاز ليست كبيرة، وليس من المرجح أن تغير مادياً في الإقتصاد مثل أن ذلك سيشجّع شركات النفط العالمية على العودة وإستكشاف المزيد من الغاز المحاصر في صحراء الربع الخالي غير المضياف، كما فعل البعض للحصول على مكافأة ملحوظة في منتصف القرن العقد الفائت.

الواقع أن رفع سعر البيع المحلي لن يحوّل المملكة السعودية على الفور إلى مسرح إزدهار للصخر الزيتي الأميركي. "في المملكة العربية السعودية، إن تكلفة إنتاج الغاز الصخري سوف تكون أكثر أو أقل كما في الولايات المتحدة"، يقول دارجين. مضيفاً: "لكن الدول تتبنى إستراتيجيات مختلفة. في السعودية يبحث المسؤولون عن مشاريع مشتركة مع الشركات الأميركية التي تقوم بتصنيع تكنولوجيا الصخر الزيتي".

وعلى الرغم من ذلك، سيكون هناك بعض الخاسرين. فعلياً، سيكون على منتجي المصب الذين يواجهون ضربات مالية ضخمة مواجهة نتيجة إرتفاع أسعار الغاز أيضاً. إن تقديرات أرباح الشركات السعودية قد كشفت في أوائل كانون الثاني (يناير) الفائت أن شركات البتروكيماويات هي أكبر الضحايا. تتوقع "سابك" المملوكة للدولة زيادة خمسة في المئة في الشركة التابعة لها "شركة الأسمدة العربية السعودية"، مما يشير إلى زيادة التكلفة السنوية ثمانية في المئة. كم تتوقع شركة التصنيع الوطنية بأن تحلق التغييرات من الموازنة حوالي ٥١ مليون دولار من أرباحها، الأمر الذي وصفه الرئيس التنفيذي للشركة مطلق المريشد بأنه "ضربة كبيرة".

الواقع أن الزيادات في الأسعار التي أُعلنت في أواخر كانون الاول (ديسمبر) الفائت على الطاقة والمياه ومجموعة من المدخلات الأخرى، من المتوقع أن ترفع تكاليف التشغيل بنسبة تصل إلى ٨٪ لبعض أكبر الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. وقد تم الإعلان عن خطوات مماثلة من جانب البحرين وعُمان في منتصف

الملك سلمان بن عبد العزيز:
إصلاح قطاع الطاقة له فوائد في المدى البعيد

كانون الثاني (يناير) الفائت.

ويجمع أكثر الخبراء على أن الخسائر ينبغي أن تُمحى من خلال السعي إلى تحقيق أكثر لأهداف إقتصادية طويلة الأجل على نطاق واسع. ويقول دارجين أن "المملكة العربية السعودية قد أشارت إلى أنها تقوم بإجراء إصلاحات إقتصادية واسعة النطاق، حيث أن دعم الطاقة هو جزء فقط منها. وهذا سيجعل الإقتصاد الكلي أكثر حيوية وديناميكية، كما أنه يشكل رؤية طويلة الأجل، وليس ربحاً سريعاً".

في هذه العملية من النمو، يقول دارجين، إن صنّاع السياسة السعودية يحاولون خلق لاعبين من الدرجة الاولى في البتروكيماويات السعودية، الذين

شكّل دعم البترول نحو ٨٠ في المئة من فاتورة الدعم السنوي في السعودية في العام الماضي، وفقاً لصندوق النقد الدولي، مكلفاً ٣٠٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي. وترى شركة جدوى للإستثمار المحلي أن دعم الطاقة الإجمالي قد كلّف المملكة ٦١ مليار دولار في العام الفائت، مع بلوغ كلفة الديزل ٢٣ مليار دولار من هذا المبلغ

إعتادوا على أسعار جذابة جداً للمواد الخام، أكثر قدرة على المنافسة عالمياً. "إن هذا الأمر سيؤذي في البداية لأن الكثير من هؤلاء المستهلكين الصناعيين الكبار سيكون عليهم العمل بطريقة أكثر صعوبة بكثير. ولكن في نهاية المطاف، ينبغي أن يصبحوا لاعبين أكثر قوة من خلال إمتصاص إرتفاع أسعار الوقود حيث سيصبحون أكثر كفاءة". وخلافاً لمصر، التي أدخلت زيادات كبيرة على أسعار الطاقة المحلية في برنامج "الإنفجار الكبير"، فقد إتبعت الرياض نهجاً محافظاً؛ نهجٌ تدريجي بطيء أكثر إنسجاماً مع العقلية المحلية. لكن هنا لا ينبغي الخطأ، إن النتيجة النهائية تتمثل في ضمان صناعة ذات قيمة مضافة اكثر تنافسية والتي سوف يكون من المتوقع منها أن تجعل الشركات السعودية لاعبة تنافسية أبعد من حدود المملكة.

وعلى الرغم من إرتفاع تكاليف المواد الخام وزيادة المنافسة، سواء داخل المنطقة ومن المنتجين الصينيين، فإن شركات البتروكيماويات السعودية ما زالت تتمتع بميزة تنافسية.

وفقاً لـ"جي بي مورغان، فإن "البتروكيماويات السعودية ما زالت في الطرف الأدنى من منحنى التكلفة وميزتها التنافسية ما زالت سليمة".

في الواقع، على الرغم من إصلاحات الدعم، لا تزال تكاليف المدخلات بالنسبة إلى لاعبي الصناعة السعودية أقل من أسعار السوق الدولية. وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية، فقد إرتفعت أسعار البنزين من ٠,٤٥ ريال (٠,١٢ دولار) إلى ٠,٧٥ ريال (٠,٢٠ دولار) لكل ليتر من وقود ٩١ أوكتان، ومن ٠,٦٠ ريال (٠,١٦ دولار) إلى ٠,٩٠ ريال (٠,٢٤ دولار) لليتر الواحد من وقود ٩٥ اوكتان إعتباراً من ١١ كانون الثاني (يناير).

وتوقعت الوكالة بأن ترتفع أسعار ديزل النقل، والديزل الصناعي، والكيروسين بنسبة ٧٩٪، و٥٥٪ و١٢٪ على التوالي، وذلك كجزء من خطة ترشيد الدعم في المملكة لمدة خمس سنوات.

في حين أن إصلاحات الدعم قد خفف حدتها إلى حد ما إنخفاض أسعار النفط الخام، فإن المزيد من التخفيضات يمكن أن يجلب أسعار المواد الخام والوقود إلى مستوى أكثر إنسجاماً مع الأسواق الدولية. في غضون ذلك، سوف تكون الصناعة السعودية مضطرة الى التكيف مع التغييرات الأخيرة وشحذ قدرتها التنافسية

JTCE
JTCE
Le Nom Qu'il Faut Connaitre Au Maroc

JTCE Sarl est une société Marocaine des secteurs du bâtiment et travaux publics. Elle intervient dans la construction des bâtiments, des grands ouvrages et des infrastructures d'énergie (tertiaire, industriel, infrastructures)

Pour Plus D'information: 67 angle Boulevard Hassan 1er, Casablanca, Maroc
Tel: (212) 0664 501 319, Email: jtcesarl@gmail.com

محطة "بوشهر": قُصفت خلال الحرب العراقية الإيرانية

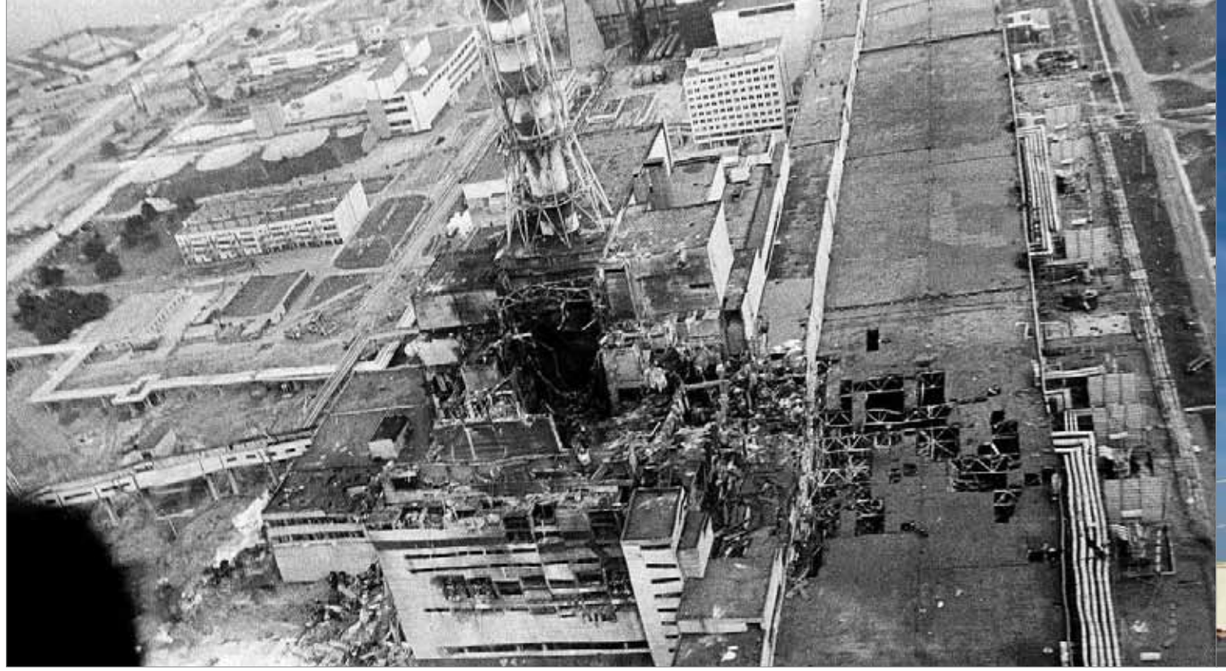

محطة تشيرنوبيل في روسيا: حادثة خضت العالم

لتلبية حاجاته المتزايدة في قطاع الكهرباء فهو يبحث عن حلّ غير ملوِّث

ما هو مستقبل الطاقة النووية في العالم العربي؟

فيما تسعى بلدان عدة في العالم العربي إلى تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة الكهربائية، تجد نفسها مضطرة للإستعانة بالطاقة النووية والموازنة بين فوائدها وتكاليفها المتنازع حولها.

بيروت - كارول نخلة*

أعلنت بلدانٌ عربية عدّة عن خططها لتبنّي الطاقة النووية كجزء من تنويع الطاقة في المستقبل. وتُعدّ الإمارات العربية المتحدة في الطليعة بين قريناتها لجهة بناء أول محطة عربية للطاقة النووية، لتصبح بذلك الدولة الأولى منذ سبعة وعشرين عاماً التي تبني مفاعلاً نووياً. وفيما تسعى هذه البلدان إلى تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة، فهي مضطرّة لأن تزن بين فوائد الطاقة النووية وتكاليفها المتنازَع حولها.

من المتوقع أن تُبنى محطات نووية جديدة في مختلف أنحاء العالم العربي على مدى العقد المقبل. وسيحظى مشروع موقع "براكة" في دولة الإمارات بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ ٥،٦ جيغاواط، كما يُتوقّع أن تبدأ الوحدة الأولى فيه بتوليد الكهرباء في العام ٢٠١٧، وأن تصبح الوحدة النهائية قيد العمل في العام ٢٠٢٠، حيث سيؤمّن مجموع الوحدات ربعَ حاجة البلاد تقريباً من الطاقة الكهربائية. وستحذو المملكة العربية السعودية حذو جارتها الخليجية في هذا المجال بإتباع خطّة نووية أكثر طموحاً، تشتمل على بناء ستة عشر مفاعلاً نووياً بحلول العام ٢٠٣٢، تفوق طاقتها الإنتاجية الإجمالية الـ١٧ ميغاواط (يُتوقّع أن تؤمّن ١٥ في المئة من حاجة البلاد من الكهرباء). ومن المُتوقّع أن يصبح المفاعل الأول قيد العمل في العام ٢٠٢٢. إضافةً إلى ذلك، وقّع الأردن إتفاقاً مع المؤسسة الروسية الحكومية للطاقة الذرية (روساتوم)، لإنشاء أول محطة للطاقة النووية في البلاد، بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٠٠٠ ميغاواط، ويُرجّح أن يبدأ تشغيلها في العام ٢٠٢٣. بدورها، وقّعت مصر أيضاً إتفاقاً مع "روساتوم" لبناء أربعة مفاعلات على مدى السنوات الاثنتي عشرة المقبلة، تبلغ الطاقة الإنتاجية لكلٍّ منها ١٢٠٠ ميغاواط. وتدرس كلٌّ من المغرب وتونس والجزائر، التي تُدير مفاعلَين بحثيَّين منذ أوائل تسعينات القرن الفائت في مدينتَي الدرارية وعين وسارة، خياراتها في هذا الصدد. أما الكويت وسلطنة عُمان وقطر، فقد ألغت خططها النووية في أعقاب حادث محطة "فوكوشيما دايتشي" للطاقة النووية في اليابان في العام ٢٠١١.

لم يُحسَم بعد الجدل الدائر حول الطاقة النووية. فعلى الصعيد العالمي، تجهد الطاقة النووية للحفاظ على وتيرة نموّها منذ أكثر من خمسين عاماً. وقد تدنّت شعبيتها غالباً – ولفترة طويلة – بسبب الحوادث النووية الكبرى. وعلى الرغم من التقدّم التكنولوجي، فإن التحدّيات لا تزال قائمة على مستويَي التكلفة والسلامة منذ أول إستخدام للطاقة النووية لأغراض سلمية في خمسيناتّ القرن الفائت. وكلّ حجّة تُساق لتأييد الطاقة النووية، ربما تدحضها حجّة أخرى مناهضة لها ومقنعة بالدرجة نفسها. لذا، يدور النقاش حول المسألة النووية في دورات عدّة، يكسبه تارةً مؤيّدو الطاقة النووية، ويربحه طوراً معارضوها، وهكذا دواليك، الأمر الذي يعيق إسهام الطاقة النووية في إجمالي الطاقة العالمية.

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدّيات وفرصاً فريدة حين يتعلّق الأمر بالطاقة النووية. ثم أن البيئة الجيوسياسية المتوتّرة تجعل هذه المسألة قضية خلافية أكثر من أي منطقة أخرى: فبلدان المنطقة تشتبه بأن الدول المجاورة قد تستخدم برامجها النووية المدنية لأغراض عسكرية. وعلى سبيل المثال، لقد دفع برنامج إيران النووي المجتمعَ الدولي إلى فرض عقوبات عليها، ثم تلتها سنوات من المفاوضات. ونظراً إلى أن إقتصادات المنطقة تحظى بدعم حكومي كبير، فإن هناك أيضاً ثمة مخاوف من أن تتّجه حكومات المنطقة إلى الإستثمار على نطاق واسع في مجال الطاقة النووية. وخلافاً لمعظم البلدان المولِّدة للطاقة النووية في العالم، فإن بعض بلدان الشرق الأوسط يتمتع بميزة كونه غنيّاً بالنفط والغاز، ما يمنحه متّسعاً من الوقت للتفكير في الدور الذي ينبغي أن تؤدّيه الطاقة النووية لتلبية حاجاته من الطاقة.

من المتوقع أن تُبنى محطات نووية جديدة في مختلف أنحاء العالم العربي على مدى العقد المقبل. وسيحظى مشروع موقع "براكة" في دولة الإمارات بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ ٥،٦ جيغاواط، كما يُتوقّع أن تبدأ الوحدة الأولى فيه بتوليد الكهرباء في العام ٢٠١٧، وأن تصبح الوحدة النهائية قيد العمل في العام ٢٠٢٠، حيث سيؤمّن مجموع الوحدات ربعَ حاجة البلاد تقريباً من الطاقة الكهربائية

ستشقّ الطاقة النووية طريقها إلى تنويع الطاقة في المنطقة العربية، لكنها لن تحلّ المشاكل التي تعاني منها بلدانها منذ فترة طويلة في مجال الطاقة، ما لم تترافق مع تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الملحّة. فالطاقة النووية المدنية، بكلمات مباشرة وواضحة، ليست وسيلة للتهرّب من المشاكل. صحيحٌ أنها قد تساعد، لكن يبقى على بلدان هذه المنطقة أن تواجه الحقيقة بأن عليها بناء إقتصادات حديثة وتنافسية. ومن دون هذا التحوّل الضروري، من المرجّح جدّاً أن تمسي الطاقة النووية عبئاً أكثر منها مكسباً.

الحوافز

ساقت حكومات المنطقة حججاً عدّة لتبرير سعيها إلى توليد الطاقة النووية، من ضمنها الرغبة في تلبية الطلب المتزايد والمتسارع على الكهرباء؛ وحماية الصادرات النفطية؛ ودعم النمو الإقتصادي؛ وتوفير أمن طاقة أكبر؛ وخفض إنبعاثات الكربون. إضافةً إلى ذلك، يمكن للطاقة النووية أن تساعد البلدان العربية على تنويع مصادر الطاقة الأساسية والبسيطة لديها، والتي تعتمد راهناً بشكلٍ كبير على النفط والغاز (أنظر الرسم ١).

تحظى الطاقة النووية بإشادات واسعة من جانب الحكومات العربية. ووفقاً لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية، فإن هذه الطاقة هي "الخيار المناسب للإمارات، لأنها تكنولوجيا ثَبُت أنها آمنة ونظيفة وذات جدوى تجارية، وقادرة على توليد نسب كبيرة من الحدّ الأدنى الدائم من الحمولة ◄◄

الكهربائيـة". كما خلُص تقرير كُلّفت بإعداده هيئة الطاقة الذريّـة الأردنية، إلى أنه: "عندما نأخذ في الحسـبان التكاليف الإجتماعية والصحيّة والبيئية الناجمـة عـن الوقـود الأحفـوري، مقارنـةً مع تلك الناجمة عن النووي، تبدو إقتصادياته أكثر جاذبية للغاية".

ويـرى بعض المعلّقين المبـادرة النوويـة على أنها خطة طوارئ لدول الخليج بشكل خاص – أو بعبارة أخـرى، عقيدة نووية دفاعية – ضـدّ برنامج إيران النووي وقدرته على تخصـيب اليورانيوم. وعلى حدّ تعبير أحد الخبراء: "تتداخل في هذه القضية أيضاً سُـمعة الدول والتنافس في ما بينها. السـعوديون لا يريدون أن تكون لإيران "اليد العليا"". صـحيحٌ أن الانتقال من الطاقـة النووية المدنية إلى الأسـلحة النوويـة ليس بهذه السـهولة، لكن يمكن المحاججة بأن التكنولوجيا المطلوبة للأغراض السلمية تسهّل عملية العسكرة.

لمحة عالمية

صحيحٌ أن الطاقة النووية تشكّل مصدراً أكثر تفوّقاً من الوقـود الأحفـوري لتوليد الكهربـاء، من حيث تأثيرهـا فـي المنـاخ: إذ لا ينبعـث مـن المحطات النووية سـوى مسـتويات ضـئيلة من ثاني أوكسـيد الكربون. ومقارنةً مع مصـادر الطاقـة المتجدّدة، فـإن تفوّق الطاقـة النووية يُعزى إلـى أنها لا تعتمد على الشمس أو الريح (المتوفّرين بوتائر متقطّعة) أو المياه (المحدودة).

يشـكّل حجم إنتاج الطاقة النوويـة ميزة أخرى. إذ تسـتطيع محطة نووية واحـدة أن تنتج ما يكفي من الكهربـاء لإنارة نصـف بلد ما. لـذا، تُعتبَر الطاقة النوويـة أقـل ضـرراً علـى المستوى البيئـي. ففي سـلوفينيا مثلاً، يؤمّن مفاعلٌ نووي واحد حوالى ٤٠ في المئة مـن إجمالي حاجات البلاد من الكهرباء. وبعـد تسـديد كلفـة الإسـتثمار الأوليّـة فـي مجال الطاقـة النووية، تُعدّ كلفة توليد الكهرباء تنافسـية جـدّاً مقارنةً مع سائر مصادر الطاقة.

على الرغم من هذه المزايا التفاضـلية، وبعد أكثر مـن سـتّين عاماً علـى تشـغيل أول محطـة للطاقة النوويـة في مدينة أوبنينسـك الروسـية، فإن توليد الكهربـاء من طريـق الطاقة النووية لم يبلغ سـوى ١١ فـي المئة من الإنتاج العالمي للكهرباء في العام ٢٠١٢، ما شكّل إنخفاضاً من النسبة المرتفعة التي سـجّلها في العام ١٩٩٦ والتي بلغت حوالى ١٨ في المئة، وفقـاً للوكالة الدولية للطاقة (أنظر الرسـم ٢). على غرار الطاقة النووية، تشـهد حصة النفط تراجعاً متزايداً في قطاع الطاقة، نتيجة الإستخدام

الرسم 1. مصادر الطاقة المستخدَمة لتوليد الهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعالم، 2012

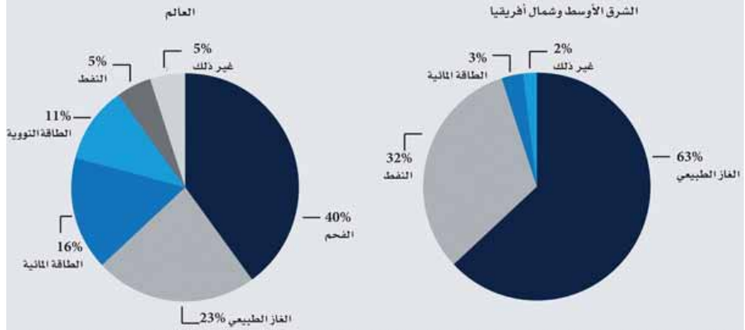

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، مصادر الطاقة الأساسية في العالم 2014. http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/keyworld2014.pdf ومنشورات أخرى صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة.
ملاحظة: تم استثناء إيران وإسرائيل من الأرقام المتعلّقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم تدوير الكسور العشرية لأقرب عدد كامل.

© مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 2016

ستحتذو المملكة العربية السعودية حذو دولة الإمارات بإتباع خطّة نووية أكثر طموحاً، تشتمل على بناء ستة عشر مفاعلاً نووياً بحلول العام ٢٠٣٢، تفوق طاقتها الإنتاجية الإجمالية الـ١٧ ميغاواط (يُتوقّع أن تؤمّن ١٥ في المئة من حاجة البلاد من الكهرباء). ومن المُتوقّع أن يصبح المفاعل الأول قيد العمل في العام ٢٠٢٢

المتزايد للغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجدّدة، التي تنمو بوتيرة متسارعة.

مصادر الطاقة النووية

يُستخدَم وقـود اليورانيـوم لتشـغيل المحطـات النوويـة. وتُنتج أربعة بلدان فقط – هي أوسـتراليا وكنـدا وكازاخسـتان وروسـيا – أكثـر من نصـف مخزون اليورانيـوم العالمـي. في المقابـل، تُعتبر منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا فقيرة باليورانيـوم، حيث لا تملك سـوى الأردن (٠,٥ في المئة) والجزائر (٠,٣ في المئة) ومصر (أقل من ٠,١ في المئة) من مصـادره، وإن كانت ثمة فئات من اليورانيوم هي أكثر كلفةً. لذا، ستضـطرّ الدول العربيـة إلـى تأمين إمـدادات اليورانيوم من خارج المنطقة أساساً.

وفقـاً لتقريـر مشـترك أعدّتـه منظمـة التعـاون الإقتصـادي والتنميـة ووكالة الطاقـة النووية، فإن إحتياطـات اليورانيـوم الراهنـة "أكثر مـن كافية لتلبيـة إرتفاع الطلـب علـى اليورانيوم حتـى العام ٢٠٣٥". ويُضـيف التقريـر، مع ذلك: "هـذا الأمر يعتمد على الإسـتثمارات في الوقت المناسب، نظراً إلى طول المهل الزمنية اللازمة لتحويل الموارد إلى يورانيوم مكرَّر وجاهز لإنتاج الوقود النووي. وتشمل الإعتبـارات الأخـرى: عمليـة التعديـن، والعوامـل الجيوسياسـية، والتحدّيـات التقنيـة، والتطلّعـات المتزايـدة لحكومـات الدول التي تقوم بإسـتخراج اليورانيوم، ومسـائل أخرى يواجهها المنتجون في حـالات معيّنـة". من هـذا المنطلـق، إذا كان دافع بعض الدول مـن إنتاج الطاقـة النووية هـو تعزيز أمن الطاقة لديها من خلال خفض واردات الطاقة، سيبقى هذا الأمر مصـدر قلق، وإن كان سيتمظهر في شكل جديد.

تُعتبـر غالبية الـدول الثلاثين التـي تملك محطات نوويـة فقيرةً مـن حيـث المـوارد الهيدروكربونية، و/أو مسـتوردة للنفـط والغـاز (أنظر الرسـم ٣). أمـا البلدان العربية، فلا تعاني مـن نقص في هذه المـوارد التقليدية. فدول مجلـس التعاون الخليجي هي من بين أكثر الدول المنتجة والمصـدّرة للنفط والغـاز فـي العالـم، وتملـك حوالـى ٣٠ فـي المئة من إحتياطـي، و٢٣ فـي المئة مـن إحتياطي الغاز العالمي المؤكد.

مـن المهم أخذ قدرة وجودة نظام شـبكات الطاقة

الرسم 2. مصادر الطاقة المستخدَمة لتوليد الكهرباء في العالم، 1990-2012

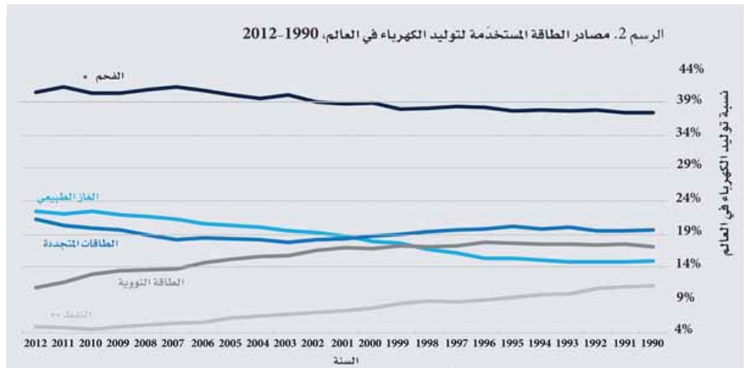

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، مصادر الطاقة الأساسية في العالم 2014. http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/keyworld2014.pdf ومنشورات أخرى صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة.
ملاحظة: *يتضمّن النفط والمنتجات النفطية والنفط الصخري والنفط الرملي والغاز الطبيعي المُسال والمواد الخام.

© مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 2016

في بلـد ما فـي الإعتبار، حيـن إتخاذ قرار بشـأن بناء محطّة للطاقة النووية. ووفقاً للمنظمة الدولية للطاقة النووية: "العديد من المحطات النووية أكبر من محطـات الوقود الأحفـوري التي تحـلّ محلّها، ومـن غير المنطقـي بناء وحـدة توليد تكـون أكبر من عُشـر سـعة شـبكة التوزيع (وربما ١٥ في المئة إذا كانـت السـعة الاحتياطية عاليـة). الهدف من ذلك هو أن يكون مـن الممكن إيقاف عمل المحطة لتزويدهـا بالوقود، أو إجـراء أعمال الصـيانة، أو حين تطرأ أمور أخرى غير متوقّعة". لهذا السـبب، تفضّـل بعض الدول مثل سـلطنة عُمان، التي تملك شـبكات توزيع صـغيرة، أن تكون المحطات النووية جزءاً من جهدٍ إقليمي.

التكاليف الإقتصادية

يـدور الكثير من الجدل حول التكاليف الفعلية لبناء وصيانة ووقف تشغيل المحطات النووية.

يتحدّث مؤيّـدو الطاقة النووية عن التكلفة المتدنية لوقود المـوادّ الخام في توليد الكهرباء، والتي تمثّل جزءاً صغيراً جدّاً من التكلفة الإجمالية (أي حوالى ٢ فـي المئة). مـن هذا المنطلـق، تُعتبـر تأثيرات تقلّبـات سـعر اليورانيوم على كلفة توليـد الكهرباء من خلال الطاقة النووية، متواضعـة نسـبيّاً مقارنةً مع سائر الطرق المستخدَمة لتوليد الكهرباء.

لكـن هـذه الكلفة المتدنّيـة يحدّ منها طـول فترات البنـاء وإرتفـاع تكاليـف الإسـتثمار التـي يتطلّبها إنشـاء المحطات النووية، خصوصاً الجيل الجديد مـن المفاعلات الأكبـر حجماً والأكثـر تعقيداً من المفاعلات القديمة. وتجدر الإشـارة إلى أن الفترة الزمنيـة اللازمة لإسـترداد تكاليف الإسـتثمار في المفاعلات الجديدة طويلة جدّاً وقد تبلغ عقدَين أو ثلاثة عقود. ووفقاً لدراسـة أعدّتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة النووية بصورة مشـتركة، يُستحسَـن الإنتظـار حتى العقـد المقبل قبـل الحكم على مـدى النجـاح الإقتصـادي لهذه المفاعلات.

لتقييم فعالية وديمومة أي إسـتثمار، يتم إحتسـاب القيمـة المسـتقبلية لعائداتـه المتوقّعـة فـي إطار المعطيـات الراهنـة – وهـذه عملية ماليـة تُسـمّى خصـم (أو حسـم) التدفقات النقدية المستقبلية، وتأخـذ فـي الاعتبـار عامـل الوقـت والمخاطـر المرتبطة بالإسـتثمار. على سـبيل المثـال، ينبغي

لا تحظى الطاقة النووية بدعم حكومي كبير وحسب، بل ترتبط أيضاً بتكاليف إجتماعية أعلى من سائر أنواع الطاقة. فالتكاليف المُحتمَلة للحوادث النووية عاليةٌ جدّاً، بحيث لا يمكن تأمين محطات الطاقة النووية لدى شركات خاصة. وبالتالي، إذا طرأ حادثٌ ما، تتحمّل الحكومة مسؤوليته، ثم تنتقل أعباء هذه التكاليف إلى كاهل المجتمع

على المسـتثمرين أن يأخـذوا فـي الحسـبان أن عوامـل مثـل التقـدّم التكنولوجـي أو ظهـور بدائل أقل كلفـة في مجال الطاقة، من شـأنها أن تخفّض قيمة إستثمارهم في الطاقة النووية. وبالتالي، كلما طالـت مـدّة الإسـتثمار أو إرتفع تقييـم المخاطر، إزداد معدّل الخصم.

وفقاً للتقرير المشترك الذي أعدّته منظمة التعاون الإقتصـادي والتنمية ووكالة الطاقـة النووية: "بما أن التقنيات النووية تكون كثيفة الرأسـمال مقارنةً مع الغاز الطبيعـي أو الفحم الحجري، فإن تكاليف الطاقة النووية ترتفع بوتيرة سريعة نسبيّاً، ويترافق ذلك مع إرتفاع معدّل الخصم". على سبيل المثال، "إذا كان معـدّل الخصـم ٣ في المئة، تكون الطاقة النوويـة الخيـار الأقـل تكلفـة". وإذا كان معـدّل الخصـم ٧ في المئـة، يكون متوسّـط قيمة الطاقة النووية قريباً من متوسّط قيمة الفحم. لكن إذا كان معدّل الخصـم واقعيّاً أكثر (١٠ فـي المئة)، تكون القيمة الحاليـة للطاقة النووية أدنى من قيمة الغاز أو الفحم. تسـتند هذه الحسابات إلى كلفة الكربون البالغـة ٣٠ دولاراً لكل طن، ما يمنح الطاقة النووية الأفضـلية تجـاه الوقـود الأحفـوري. لكـن، إذا لم يتم إحتسـاب سعر الكربون، سـتكون تكلفة الطاقة النووية أعلى حتى من ذلك.

مـن ناحية أخرى، خلُصـت إحدى الدراسـات التي أُجريَـت حول الطاقـة النووية في المملكـة العربية السـعودية إلى أن إقتصـاديات الطاقة النووية غير ملائمـة للبـلاد مقارنـةً مع الغـاز الطبيعـي، حتى ولو طـرأ إرتفـاعٌ كبير على أسـعار الغـاز الطبيعي المنخفضـة راهنـاً في السـعودية. ومـن المحتمل أيضاً أن تصبح الطاقة الشمسية أيضاً أقل كلفة من الطاقة النووية بحلول العقد المقبل، إذا ما واصلت تكاليف الطاقة الشمسية تراجعها السريع.

الدعم الحكومي

يتطلّـب تطويـر الطاقـة النووية إسـتثمارات كبيرة على المـدى الطويل فـي تقنيات معقّـدة، ما يجعل من الصـعب الحصـول على تمويل تجاري صرف. لـذا، يعتمد القطاع النووي بشـكل كبير على الدعم الحكومـي الذي يتجلّى من خلال صـياغة سياسـة عامّـة داعمة للمشـاريع النووية وتحصـيل التمويل اللازم. تُقـدَّر كلفـة المفاعـلات النوويـة المتوقّع بناؤهـا في السـعودية بحوالى ٨٠ مليـار دولار، ومحطة براكة فـي الإمارات العربية المتحدة بأكثر من ٢٠ مليار دولار. مثل هذه المشاريع تتطلّب قدراً هائـلاً من الدعم الحكومي، ما يُعتبر إشـكاليّاً على وجه الخصـوص فـي منطقة يحظـى قطاعها ◄◄

الرسم 3: المفاعلات النووية بحسب البلدان، كانون الأول/ديسمبر 2014

البلد	الوحدات قيد العمل	الوحدات قيد الإنشاء	نسبة الكهرباء المولّدة بالطاقة النووية	نسبة الكهرباء المولّدة بالطاقة النووية عالمياً	نسبة الطاقة النووية من إجمالي الطاقة الأولية
الولايات المتحدة	99	5	%19.5	%33.1	%8.3
فرنسا	58	1	%76.9	%17.2	%41.5
روسيا	34	9	%18.6	%7.1	%6.0
كوريا الجنوبية	23	5	%30.4	%6.2	%13.0
ألمانيا	9	-	%15.9	%3.8	%7.1
الصين	23	26	%2.4	%5.0	%1.0
كندا	19	-	%16.8	%4.2	%7.2
أوكرانيا	15	2	%49.4	%3.5	%20.0
المملكة المتحدة	16	-	%17.2	%2.5	%7.7
السويد	10	-	%41.5	%2.6	%28.7
اسبانيا	7	-	%20.4	%2.3	%9.7
بلجيكا	7	-	%47.5	%1.3	%13.2
الهند	21	6	%3.5	%1.4	%1.2
جمهورية التشيك	6	-	%35.8	%1.2	%16.8
سويسرا	5	-	%37.9	%1.1	%21.9
فنلندا	4	1	%34.7	%0.9	%20.6
اليابان*	48	2	-	-	-
البرازيل	2	1	%2.9	%0.6	%1.2
بلغاريا	2	-	%31.8	%0.6	%20.1
هنغاريا	4	-	%53.6	%0.6	%17.7
سلوفاكيا	4	2	%56.8	%0.6	%23.4
جنوب أفريقيا	2	-	%6.2	%0.6	%2.9
رومانيا	2	-	%18.5	%0.5	%7.8
المكسيك	2	-	%5.6	%0.4	%1.1
الأرجنتين	3	1	%4.1	%0.2	%1.5
إيران	1	-	%1.5	%0.2	%0.4
هولندا	1	-	%4.0	%0.2	%1.1
باكستان	3	2	%4.3	%0.2	%1.5
سلوفينيا	1	-	%37.3	-	%21.1
أرمينيا	1	-	%30.7	-	%20.3
الإمارات العربية المتحدة	-	3	-	-	-
روسيا البيضاء	-	2	-	-	-
العالم	432	68	-	-	-

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، المفاعلات النووية في العالم، مصادر الطاقة الأساسية في العالم 2014.
Reference Data Series No. 2 (Vienna: IAEA, 2015), http://www-pub.iaea.org/MTCD/Publications/PDF/rds2-35web-85937611.pdf; and BP Statistical Review of World Energy 2015, http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html.

ملاحظة: *أوقفت اليابان جميع مفاعلاتها النووية في أعقاب حادثة فوكوشيما، وهي تعمل منذ ذلك الحين تدريجيّاً على إعادة تشغيلها، بدءاً من أحد مفاعلات محطة سينداي النووية في آب/أغسطس 2015.

© مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 2016

الاقتصادي أصلاً بدعم حكومي كبير. وعلى حدّ تعبير الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، فإن "الخطوات التي إتخذتها أبوظبي لتطوير بنية تحتية نووية ووضعها إطاراً تنظيميّاً ونظاماً للعمل، مثيرة للإعجاب"، بيد أن الإستثمار الحكومي الكبير أدّى دوراً كبيراً في تحقيق هذا الأمر، بما في ذلك توظيف فريق عمل على درجة عالية من الكفاءة (يتألّف معظمه من الأجانب).

لا تنعم البلدان غير الغنية بالنفط، مثل مصر والأردن والمغرب، بمثل هذا الإمتياز، لأن التمويل الحكومي فيها محدود للغاية. لكن حتى في البلدان الغنية بالنفط، يطرح إنخفاض سعر النفط إلى ما دون الـ٥٠ دولاراً لكل برميل ضغطاً هائلاً على المالية العامة، ما يفاقم العبء المالي الناجم عن الإستثمار في المحطات النووية.

إضافةً إلى ذلك، من المرجّح أن ترتفع تقديرات كل هذه التكاليف. فوفقاً لمعهد أبحاث الطاقة البريطاني: "يبدو واضحاً من التفاوت بين التقديرات المستقبلية وبين النتائج الفعلية أن... التفاؤل في التقديرات يشكّل سمة ثابتة إلى حدٍّ كبير في دراسة تكاليف الطاقة النووية. ويبدو أن السبب في ذلك هو مزيج من الحماسة الصناعية/التكنولوجية والضغوط الاقتصادية/السياسية للتقليل من تقديرات التكاليف".

الكلفة الإجتماعية

لا تحظى الطاقة النووية بدعم حكومي كبير وحسب، بل ترتبط أيضاً بتكاليف إجتماعية أعلى من سائر أنواع الطاقة. فالتكاليف المُحتمَلة للحوادث النووية عاليةٌ جدّاً، بحيث لا يمكن تأمين محطات الطاقة النووية لدى شركات خاصة. وبالتالي، إذا طرأ حادثٌ ما، تتحمّل الحكومة مسؤوليته، ثم تنتقل أعباء هذه التكاليف إلى كاهل المجتمع.

الحوادث النووية الكبيرة، مثل حادثة جزيرة "ثري مايل آيلند" التي وقعت في الولايات المتحدة في العام ١٩٧٩ (والتي لم تسفر عن سقوط ضحايا)، وحادثة تشيرنوبيل في العام ١٩٨٦ (والتي أُزهقت فيها أرواح ٣٠ شخصاً)، وحادثة فوكوشيما (التي لم تسفر عن سقوط ضحايا)، نادرة، لكن من الصعب تناسيها (أنظر الرسم ٤). فتداعيات هذه الحوادث، مثل تأثيرات الإشعاع النووي، لا يمكن إحتواؤها على وجه السرعة، بل تمتدّ عقوداً عدّة وتطال أكثر من جيل. لذا، من غير المستغرَب أن أحد أبرز العراقيل التي إعترضت عملية توسيع نطاق الطاقة النووية، كان الحصول على موافقة الشعب. ومع أن التحرّكات المناهضة للطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أضعف مما هي عليه في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، إلا أن بعض المنظمات غير الحكومية في المنطقة، مثل جمعية أصدقاء البيئة الأردنية، يعارض بشدّة الطاقة النووية.

ولا يقتصر سجلّ الحوادث النووية على الحوادث الكُبرى المذكورة أعلاه. فقد وقع ما لايقلّ عن ٩٩ حادثاً نوويّاً حول العالم بين عامَي ١٩٥٢ و٢٠٠٩، وصُنِّف الكثير منها أعلى من المستوى الرابع بحسب المقياس الدولي للحوادث النووية والإشعاعية (المستويات ١-٣ مصنَّفة كحوادث فيما المستويات ٤ – ٧ مصنَّفة على أنها كوارث، وكل إرتفاع في المستوى يشير إلى وقوع حادث نووي أقوى بعشر مرّات تقريباً من المستوى السابق).

هناك أيضاً ثمة مخاوف أمنية جادّة من بناء محطات نووية في منطقة غير مستقرّة سياسيّاً مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهذه المحطات قد تتعرّض إلى أعمال عدائية. على سبيل المثال، تعرّضت منشأة بوشهر النووية في إيران إلى القصف مراراً وتكراراً على يد القوات العراقية خلال الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) في ثمانينات القرن الفائت. وثمة مخاوف من أن تشكّل محطات الطاقة النووية أهدافاً للإرهابيين.

يمكن أن تصبح المحطات النووية آمنة أكثر كحصيلة للتقدّم التكنولوجي وتطبيق معايير سلامة أكثر صرامة. لكن الجوانب السلبية المترتّبة على ذلك هي زيادة التكاليف وتأخير الموافقة على رخصة التشييد، ما يعني أن الحصول على الترخيص قد يستغرق وقتاً أطول من عملية التشييد نفسها.

وقف التشغيل

التحدّي الآخر الذي تواجهه الطاقة النووية وإقتصادياتها يتمثّل في كلفة وقف التشغيل. تقدّر الوكالة الدولية للطاقة أن حوالى ٢٠٠ من المفاعلات التي كانت قيد العمل في نهاية العام ٢٠١٣ سيتم وقفها بحلول العام ٢٠٤٠، بكلفة تتخطى ١٠٠ مليار دولار. إضافةً إلى ذلك، لا تزال هناك شكوك كبيرة حول تكاليف وقف التشغيل بسبب الخبرة المحدودة نسبيّاً حتى الآن في تفكيك المفاعلات، وإزالة التلوّث الناجم منها، وترميم المواقع لتصبح ملائمة لإستخدامات أخرى. ينبغي على قطاع الطاقة تدبّر عمليات وقف تشغيل المفاعلات التي تحدث بوتيرة غير مسبوقة، فيما يتم بناء قدرات إنتاجية جديدة وعالية للمفاعلات التي يتم إستبدالها، الأمر الذي سيكون مكلفاً.

النفايات

لا يزال التخلّص من النفايات النووية بشكل كامل معضلةً لا حلّ لها. ويحاجج المدافعون عن الطاقة النووية بأن هذه الطاقة نظيفة للغاية لأنها تُنتج نفايات قليلة مقارنةً مع أشكال الطاقة الأخرى. غير أن قسماً من هذه النفايات النووية – النفايات عالية المستوى الإشعاعي (وهي إشعاعية بنسبة ٩٩ في المئة) – يتطلّب عزلاً دائماً عن بيئة الجنس البشري، لأن زوال التأثير الإشعاعي لهذه النفايات يتطلّب عشرة آلاف سنة تقريباً. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة: "لم ينشئ أي بلد مرافق دائمة للتخلّص من النفايات الإشعاعية عالية المستوى الناتجة عن المفاعل التجارية، والتي تواصل التكدّس في مخازن مؤقّتة". وإلى حين التوصّل إلى حلّ، من غير المحتمل أن تكون الطاقة النووية على مستوى متساوٍ مع سائر مصادر الطاقة.

حادثة فوكوشيما: جمدت إستخدام الطاقة النووية في اليابان

المياه

المراحل الثلاث لدورة الوقود النووي – تعدين اليورانيوم، وتشغيل المنشأة، وتخزين النفايات الإشعاعية – تستهلك كمية كبيرة من المياه. وينطبق هذا الأمر بالأخص على مفاعلات الماء الخفيف التي تخطّط السعودية لبنائها، والتي تستخدم الماء العذبة للتبريد. ولأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفتقر إلى موارد مائية وفيرة، سيفرض ذلك إشكالية محتملة إزاء انتشار الطاقة النووية في المنطقة.

هناك وجهات نظر متناقضة حول ما إذا كانت الطاقة النووية تتطلّب كمّية أكبر من المياه، مقارنةً مع سائر مصادر توليد الكهرباء. وتقول مؤسسة الطاقة النووية، التي تمثّل مصالح الصناعة النووية في الولايات المتحدة، أنه "مقارنةً مع سائر مصادر الطاقة المستخدمة لتوليد الكهرباء، تستخدم ◄◄

منشآت الطاقة النووية كميات معتدلة من المياه، ومساحات محدودة من الأراضي لكل كمية كهرباء يتم توليدها". ووفقاً لإتحاد العلماء المهتمين: "في العام ٢٠٠٨، سحبت منشآت الطاقة النووية من المياه العذبة ثماني مرّات أكثر من تلك المستخدمة في محطات الغاز الطبيعي لكل وحدة طاقة يتم إنتاجها، و١١ في المئة أكثر من متوسّط المياه العذبة المستخدَمة في مصانع الفحم".

المؤسسات

تعرقل التحديات المؤسسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طموحاتها النووية. وهذه المشكلة لا تخصّ فقط هذه المنطقة. إذ توصّلت دراسة تستخدم مؤشرات البنك الدولي عن فاعلية الحكومة – والتي تقيس كل شيء، بدءاً من التصوّر القائم لجودة الخدمات العامّة وصولاً إلى جودة صياغة السياسات وتطبيقها – إلى أن القدرة المؤسسية "للبلدان الوافدة الجديدة" غالباً ما تكون أدنى من تلك الخاصة بالبلدان التي تمتلك طاقة نووية راسخة.

إن تطوير المهارات المحلية أمرٌ شديد الأهمية. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، "لا يمكن إحالة مسؤولية السلامة إلى بلد آخر أو منظمة أخرى". وقد يتطلّب تطوير قوى عاملة محلية أكثر من عقد بسهولة، بينما قد تشمل المرحلة التشغيلية لبرنامج نووي ناجع، جيلين من القوى العاملة. لذلك، من الضروري التخطيط لإعداد قوى عاملة مستمرّة ومندمجة لإدارة القطاع بشكل سليم. على سبيل المثال، يعتمد البرنامج النووي للإمارات العربية المتحدة على عدد كبير من الخبراء الأجانب المسؤولين عن جوانب أساسية من البرنامج النووي والمؤسسات المرتبطة فيه. غير أن القوة العاملة الأجنبية يمكنها ملء الفراغ إلى حدٍّ معيّن فقط. وبحسب مؤسسة الطاقة النووية، "حوالى نصف القوة العاملة في قطاع الطاقة النووية ستكون جاهزة للتقاعد خلال الأعوام العشرة المقبلة" عالمياً، وهذا يعني أن المنافسة على المواهب في كل مجالات هذا القطاع ستكون شديدة في المستقبل القريب.

الإصلاحات المحليّة والطاقات المتجددة

في العقود المقبلة، ستستمرّ معاناة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول كيفية تلبية الطلب المتزايد على نحو سريع على الكهرباء. ويُتوقّع أن يواصل الطلب في المنطقة إرتفاعه ليبلغ حوالى ٦ في المئة سنوياً على مدى السنين العشر المقبلة، وهو ضعف معدّل المتوسط العالمي المُتوقّع. ويخشى بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أن إنتاج الطاقة المحلّي سيجهد لمجاراة الطلب، لذلك يجب أخذ موارد جديدة مثل الطاقة النووية في الإعتبار.

لكن ربما يكون من الأنجع لحل هذه الأزمة، تحديد السبب الذي يدفع إلى إرتفاع معدّل الطلب والعمل على خفضه. لا بدّ أن يكون النموّ السكاني أحد العوامل الذي أدّى إلى إرتفاع الطلب، لكن الأسعار المنخفضة للطاقة لعبت دوراً أكبر بكثير في هذا الصدد. تحوز منطقة شرق الأوسط وشمال أفريقيا على ٤٨ في المئة من إجمالي دعم الطاقة ومن أسعار الطاقة منخفضة الكلفة نسبةً إلى المدخول، والتي تفاقم الإستهلاك التبذيري وعدم الفعالية. وبحسب توقعات الطاقة للعام ٢٠٣٠ الصادرة عن شركة النفط البريطانية "بريتيش بتروليوم" (بي بي)، فإنّ "كثافة الطاقة [في الشرق الأوسط] في العام ١٩٧٠ كانت أقل من نصف مستوى الكثافة في سائر الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية؛ وبحلول العام ٢٠١٠، إرتفعت هذه الكثافة بنسبة ٥٠ في المئة. ويشير المنحى في دول أخرى إلى تحسّن مطّرد، لكن من المحتمل أن تستخدم منطقة الشرق الأوسط بحلول العام ٢٠٣٠ ما يفوق ضعف كثافة الطاقة التي تستخدمها الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية".

وهكذا، من الضروري إصلاح أسعار الطاقة المحليّة للحدّ من تزايد الطلب المحلّي وتحسين فعالية الطاقة. لقد دافع عددٌ من المنظمات والخبراء الدوليين على حدّ سواء عن هذه الإستراتيجية لفترة من الوقت، لكن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متردّدة في العمل على هكذا إصلاحات سياسية بسبب تخوّفها من إثارة الإستياء الإجتماعي والقلاقل.

حتى على مستوى العرض، لم تفتقر الدول العربية إلى الخيارات. إذ أنها تأخذ أكثر فأكثر الطاقة المتجدّدة في الإعتبار، لكن التكاليف والتقطّع يحولان دون التوسّع السريع. إضافةً إلى ذلك، فإن الغاز الطبيعي متوفّر على نحو واسع في المنطقة، بيد أنه غير مستخدم بشكل فعّال ومُجد. الجزائر ومصر والعراق وليبيا وعُمان وقطر والسعودية هي من بين الدول العشرين في العالم الأكثر إحراقاً للغاز. الإحراق ليس فقط هدراً لموارد قيّمة، لكنه يساهم أيضاً إلى حدٍّ كبير في إنبعاثات الكربون. ولذا، سيساهم الحدّ من إحراق الغاز في المحافظة على هذا المصدر الطبيعي، وفي خفض إنبعاثات الكربون في المنطقة.

من الأسهل إعتماد هكذا خطوات غير مُكلفة، بدل إقامة منشآت للطاقة النووية. لكن هذه الخطوات لا تلغي دور الطاقة النووية في تلبية حاجات المنطقة المتزايدة إلى الطاقة. وستصبح مساهمة الطاقة النووية في تنويع الطاقة في بعض الدول العربية حقيقة ثابتة، لكن على المنطقة التطرّق إلى المشاكل البنيوية الإقتصادية والمؤسسية بغية التوصّل إلى حلٍ شاملٍ لحاجات الطاقة

الرسم 4. نمو الطاقة النووية المستخدَمة لتوليد الكهرباء والحوادث الناجمة عنها حول العالم، 1972-2012

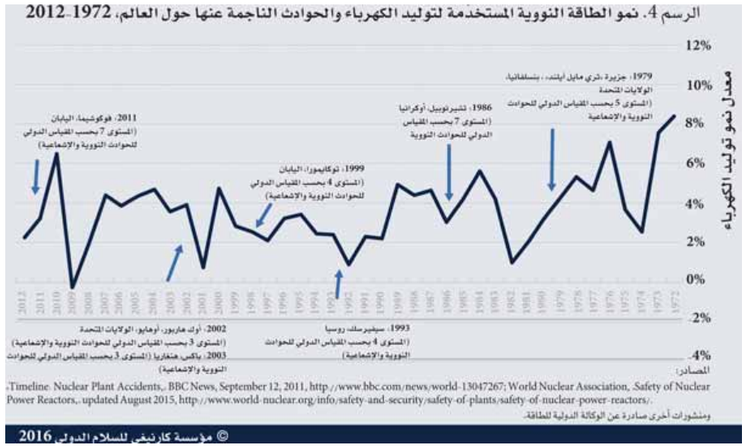

المصادر:
"Timeline: Nuclear Plant Accidents," BBC News, September 12, 2011, http://www.bbc.com/news/world-13047267; World Nuclear Association, "Safety of Nuclear Power Reactors," updated August 2015, http://www.world-nuclear.org/info/safety-and-security/safety-of-plants/safety-of-nuclear-power-reactors/.
ومنشورات أخرى صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة.

© مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 2016

* كارول نخلة باحثة غير مقيمة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. هي خبيرة في اقتصاد الطاقة في لندن، ومتخصّصة في العقود النفطية الدولية والأنظمة المالية لقطاع النفط والغاز، وأسواق النفط والغاز العالمية، وسياسة الطاقة، وإدارة عائدات النفط والغاز.

** ساهم في هذا البحث آلان كفوري.

FALCON AMERICAS GROUP
WE KNOW FINANCE
Our Services
Private equity
Asset Management
Portfolio Structuring
Infrastructure Investment
Our Address:
2233 Ponce De Leon Boulevard, Coral Gables,
Miami, Fl 33134, U.S.A. Tel: +1 (305) 767 1357,
Email: info@falconamericas.com
falconamericas.com

لعبة الكهرباء السياسية في بلاد الرافدين

مشاريع الطاقة تُعبِّد الطريق لزيادة الهيمنة الإيرانية في العراق

بعدما حاولت طهران الهيمنة على العراق من طريق الميليشيات العسكرية الشيعية وتنصيب مؤيديها السياسيين في سدة السلطة، ها هي الآن تستغلّ النقص الحاصل في توليد الكهرباء في بلاد الرافدين وتدخلها عبر بناء محطات لتوليد الطاقة وبناء أنابيب غاز من إيران لتغذية هذه المحطات وإنشاء منطقة تجارة حرة لتصدير سلعها، وبالتالي زيادة نفوذها.

بغداد - محمد العمري

أنتجت عملية إعدام الرياض لرجل الدين الشيعي الشيخ نمر النمر وتحطيم الإيرانيين اللاحق للسفارة السعودية في طهران طوفاناً من المقالات حول الأبعاد العسكرية والطائفية للصراع بين الجمهورية الإسلامية والمملكة العربية السعودية. حتى أن البعض ذهب إلى حد إعلان حرب باردة جديدة بين الدولتين. واحدة من السمات البارزة للحرب الباردة الأصلية، بطبيعة الحال، كانت النعمة الإقتصادية التي جاءت لكلا البلدين في شكل منافسة على المساعدات الخارجية من موسكو وواشنطن. هذا العنصر من الحرب الباردة عاد في شكل جديد، على الرغم من أن الرياض وطهران الجارتين هما الآن المستفيدتان.

أحد البلدان المجاورة الذي له أهمية خاصة بالنسبة إلى إيران هو العراق. لقد دعمت طهران مالياً مشاريع الطاقة العراقية – وبالتحديد بناء محطات لتوليد الكهرباء على نطاق واسع في المناطق الجنوبية ذات الغالبية الشيعية بإعتبارها وسيلة لسحب بغداد وجذبها إلى مدار طهران من طريق قطاع الكهرباء المتخلّف في بلاد الرافدين. ويُجمع أهل الخبرة على أن هذه الإستراتيجية ستجعل العراق أكثر عرضة للنفوذ الإيراني، في الوقت الذي ستسمح لطهران تجنب مشاحنات مُكلفة من خلال تدخل عسكري. في الواقع، إن بناء محطة للطاقة في هذا السياق يُنظَر إليه كعنصر إقتصادي لمشروع إيراني طويل الأجل لإنشاء مجال شيعي من التأثير الذي يمتد من العراق وسوريا إلى البحر المتوسط بإعتباره حصناً ضد القوة السنية الكبرى، المملكة العربية السعودية. إن تطوير هذه المحطات بواسطة شركات إيرانية خاصة له عواقب في المدى الطويل للعراق. وعلى العموم، فإن المشاريع هي علامة على أن الحرب الباردة في الشرق الأوسط ما زالت هناك ولم تذهب بعيداً إلى أي مكان آخر.

حيدر العبادي: المشكلة أكبر من قدرته

وفقاً للتقرير السنوي الأخير لوزارة الكهرباء العراقية، فإن هناك ما يقرب من ٦٦ محطة طاقة في جميع أنحاء البلاد (بإستثناء المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان)، وعلى الرغم من أن توليد الطاقة قد تحسّن منذ العام ١٩٩١، فإنه لا يزال يوفّر فقط ما يصل الى ٧٧٠٠ ميغاواط من الكهرباء

إنقطاع الأنوار

تضرّر قطاع الكهرباء الذي كان مزدهراً سابقاً في العراق بشكل كبير من الضربات الجوية للتحالف في حربي الخليج والعراق. من إنتاج ١٠،٠٠٠ ميغاواط في أوائل العام ١٩٩٠، إنخفضت القدرة الإنتاجية لهذا القطاع إلى ٢٥٠٠ ميغاواط بحلول العام ١٩٩١. ونتيجة لذلك، واجه العراق نقصاً وشللاً في مجال الكهرباء، على الرغم من الجهود المبذولة لإعادة بناء قطاع الطاقة؛ حتى خلال أسوأ سنوات التمرد السني ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أعرب المواطنون عن عدم رضاهم من إفتقار البلاد لتكييف الهواء أكثر من إنعدام الأمن.

وعلى الرغم من أن مشكلة إمدادات الكهرباء في العراق وصلت إلى جميع أنحاء البلاد منذ سنوات، فهي في هذه الأيام، هي أكثر سوءاً بكثير في المناطق السنية. ووفقاً للتقرير السنوي الأخير لوزارة الكهرباء العراقية، فإن هناك ما يقرب من ٦٦ محطة طاقة في جميع أنحاء البلاد (بإستثناء المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان)، وعلى الرغم من أن توليد الطاقة قد تحسّن منذ العام ١٩٩١، فإنه لا يزال يوفّر فقط ما يصل الى ٧٧٠٠ ميغاواط من الكهرباء.

ولكن في المساحات السنية الواسعة من البلاد التي يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضاً بـ"داعش")، تم تعليق مشاريع الطاقة الجديدة. ولا يزال هناك ما يقرب من سبع محطات لتوليد الكهرباء في هذه المناطق، قادرة على توليد ما بين ١٢٠٠ إلى ١٧٠٠ ميغاواط من الكهرباء. وتتطلب ذروة الطلب في المنطقة بين ١٨،٧٠٠ إلى ٢٢،٠٠٠ ميغاواط، الأمر الذي أسفر عن عجز بين ١١،٠٠٠ و١٤،٠٠٠ ميغاواط من الطاقة التي تحتاجها المنطقة من أجل أن تصبح مستقرة.

في الوقت نفسه، شهدت المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان إستثمارات أجنبية ضخمة، مما أدى إلى وصول الكهرباء تقريباً على مدى حوالي أربع وعشرين ساعة. وقد شجع الإستقرار النسبي في المناطق الكردية العراقية الحكومة المحلية على الإستثمار في البنية التحتية كجزء من مشروع بناء الدولة في إقليم كردستان الذي كان منطقة مضطربة.

في المناطق الشيعية، هناك ما يقرب من ٤٥ محطة للطاقة التي تزوّد بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ ميغاواط تحت إشراف الحكومة المركزية العراقية. للتأكيد، إن هذا الرقم لا يزال حوالي ١٢،٥٠٠ ميغاواط أقل من الهدف والمطلوب لتلبية الإحتياجات، لذلك دخلت شركات إيرانية خاصة على الخط حيث بنت محطات جديدة للطاقة ووضعت خططاً إضافية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة التي يمكن أن تكون بمثابة ◄◄

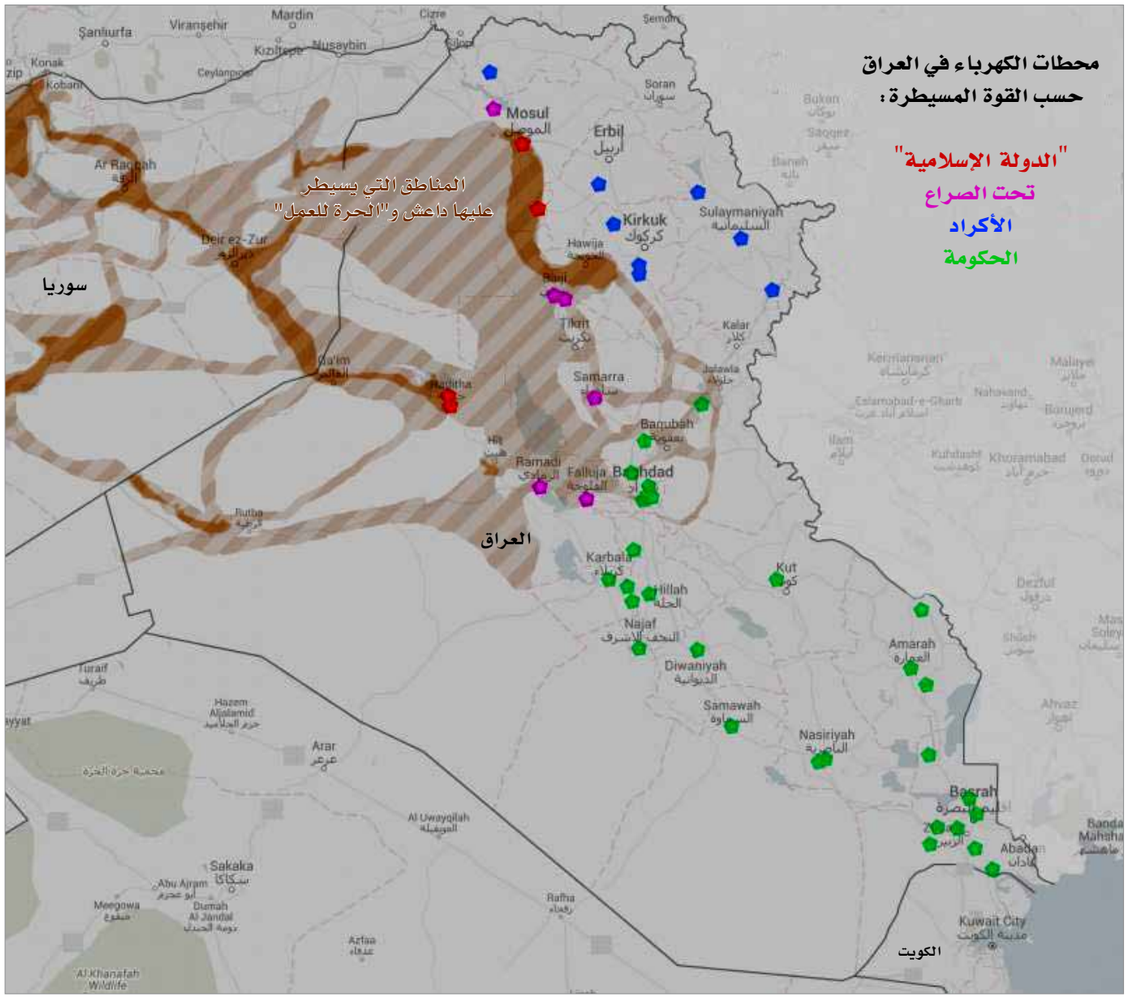

قناة للصادرات الإيرانية، وموقعاً للحصول على مشاريع الطاقة المتجددة المخطط لها، ومصانع الحديد.

كلما طال بقاء "داعش" في المناطق السنية، فإن العراق سوف يشهد تطويراً متفاوتاً في قطاع الطاقة الكهربائية. وهذا الأمر لا يبشّر بالخير بالنسبة إلى بلد يعاني بالفعل من إنقسامات شديدة على أسس طائفية. في الواقع، إن القرارات التي تمّ إتخاذها الآن تَعد فعلياً بمستقبل خطير. في حزيران (يونيو) الفائت، وقّعت شركة البناء الإيرانية الخاصة "مابنا" (MAPNA) على صفقة بقيمة ٢,٥ مليارِي دولار (أكبر عقد إيراني في البلاد حتى الآن) لبناء منشأة تولّد ٣٠٠٠ ميغاواط في البصرة. وعندما تصير قيد الإستخدام في العام ٢٠١٧، فسوف تزيد طاقة توليد الكهرباء العامة في البلاد بنسبة ٢٠ في المئة. علماً أن طهران تقوم بالتمويل الكامل لبناء المشروع. وفي مؤشر على مزيد من الإعتماد على الجمهورية الإسلامية، فقد عقد العراق إتفاقاً لإستيراد الغاز الطبيعي الإيراني لتشغيل محطة البصرة. ويقول حميد رضا أراغي، المدير العام لشركة الغاز الوطنية الايرانية، إن صادرات الغاز الإيراني إلى البصرة سوف تتطلب إنشاء خط أنابيب تقدر تكلفته ب٢,٣ مليارِي دولار.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يدعوفيها العراق جارته إيران للمساعدة على تلبية إحتياجاته من الطاقة. إن شركات الطاقة الإيرانية توفّر حالياً ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠ ميغاواط من الكهرباء لمحافظة الواسط العراقية الشرقية. وقد شيَّدت شركة "مابنا" الإيرانية أيضاً محطات لتوليد الكهرباء في بغداد والنجف والمنصورية، مع توقّع تلقّي كل محطة الغاز الإيراني عبر خطوط الأنابيب التي ستقوم بإنشائها أيضاً الجمهورية الإسلامية. ليس من المستغرب أن هذه المشاريع الإنشائية تقتصر فقط على المناطق الشيعية، تاركةً المناطق السنية – في بعض الحالات – في الظلام.

حتى الآن، تفتقر الحكومة المركزية العراقية ببساطة الى القوة المادية لدحر "داعش" في المناطق التي يسيطر عليها، ناهيك عن متابعة مشاريع البناء داخل هذه المدن والبلدات. كما أن المناطق الكردية ترعى إحتياجاتها من الطاقة ذاتياً، مما يرسم مستقبل الطاقة في العراق على أسس طائفية. إذا لم تستطع بغداد إدارة بناء البنية التحتية في المناطق السنية، فإنها لن تفوز بالقلوب السنية، حتى لو إستعادت الأراضي من تنظيم "الدولة الإسلامية". وهذا سوف يترك المنطقة مفتوحة إلى جاذبية المتشددين والجهاديين لفترة طويلة مقبلة.

إضافة إلى المشاكل في العراق، فإن المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران في المنطقة تساعد على خلق فترة من عدم اليقين الشديد. فمن المنطق الإستراتيجي لطهران إدخال العنصر الإقتصادي في هذا الصراع الشامل ضد الرياض من خلال الإستثمار في المناطق التي يهيمن عليها الشيعة في العراق -- تماماً كما دعمت المملكة العربية السعودية زيادة نفوذها في المنطقة، وفتحت الباب على مصراعيه على نفطها. في كل هذا، فمن المؤكد أنهما لا توليان إهتماماً كبيراً لإستقرار العراق أو المنطقة في المدى الطويل. إن بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء بالتالي يمكن أن تكون نبأ ساراً لسكان جنوب العراق، لكنه لا يبشر بالخير بالنسبة إلى المستقبل عموماً. إن تعميق وتزايد النفوذ الايراني في البلاد والسياسة المتصلبة للحكومة المركزية العراقية قد عمّقت الإنقسامات الطائفية التي تضرب حالياً المنطقة. ما لم تعمل طهران وبغداد والرياض معاً على وضع خطة شاملة للقضاء على "داعش" في المنطقة، وجلب المناطق الكردية إلى الحظيرة، والتأكد من أن جميع الفئات تُعامَل وتتعامل على قدم المساواة، فإن الأمر سيكون أقل إحتمالاً من أي وقت مضى لتوحيد أجزاء العراق معاً مرة أخرى

محطة كهرباء القدس الغازية في محافظة بغداد

في المناطق الشيعية، هناك ما يقرب من ٤٥ محطة للطاقة التي تزوّد بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ ميغاواط تحت إشراف الحكومة المركزية العراقية. للتأكيد، إن هذا الرقم لا يزال حوالي ١٣،٥٠٠ ميغاواط أقل من الهدف والمطلوب لتلبية الإحتياجات، لذلك دخلت شركات إيرانية خاصة على الخط حيث بنت محطات جديدة للطاقة ووضعت خططاً إضافية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة

SECDEB INC.

We Handle Forex,
Money Transfer & Remittance Services Worldwide

10F Philamlife Tower, 8767 Paseo De Roxas, Makati City, Manila, Philippines
Tel: +632 901-4172, Email: fideliterinvest@aol.com
Or visit our website: www.stgeorgessociety.com

أعداء صاروا أصدقاء وآخرون زادوا عداء وإختلافاً

الطاقة تحوّل التحالفات السياسية في منطقة شرق المتوسط

يبدو أن منطقة شرق المتوسط تتغير بسرعة مع وجود ما يقدر بـ١٢٢ تريليون قدم مكعبة من إحتياطات الغاز الطبيعي (أي ما يعادل ٢١ مليار برميل من النفط) في بحرها، والذي صار له تأثير فعلي في أنماط الصداقة والعداوة الإقليمية. مع تحوّل وإستعداد كلٍّ من إسرائيل وقبرص لكي تصبح قريباً من الدول المصدرة للغاز، فإن العلاقات الإسرائيلية – اللبنانية المقطوعة والقبرصية – التركية المتوترة قد دخلت في إشكالية أخرى. وفي الوقت عينه، فإن التعاون في مجال الطاقة كان القوة الدافعة وراء الشراكة اليونانية القبرصية الإسرائيلية الوليدة، والذي تجلّى في زيادة التعاون السريع في المجالين الدفاعي والإقتصادي. ومن الواضح أن تنمية موارد الطاقة ونقلها لهما آثار جيوسياسية بعيدة المدى بالنسبة إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وشعوبها.

لندن - هاني مكارم

الغاز الطبيعي هو المصدر الأسرع نمواً في مجال الطاقة في العالم، وهو يمثل حالياً ٢٢ في المئة من إجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة. وهو يتمتع بأسعار معقولة وأكثر ملاءمة للبيئة من الخيارات الأخرى الممكنة تجارياً، مما أدّى إلى زيادة الطلب حتى في عصر من إنخفاض أسعار النفط. ويبدو من المرجح أن يتم الوفاء بهذا الطلب في جزء كبير من إحتياطات الغاز المُكتَشفة حديثاً في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ومن الظاهر أخيراً أن إسرائيل ستكون لديها القدرة لكي تصبح دولة منتجة مهمة إقليمياً. وقد أكد حقلها "تمار" بأن لديه إحتياطات تقدر بـ٩,٧ تريليونات قدم مكعبة، في حين لدى حقل غاز "الطاغوت" أو "ليفياثان" القدرة على إنتاج ما يصل إلى ١٦ تريليون قدم مكعبة، كما قالت مجموعة تنقيب إسرائيلية تقودها "إسرامكو النقب" و"موديـن للطاقة" أخيراً أن تقريراً للموارد أظهر أن هناك نحو ٨,٩ تريليونات قدم مكعبة من الغاز قبالة الساحل الإسرائيلي. وفي الوقت عينه، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١، أعلنت شركة "نوبل إينرجي" الأميركية عن إكتشاف كبير للغاز جنوب قبرص: حقل أفروديت الذي قدرت إحتياطاته بـ٧ تريليونات قدم مكعبة، وفي شباط (فبراير) ٢٠١٢، أظهر مسح زلزالي جنوب جزيرة كريت أن موارد هيدروكربونية غنية قد يمكن العثور عليها قريباً في المياه اليونانية. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت شركة "إيني" الإيطالية عن إكتشاف حقل غاز ضخم قبالة سواحل مصر.

بنيامين نتنياهو: كان أول رئيس حكومة إسرائيلية يزور قبرص منذ ١٩٤٩

بسبب القرب الجغرافي، فإن هذه الموارد الهيدروكربونية في شرق البحر المتوسط تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى جذب إهتمام الإتحاد الأوروبي -- ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الصين والولايات المتحدة. في حين أن النفط لا يزال هو الوقود المهيمن، ممثلاً ٣٣,٨ في المئة من إجمالي إستهلاك الطاقة في الإتحاد الأوروبي، فإن الغاز الطبيعي يأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣,٤ في المئة. ولدى إحتياطات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط ثلاث مزايا واضحة بالنسبة إلى الحكومات (والشركات) الأوروبية وهي بالتالي يُنظَر إليها كأولوية إستراتيجية. أولاً، بسبب صغر حجمهما وقلة عدد سكانهما، فإن إحتياجات إسرائيل وقبرص من الطاقة منخفضة نسبياً ومعظم غازهما يمكن تصديره. ثانياً، إن غاز شرق المتوسط، يمكن أن يغطّي جزئياً إحتياجات الطاقة في أوروبا، وبالتالي يقلّل من إعتمادها على روسيا المتقلّبة بشكل متزايد. وأخيراً، لأن كلاً من إسرائيل وقبرص تفتقر إلى رأس المال وتكنولوجيا الحفر البحري لتطوير إحتياطات الغاز لديهما، فقد حددت شركات طاقة أجنبية الوضع بأنه يمثل فرصاً إستثمارية يمكن أن تولّد عوائد مالية كبيرة.

فيما الشرق الأوسط ينفجر وينهار، فقد أصبح أمن إمدادات الطاقة هدفاً سياسياً مهماً للإتحاد الأوروبي. في الواقع، هناك توافق في الآراء بين الحكومات الأوروبية أن هناك حاجة إلى مبادرات جديدة لمواجهة تحديات الطاقة. وبالفعل يشارك الإتحاد الأوروبي مباشرة إلى حد ما في شؤون الطاقة في شرق المتوسط من طريق اليونان وقبرص، وهما من الدول الأعضاء، في حين أن تركيا مرشحة للعضوية ولها إتحاد جمركي مع الإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن حكومات الإتحاد الأوروبي وإسرائيل في كثير من الأحيان على خلاف سياسياً، فإن العلاقات الاقتصادية بين تل أبيب وبروكسل وثيقة ومتعددة الأوجه.

خريطة منطقة شرق المتوسط: هنا تنام ١٢٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي

إن تطوير حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية يمكن أن تساعد على تعزيز أمن الطاقة في أوروبا. حالياً، تستورد الدول الأوروبية الغاز الطبيعي المُسال من دول غير مستقرة سياسياً مثل نيجيريا والجزائر. ولكن يمكن لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أن تكون بمثابة "الممر" الثالث للغاز إلى أوروبا، إلى جانب الغاز الروسي وخطوط أنابيب جنوب شرق أوروبا التي تنقل الغاز الأذربيجاني. وقد أظهرت بوضوح كل من الشركة الايطالية "إيني"، وشركة "بريتيش بروميار أويل" (British Premier Oil)، و"داتش أورانج – ناسو إينرجي"، إهتماماً في تقديم العطاءات في الجولة الثانية من التراخيص للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة الإقتصادية الخالصة القبرصية.

نظراً إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى سياسة الطاقة الأميركية، فإنه ليس من المستغرب أن يلفت الغاز في إسرائيل وقبرص إنتباه واشنطن أيضاً. على الرغم من أن الولايات المتحدة من المرجح أن تصبح أكبر منتج للغاز في العالم نتيجة لزيادة إستخدام الغاز الصخري، فإن الإدارة الأميركية تنظر إلى غاز شرق المتوسط كمصدر بديل لحلفائها الأوروبيين الذين يعتمدون بشكل كبير على

ونظراً إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى سياسة الطاقة الأميركية، فإنه ليس من المستغرب أن يلفت الغاز في إسرائيل وقبرص إنتباه واشنطن أيضاً. على الرغم من أن الولايات المتحدة من المرجح أن تصبح أكبر منتج للغاز في العالم نتيجة لزيادة إستخدام الغاز الصخري، فإن الإدارة الأميركية تنظر إلى غاز شرق المتوسط كمصدر بديل لحلفائها الأوروبيين الذين يعتمدون بشكل كبير على ◄◄

الإمدادات الروسية. وفي القطاع الخاص، فإن الشركة الأميركية، "نوبل إينرجي"، قد لعبت دوراً رائداً في عملية الإستكشاف؛ وهي تملك حصة ٤٠ في المئة في حقل "الطاغوت"، وعلى حصة ٣٦ في المئة في "تمار" الإسرائيليين، وحصة ٧٠ في المئة في حقل "أفروديت" الإسرائيلي – القبرصي المشترك.

ليس من المستغرب أن هذه الإكتشافات قد جذبت مصلحة موسكو أيضاً نظراً إلى التأثير السلبي المحتمل في صادراتها من الغاز إلى الأسواق الأوروبية. إن شركات الطاقة الروسية، التي غالباً ما تكون بمثابة الذراع الطويلة للكرملين، تنشط بشكل خاص في المنطقة. في شباط (فبراير) ٢٠١٣، على سبيل المثال، وقّعت شركة "غازبروم" الروسية العملاقة إتفاقاً مدته ٢٠ عاماً مع الشركة الإسرائيلية "بلاد الشام لتسويق الغاز الطبيعي المسال" (Levant LNG Marketing Corporation) لشراء الغاز الطبيعي المُسال حصراً من حقل "تمار". ثم في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣، وقعت الشركة الروسية "سويوز نيفتي غاز" (Soyuz Nefte Gas) إتفاقاً مع نظام الأسد لإستكشاف جزء من المنطقة الإقتصادية الخالصة لسوريا. بعد شهر واحد على ذلك، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إتفاقاً للإستثمار مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لتطوير حقول الغاز قبالة قطاع غزة.

إرتفاع حرارة العلاقات الإسرائيلية - اليونانية

إن إعتبارات الطاقة لديها تاريخ طويل من التأثير في مسار العلاقات بين الدول، وإكتشافات الغاز الجديدة ليست إستثناء، إذ أنها أثرت في علاقات إسرائيل مع كلٍّ من اليونان وقبرص.

كانت العلاقات اليونانية – الإسرائيلية فاترة منذ عقود. والحكومات اليونانية ما بعد الحرب العالمية الثانية إتبعت عادة سياسة خارجية مؤيدة للعرب من أجل حماية الجالية اليونانية الكبيرة في مصر، وتأمين الدعم العربي بشأن النزاع حول قبرص في الأمم المتحدة، والحفاظ على الوصول إلى النفط العربي الرخيص. في حين كان هناك إعتراف يوناني فعلي بالدولة العبرية في العام ١٩٤٩، فإن الإعتراف القانوني كان عليه الإنتظار حتى العام ١٩٩٠ ووصول

شمعون بيريز: عمل على إعادة الدفء إلى العلاقات القبرصية الإسرائيلية في ٢٠١١

حكومة يمينية برئاسة قسطنطين ميتسوتاكيس. لكن تشكيل شراكة إستراتيجية بين تركيا وإسرائيل في منتصف تسعينات القرن الفائت أثار ردة فعل قوية في أثينا حيث أعادتها إلى سياستها المؤيدة للعرب.

هذه السياسة، أيضاً، قد تغيرت مع صعود رجب طيب أردوغان وحزب التنمية والعدالة الإسلامية في تركيا منذ أوائل العقد الفائت. مع إنزعاج أثينا من تأكيد قوة أنقرة الإقليمية المتنامية،

من الظاهر أخيراً أن إسرائيل ستكون لديها القدرة لكي تصبح دولة منتجة مهمة إقليمياً. وقد أكد حقلها "تمار" بأن لديه إحتياطات تقدر بـ٩٫٧ تريليونات قدم مكعبة، في حين لدى حقل غاز "الطاغوت" أو "ليفياثان" القدرة على انتاج ما يصل إلى ١٦ تريليون قدم مكعبة، كما قالت مجموعة تنقيب إسرائيلية تقودها "إسرامكو النقب" و"مودين للطاقة" أخيراً أن تقريراً للموارد أظهر أن هناك نحو ٨٫٩ تريليونات قدم مكعبة من الغاز قبالة الساحل الإسرائيلي

وقلق تل أبيب من نهج النظام التركي الجديد المعادي لإسرائيل بشدة، فقد تحسنت العلاقات اليونانية – الإسرائيلية بسرعة حيث وقّع البلدان سلسلة من الإتفاقات في مجالات الأمن والطاقة والتجارة والسياحة، وتبادلا الزيارات الرسمية على المستوى الوزاري، والرئاسي، ورئاسة الوزراء. وفي آذار (مارس) ٢٠١٢، جرت مناورات بحرية وجوية دُعيت "نوبل دينا" في بحر إيجه، شاركت فيها الولايات المتحدة والقوات اليونانية والإسرائيلية، كما أنه بعد شهر لاحق، جرت مناورات جوية مشتركة يونانية إسرائيلية في وسط اليونان. وفي الآونة الأخيرة، قال وزير الدفاع بانوس كامينوس أن "التخطيط الدفاعي اليوناني ينبغي أن يأخذ في الإعتبار الأصدقاء والحلفاء الذين يسعون إلى التعاون الدفاعي في المنطقة. وأعني بوضوح شرقاً إسرائيل".

كانت سياسة الدولة العبرية الجديدة مع أثينا بمنأى عن التغيير المتكرر للحكومات اليونانية في السنوات الأخيرة. آخر ثلاثة رؤساء حكومة قبل الحالي -- جورج باباندريو (٢٠٠٩-٢٠١١)، لوكاس باباديموس (٢٠١١-٢٠١٢)، وأنطونيس ساماراس (٢٠١٢-٢٠١٥) – كلهم إجتمعوا مع مسؤولين إسرائيليين وأبرموا إتفاقات عدة، على الرغم من الخلافات السياسية والإيديولوجية بينهم: باباندريو كان معتدلاً ينتمي إلى اليسار الوسط السياسي. ومن المعروف أن باباديموس كان تكنوقراطياً ليبرالياً، وساماراس، كان سياسياً يمينياً محافظاً.

في أعقاب الأزمة الإقتصادية التي عانت منها السياسة اليونانية المحلية، وتدابير التقشف التي سعى أن يفرضها الإتحاد الأوروبي على أثينا، ذهب اليونانيون إلى صناديق الإقتراع في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥ التي نتج منها وصول تحالف اليسار الراديكالي (المعروف بسيريزا) إلى السلطة، في تحالف مع الحزب اليميني الصغير "اليونانيون المستقلون". وقد تسبب هذا الأمر بإطلاق إنذار كبير في تل أبيب إذ أن العديد من كبار المسؤولين في "سيريزا" يتعاطف ويؤيد الفلسطينيين بقوة: عضوة البرلمان الأوروبي صوفيا ساكورافا هي صديقة لحركة "حماس"، في حين شارك رئيس الوزراء ألكسيس تسيبراس في مسيرات مؤيدة للفلسطينيين. في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، أقر البرلمان اليوناني قراراً غير ملزم يوصي بالإعتراف

ب"فلسطين" كدولة.

ومع ذلك، فإن الحكومة التي يقودها "سيريزا" لم تنأى بنفسها عن تل أبيب. لقد حدد وزير الخارجية نيكوس كوتزياس تركيا كمصدر للتهديد، في حين يحمل وزير الدفاع كامينوس، زعيم "اليونانيين المستقلين"، وجهة نظر قوية موالية للولايات المتحدة ومؤيدة لإسرائيل. وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، زار تسيبراس إسرائيل، ومرة أخرى في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦ إلى جانب ستة أعضاء من مجلس وزرائه حيث عقدوا إجتماعا مشتركاً مع الحكومة الإسرائيلية. وهكذا يبدو من المرجح أن الشراكة اليونانية – الإسرائيلية ستستمر.

بعيداً من المخاوف الشائعة حول نوايا تركيا، فإن أثينا وتل أبيب تجمعهما مصالح كبيرة بالنسبة إلى الطاقة. يريد البلدان تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام ١٩٨٢ لتسهيل إستكشاف وإستغلال قاع البحر. وكلٌّ منهما يرى أن شرق البحر الأبيض المتوسط يمكن تطويره من جانب واحد من خلال تقسيمه إلى مناطق إقتصادية خالصة بطول ٢٠٠ ميل بحري. في المقابل، لم توقع أنقرة إتفاقية قانون البحار وفضلت إجراء تسوية في منطقة بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط التي من شأنها أن تأخذ في الإعتبار المصالح التركية في حساب أكبر.

علاوة على ذلك، فإن موقع اليونان يجعلها جسراً طبيعياً بين منطقة شرق المتوسط الغنية بالنفط، بما في ذلك الحقول الإسرائيلية، وأوروبا المستهلكة للطاقة، وترى اليونان نفسها كمركز محوري لنقل غاز شرق المتوسط إلى الأسواق الأوروبية. في آذار (مارس) ٢٠١٤، أعلنت أثينا مناقصة دولية لدراسة جدوى بناء خط أنابيب شرق المتوسط لنقل الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا عبر جزيرة كريت والبر الرئيسي. في حين أن خط الانابيب المُقترح سيكون مُكلفاً نوعاً ما، ويمر عبر مياه متنازع عليها، فإن تدخل روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا أعطى زخماً جديداً للمشروع فيما يبحث الإتحاد الأوروبي عن مصادر بديلة من الغاز الطبيعي. وقد أدرجت المفوضية الأوروبية خط الانابيب المُقترح في قائمة "المشاريع ذات المصالح المشتركة" التي يمكن أن تتلقى الدعم المالي.

إذا قررت تل أبيب ونيقوسيا إختيار تسييل مواردها من الغاز، عندها يمكن لبواخر الشحن

رجب طيب أردوغان: وصوله إلى السلطة غير التحالفات في منطقة شرق المتوسط

اليونانية أيضاً أن تلعب دوراً مهماً لنقل الغاز السائل إلى السوق الدولية. وخلال زيارته لإسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، قال تسيبراس: "واحدة من القضايا الرئيسية في مناقشاتنا اليوم كانت الفرص الناشئة في مجالات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط ... نحن ندرس سبل التعاون في مجال البحوث، والحفر، ونقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا". بينما لم تكن الطاقة العامل الوحيد الذي يُسهم

تغيرت سياسة اليونان المؤيدة عادة للعرب مع صعود رجب طيب أردوغان وحزب التنمية والعدالة الإسلامية في تركيا منذ أوائل العقد الفائت. مع إنزعاج أثينا من تأكيد قوة أنقرة الإقليمية المتنامية، وقلق تل أبيب من نهج النظام التركي الجديد المعادي لإسرائيل بشدة، فقد تحسنت العلاقات اليونانية – الإسرائيلية بسرعة حيث وقّع البلدان سلسلة من الإتفاقات في مجالات الأمن والطاقة والتجارة والسياحة، وتبادلا الزيارات الرسمية على المستوى الوزاري، والرئاسي، ورئاسة الوزراء

في تحسين العلاقات الثنائية، فقد لعبت بالتأكيد دوراً حاسماً في تقريب المصالح اليونانية والإسرائيلية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

تل أبيب ونيقوسيا

وقد أعطت تنمية وإستغلال موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط أيضاً دفعة قوية للعلاقات الإسرائيلية – القبرصية. وعلى الرغم من القرب الجغرافي، فإن البلدين الى حد كبير تجاهل أحدهما الآخر لسنوات. بالنسبة إلى معظم الإسرائيليين، فإن قبرص هي إما الموقع حيث تم إعتقال الناجين من المحرقة (الهولوكوست) قسراً من قبل البريطانيين (١٩٤٦-١٩٤٩) فيما كانوا يسعون إلى اللجوء إلى فلسطين المُنتَدَبة، أو أقرب مكان للذين واللواتي يودون الزواج مدنياً وغير قادرين أو غير راغبين في عقد زواج ديني في إسرائيل.

من جانبها، إتّخذت نيقوسيا تقليدياً خطاً مؤيداً للعرب في إعداداتها الديبلوماسية التي لا تختلف كثيراً عن جارتها أثينا. ومثلما هو الحال مع اليونان، كان للبرودة التي سببها حزب العدالة والتنمية في العلاقات التركية -الإسرائيلية تأثير حار في العلاقات القبرصية – الإسرائيلية حيث أعاد الدفء إليها. في آذار (مارس) ٢٠١١، إستضاف الرئيس الإسرائيلي حينها شمعون بيريز نظيره القبرصي ديميتريس كريستوفياس، والذي بدوره إستضاف بيريز في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه. ورأى كلٌّ من الجانبين أحدهما كقوة توازن محتملة لوجود تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد وقع وزير الدفاع القبرصي ديميتريس إيلياداس إتفاقاً بشأن "حماية ألمعلومات السرية المتبادلة" في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢ مع نظيره الإسرائيلي إيهود باراك، وبعد شهر على ذلك، قام بنيامين نتنياهو بزيارة إلى نيقوسيا، كانت الأولى من نوعها لرئيس وزراء إسرائيلي، لمناقشة التعاون في مجالات الطاقة والدفاع. ووفقاً لتقارير صحافية، فإن سلاح البحرية القبرصي يخطط لشراء سفينتين للدوريات البحرية تتمتعان بالتكنولوجيا الفائقة ومصنّعتان في إسرائيل من أجل حراسة المنطقة الإقتصادية الخالصة.

إن أبعاد الطاقة في العلاقة الإسرائيلية – القبرصية الوليدة قوية بشكل خاص. فقد أعلنت نيقوسيا خططاً لبناء مصنع للغاز الطبيعي ◄◄

المسال في منطقتها الصناعية "فاسيليكوس" لمعالجة الغاز. ولما كانت إكتشافات الغاز الحالية ليست كبيرة بما يكفي لجعل هذا المشروع الذي يكلف مليارات الدولارات قابلاً للحياة إقتصادياً، فقد إقترحت نيقوسيا على تل أبيب أن يجمع البلدان إحتياطات الغاز معاً لتشكيل وحدة إنتاج واحدة. في العام ٢٠١٣، أعلن وزير الطاقة القبرصي يورغوس لاكوتريبيس: "إننا نشعر أنه من خلال التعاون الوثيق مع إسرائيل، سوف نكون قادرين على أن نكون لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمية، وهو أمر قد يكون من الصعب جداً على كل بلد تحقيقه وحيداً بمفرده".

إن مستقبل الشراكة الإسرائيلية – القبرصية يعتمد أيضاً على طريق تصدير الغاز الإسرائيلي. لقد درست تل أبيب عدداً من الخيارات للإستغلال الأمثل لحقول الغاز، ولكنها يبدو أنها تفضل تصدير الغاز إلى الغرب من أجل تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن التعاون في مجال الطاقة مع اليونان وقبرص يمكن أن يبني شبكة جديدة من التحالفات مع الإتحاد الاوروبي من شأنها أن تساعد تل ابيب على الخروج من عزلتها الجيوسياسية المتزايدة. حتى أن حكومة نتنياهو مارست الضغط نيابة عن أثينا في أوروبا والولايات المتحدة من أجل خطة إنتعاش الإقتصاد اليوناني. في أواخر آذار (مارس) ٢٠١٢، خلال مؤتمر عن الطاقة في أثينا، تحدث وزير الطاقة الإسرائيلي في حينه عوزي لانداو عن "محور اليونان وقبرص وإسرائيل وربما المزيد من البلدان، الذي سيوفر عامل إستقرار". وفي آب (أغسطس) ٢٠١٣، وقعت الدول الثلاث إتفاقاً لتثبيت كابلات كهربائية بقدرة ٢٠٠٠ ميغاواط تحت الماء لربط شبكات الطاقة لديها – وهو أول مشروع من نوعه لربط أوروبا وآسيا.

في الآونة الأخيرة، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، تم عقد سلسلة من المشاورات الثلاثية في إسرائيل والتي تم خلالها مناقشة مجموعة من القضايا كان على رأسها تطوير الطاقة. وإتفق الأطراف على مواصلة تعزيز المشاورات الثلاثية واللقاء على أساس منتظم، بدءاً بإجتماع رؤساء دولهم في نيقوسيا في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦.

لبنان وقبرص وإسرائيل

في حين أن الإيرادات من بيع النفط والغاز يمكن أن تجلب الثروة والرخاء للمجتمعات، فإن لديها أيضاً القدرة على زعزعة توازنات القوى الإقليمية. في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تخوض بعض دوله في نزاعات على الأراضي منذ عقود، يبدو أن إكتشافات الغاز من المرجح أن تزيد المخاطر. إن الملكية المتنازع عليها لموارد الغاز، في الواقع، قد زعزعت فعلياً إستقرار العلاقات المقطوعة أصلاً بين لبنان وإسرائيل وكذلك المتوترة بين تركيا وقبرص.

على الرغم من أن تم التوقيع على إتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وقبرص في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، فقد رفض البرلمان اللبناني التصديق عليه حتى الآن، وأعلن "حزب الله" بأن "الإتفاق لاغٍ وباطل لأن الجانب اللبناني الذي وقّع عليه قد ألغيت وكالته الرسمية ... البحر، مثل الأرض، هو مئة في المئة حق لبناني شرعي، وسوف ندافع عنه بكل ما أوتينا من قوة".

عندما وقعت نيقوسيا مع تل أبيب إتفاقاً لترسيم حدودهما البحرية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، إتهمت بيروت الدولتين بإنتهاك حقوقها البحرية. وفي العام التالي، في خطاب متلفز بمناسبة الذكرى الخامسة لحرب "حزب الله" مع إسرائيل في ٢٠٠٦، هدد الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، إسرائيل بضربة ضد البنية التحتية للطاقة لديها: "نحذر إسرائيل من أن تمد يدها إلى هذه المنطقة وسرقة موارد لبنان من المياه اللبنانية ... كل من يضر بمنشآتنا النفطية المستقبلية في المياه الإقليمية اللبنانية، فسوف نستهدف منشآته الخاصة".

هذه ليست تهديدات جوفاء. لدى "حزب الله" القدرة العسكرية لمهاجمة منصات الغاز البحرية الإسرائيلية إذا إختار ان يفعل ذلك. لقد كشفت حرب العام ٢٠٠٦ أن ترسانته الهائلة من الصواريخ والقذائف تشمل صواريخ صينية الصنع "C-802" المضادة للسفن (مداها ٧٥ ميلاً)، وصواريخ زلزال ٢ (مداها ١٢٥–٢٥٠ ميلاً). من جانبها، تملك البحرية الإسرائيلية سفينتين حربيتين، وزن الواحدة ١٢٠٠ طن، مهمتهما الدوريات، جنباً إلى جنب مع طائرات من دون طيار إضافية، وزوارق حربية يمكن التحكم بها من بعد، وصواريخ. وعلى هذا النحو، تستعد وتسعى تل أبيب إلى ردع الغارات المحتملة من لبنان. وهكذا فإن حماية وإستغلال إحتياطات الغاز يُعتبران من قبل القيادة الإسرائيلية مسألة تتعلق بالأمن القومي.

على الرغم من أنه تم التوقيع على إتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وقبرص في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، فقد رفض البرلمان اللبناني التصديق عليه حتى الآن، وأعلن "حزب الله" بأن "الإتفاق لاغٍ وباطل لأن الجانب اللبناني الذي وقّع عليه قد ألغيت وكالته الرسمية ... البحر، مثل الأرض، هو مئة في المئة حق لبناني شرعي، وسوف ندافع عنه بكل ما أوتينا من قوة"

ألكسيس تسيبراس: من مؤيد للفلسطينيين إلى موثق للعلاقات مع إسرائيل

تركيا وقبرص وإسرائيل

العلاقة بين تركيا وقبرص هي مثال آخر لصراع طويل الأمد مع إحتمالات قليلة لحل وشيك، وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة لم يؤدِّ سوى إلى تفاقم الوضع.

في نظرة لجنون العظمة المتزايدة لدى أردوغان، فإن الإنتعاش الإقتصادي والدبلوماسي لقبرص نتيجة لتطوير الغاز يشكل خطراً واضحاً وقائماً على الأمن القومي التركي. في أيلول (سبتمبر) ٢٠١١، وقّعت أنقرة إتفاقية ترسيم الجرف القاري مع "جمهورية شمال قبرص التركية"، وبعد فترة وجيزة، بدأت شركة النفط الوطنية التركية (تباو) أول حفر بالقرب من المدينة القبرصية (التركية) فاماغوستا.

في حين دعت أنقرة شركات أجنبية لإستكشاف ساحلها على البحر الأبيض المتوسط والبحث عن موارد الطاقة، فإن شركة رويال داتش / شل فقط أعلنت إهتمامها. في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤، دخلت سفينة أبحاث تركية في المنطقة الإقتصادية الخالصة القبرصية لجمع البيانات السيزمية (الزلزالية). إعتبرت نيقوسيا ذلك بأنه إنتهاك لحقوقها السيادية، لأنها كانت رخّصت بالفعل أجزاء من منطقتها الاقتصادية الخالصة لشركات طاقة أجنبية.

وقد أدّى عامل الطاقة أيضاً إلى تدويل "قضية قبرص"، مولّداً نقطة جديدة للاحتكاك بين أنقرة وتل أبيب. لم تتوقع الحكومة التركية التحسن السريع الذي حدث للعلاقات الإسرائيلية – القبرصية، وخافت من أن التعاون الثنائي الجديد لن يقتصر على قطاع الطاقة. وحتى قبل هذا التطور، كان أردوغان هدّد تل أبيب حول مبادراتها لإستكشاف الغاز، محذّراً من أنه في حين "بدأت إسرائيل تعلن أن لديها الحق في التصرف في المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط ... سوف لن تكون صاحبة هذا الحق". من جانبها لم تبقَ تل أبيب صامتة، فقد طلبت الإذن من قبرص لإستخدام طائراتها الحربية قاعدة بافوس الجوية. في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، أجرت الدولتان مناورات عسكرية "أونيسيلوس–جدعون" رقم ٢ في الجزء الغربي من الجزيرة.

إن تدويل "قضية قبرص" إمتد إلى ما وراء وأبعد من المنطقة. فقد شاركت الشركات الصينية في مناقصات للمساهمة في مشاريع التنقيب عن الغاز وتسييل الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتتفاوض على إتفاق مع الحكومة القبرصية لشراء الغاز الطبيعي المسال بحلول العام ٢٠٢٠. ونتيجة لذلك، فقد تابعت بكين عن كثب مفاوضات السلام القبرصية.

محرّك لتسوية النزاعات؟

ساعد إزدهار الطاقة في شرق المتوسط على إعادة الدفء إلى العلاقات الثنائية الباردة تقليدياً بين بعض الدول في حين فاقم العلاقات المتوترة أصلاً مع البعض الآخر. لذا هل يمكن أن تصبح الطاقة أيضاً محركاً لتعزيز التعاون الإقليمي؟

في حين أن السنوات القليلة الماضية شهدت قدراً كبيراً من عرض العضلات أو التهديد بإستخدام القوة العسكرية من أنقرة، فإن إحتمال وقوع مواجهة عسكرية بين قبرص وتركيا، وإسرائيل وتركيا، يبدو ضئيلاً. إن بناء وتشغيل البنية التحتية للطاقة (على سبيل المثال، خطوط الأنابيب والمصافي ومحطات الغاز الطبيعي)

إن أبعاد الطاقة في العلاقة الإسرائيلية – القبرصية الوليدة قوية بشكل خاص. فقد أعلنت نيقوسيا خططاً لبناء مصنع للغاز الطبيعي المسال في منطقتها الصناعية "فاسيليكوس" لمعالجة الغاز. ولما كانت إكتشافات الغاز الحالية ليست كبيرة بما يكفي لجعل هذا المشروع الذي يكلف مليارات الدولارات قابلاً للحياة إقتصادياً، فقد إقترحت نيقوسيا على تل أبيب أن يجمع البلدان إحتياطات الغاز معاً لتشكيل وحدة إنتاج واحدة

ديميتريس كريستوفياس: كان أول رئيس قبرصي يزور إسرائيل

هما عمل مكلف يتطلب إستقراراً سياسياً، وقد لا ترغب أنقرة بتقويض دورها كدولة عبور للطاقة. في الواقع، فقد إختتم المسؤولون الإسرائيليون والأتراك أخيراً محادثات سرية حول المصالحة الثنائية التي تغطي، بين بنود أخرى، إنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي بين البلدين. وهذا من شأنه أن يسمح لتركيا الحد من إعتمادها على الطاقة من روسيا (العلاقات بين موسكو وأنقرة ساءت في أعقاب إسقاط طائرة مقاتلة روسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥)، وكذلك لفتح سوق جديدة لمشاريع الغاز الطبيعي الإسرائيلي قبالة سواحلها.

بالإضافة إلى ذلك، عرضت أنقرة بناء "خط أنابيب السلام" لنقل الغاز القبرصي الى الإسواق الاوروبية عبر الاراضي التركية. لم ترفض نيقوسيا هذه الخطة شريطة أن يكون هناك حل ل"قضية قبرص"، بما في ذلك إعادة توحيد الجزيرة وإنسحاب القوات التركية من القسم الشمالي من الجزيرة. وهذا يعزّز الحجة، التي تقدمت بها وزارة الخارجية الأميركية وغيرها، بأن ارباح الغاز يمكنها أن تسهم في توحيد الجزيرة فيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك سيكون لديهم حوافز إضافية كبيرة لقبول إتفاق السلام. وليس من قبيل المصادفة أن مقر ممثل التعاون الإقليمي في مجال الطاقة لمكتب موارد الطاقة في وزارة الخارجية الأميركية في السفارة الاميركية في نيقوسيا.

وتكمن جذور هذا التفاؤل في النظرة الليبرالية للعلاقات الدولية التي تفترض أن الفوائد الإقتصادية الناجمة من نقل الطاقة يمكن أن تساعد على حل النزاعات السياسية. مع ذلك، إذا كان التاريخ يقدّم أي دليل، فإن طفرة إقتصادية تشهد صادرات هيدروكربونية يمكنها فقط في كثير من الأحيان أن تؤدي إلى نزعة عرقية وقومية إقتصادية وحسن النيات والازدهار المشترك. إن إنتاج كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال، على سبيل المثال، قد عزز القومية الاسكتلندية، ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إنفصال إسكتلندا عن المملكة المتحدة. وبالمثل، إن تعزيز إدارة كلينتون لمشروع "خط أنابيب السلام" لنقل النفط الاذربيجاني عبر المنطقة المتنازع عليها ناغورنو- كاراباخ وأرمينيا إلى السوق التركية قد فشل لأن أرمينيا لا ترغب في تقديم

حقل "الطاغوت" الإسرائيلي: وضع تل أبيب على خريطة مصدري الغاز في المنطقة

التنازلات الإقليمية اللازمة لأذربيجان. ثم مرة أخرى في العام ٢٠٠٤، طرح الزعيم الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بناء خط أنابيب للنفط الروسي إلى جورجيا عبر الجمهورية الانفصالية إبخازيا لتسهيل التوصل إلى حل للنزاع بين جورجيا وأبخازيا، لكن الإقتراح رفض من قبل روسيا وأبخازيا. وكان مصير خط أنابيب الغاز المُقترح بين إيران وباكستان والهند مشابهاً في العام ٢٠٠٩ عندما أعلنت الحكومة الهندية عن قرارها بعدم المشاركة في المشروع لأسباب أمنية.

من الواضح، أن هذه الأنابيب لم تتحقق لأن الدول لم تكن راغبة في التنازل عن أراض، أو لم تكن مرتاحة ومطمئنة بالنسبة إلى الدول المجاورة المعادية في مقابل مزايا إقتصادية مُحتملة. إن أولئك الذين تصوروا أن إحتمال وجود "خط أنابيب السلام" يؤثر بشكل إيجابي في المفاوضات الجارية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لصالح قرار يحل "قضية قبرص" قد يجدون أنفسهم أمام خيبة أمل جدية. ما هو الإستنتاج من كل ذلك؟

إن إكتشافات الغاز الجديدة الكبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط تحوّل بسرعة التوجهات الإقليمية. لقد إستطاعت مصالح الطاقة جلب إسرائيل أقرب من أي وقت مضى ديبلوماسياً إلى قبرص واليونان، وقد لعبت دوراً مهماً في ذوبان الجليد الظاهر في العلاقات الإسرائيلية – التركية. في الوقت عينه، فقد ولّدت الطاقة توترات جديدة بين الدول المنتجة والدول التي تشعر أنها مُستبعَدة من فرص التنمية الإقليمية للغاز الطبيعي. إن العلاقات بين تركيا وقبرص وكذلك بين اسرائيل ولبنان، السيئة في أحسن الأحوال، قد تعرضت لمزيد من التوتر.

مما لا شك فيه، بأن المصالح الأميركية والأوروبية سوف تستفيد بظهور شرق المتوسط كمنطقة مصدرة للغاز. ومع ذلك، فإن هذا الأمر لن يكون ممكناً إلّا إذا كان هناك حل لقضية الملكية التي يمكن أن تعجّل وتيرة إستثمارات القطاع الخاص في صناعة الغاز في المنطقة.

من دون إتفاق قانوني على مستوى المنطقة، قد لا تكون شركات الطاقة قادرة على تأمين التمويل اللازم لتطوير وتنفيذ مشاريع الغاز. إن واشنطن، التي تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع دول شرق البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تلعب دور الوسيط في إستضافة محادثات إقليمية متعددة الأطراف لنزع فتيل التوتر وتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول في المنطقة

Your weight loss success story starts here

Dietitian Christelle Bedrossian

Bariatric Surgery Nutritionist - Trained at the University of Montreal

Lose 6-8 kg with our Medical Protocol

Customized Diet Plans

Weight Loss Surgery Nutrition Programs

Clinics in Adlieh-Beirut & Jounieh

Online Consultation

Dietitian Christelle Bedrossian

Dietitian Christelle Bedrossian

+961 76 95 96 98
+961 3 417 589

www.christellebedrossian.com

بقلم ميرنا زخريّا*

إختلافاتنا تخيط خلافاتنا

لطالما تـردّدت على مسامعنا مقولة أن "الإختلاف لا يُفسد للودّ قضية"، وفي الوقت ذاته، لطالما تراكمت أمام أعيُننا الخلافات التي سبّبتها الإختلافات، فقطعت الحوارات وشيّدت الإصطفافات؛ إذ كثيراً ما يحمل الإختلاف نكهة الخلاف، وما أدراكم بنكهات الخلافات على إمتداد الدول العربيّة الفقيرة منها والغنيّة.

ليسَ للبشر عقل واحد ولنْ يكونْ، ليسَ التشابه مطلوباً ولنْ يكونْ؛ ذلك أن الإختلاف كانَ وسيكونْ ذا نكهتين مُتمايزتين:

- الأولى ذات نكهة حلوة طيبة، تفوحُ منها وُجهات النظر وتعدّدية الآراء، ما يُحافظ على المعايير الحميدة والمحقّة.
- والثانية ذات نكهة مُرّة نافرة، تفوحُ منها نواة الفرديّة والتشبّث بالرأي، ما يجذب المقاييس البغيضة وغير المحقّة.

النوعيّة الأولى عالية الجودة، ذلك أنها تحترم الإختلاف (في القدرات والتوجّهات والخيارات)؛ وبالتالي، فهي لا تطال سوى حقّ الإختلاف في الفروع، من دون أن تمسّ الجذور الأصلية وتتلاعب في الثوابت الأساسية (منْ قوانين ودساتير وحقوق طبيعية). مُناصرو هذه النكهة من الإختلاف يكفيهم القليل من المنطق لكيْ يحلوا الإشكالات والأزمات، ومن ثم يمضونَ في تصحيح السلبيات وفي البناء على الإيجابيات.

أما النوعيّة الثانية، فهي تضرب بعُمق الجذور ولا تقبل بحقّ الإختلاف؛ وبالتالي، لا يعود للمنطق أمان أو حتى مكان. مُناصرو هذه النكهة من الإختلاف سريعاً ما يُحوّلون الإختلافات إلى خلافات، ولعل الأسباب تتوضّح عبر المؤشّرات الآتية:

١. **الأنانية الذاتية:** حيث تسيطر المنفعة الخاصة على المصالح العامة، ما يضرب أُسُس المساواة والمشاركة معاً؛
٢. **التعصّب المذهبي:** هي آفة واسعة الإنتشار رغم كل ما يُقال، وهي تضرب وِحدة الصفّ العُروبي من دون إستئذان؛
٣. **الإنغلاق الحزبي:** يؤدي بالمجموعة نحو تحيّز أعمى لحزبٍ ما أو لشخصية ما، ومُعارضة الآخر لأنه الآخر؛
٤. **المرض النفسي:** على قاعدة "بُلينا بقوم يظنّونَ أن الله لمْ يُهدِ سواهم"، حيث يتراءى للفرد أنه فعلاً قيصر زمانه؛
٥. **هَوَس المناصب:** فترى واحدهم لا يستطيع أنْ يحيا مِن غير أنْ يكون في الصدارة، حيث أن الزعامة تقودهُ ولا يقودها؛
٦. **الظنّ المُسبق:** يأخذ دور الحاكم والمحكوم، ويبدأ في المُسارعة بإصدار الإتهامات من دون الجري وراء الإثباتات؛
٧. **ضُعف المعرفة:** لا يُكلف نفسه عناء البحث والتدقيق بمعلوماتٍ كافية ووافية تقيه شرّ الأخطاء وإضاعة الوقت.

الواقع أن الإختلاف ثروة تُثري الطروحات والإرشادات والإختيارات، بالإضافة إلى أنه منَ المستحيل صبّ الناس في قالبٍ واحد وجعلهم نسخاً مُكرّرة. أصلاً، الإستنساخ (الجسدي منه والفكري) هو ضدّ طبيعة البشر وضدّ مشيئة الله؛ وإستناداً إلى آية معبّرة من آيات القرآن الكريم "لوْ شاء ربّك لجعل الناس أمةً واحدةً"، لكنّه سُبحانه تعالى لمْ يشأ.

وعليه، لا بُد لنا أنْ نتدرّب وأنْ نعتاد على فكرة المشاركة وتعدّد الآراء؛ كما ولا بُد لنا أنْ نقتنع بأن لا أحد يستطيع أنْ يدّعي بأنه وحده يمتلك الحقيقة المُطلقة؛ لذا، لا بُد لنا أنْ نتعلم كيف نُدير خلافاتنا وإلا فهي، لا محالةَ، سوف تُديرنا، وبالمشاكل سوف تُحيطنا، وإلى الهاوية سوف تُلقينا.

التسليم بمبدأ التعدّدية ما هو إلا إقرار بحقّ الإختلاف بين مختلف الأغصان البشرية منْ "أنا وأنت وهو وهي"؛ فيما التسليم بمبدأ الأنانية لا يتعدّى كونهُ تمسّكاً بغُصن الشخصنة والفردّية منْ "أنا وأنا وأنا وأنا". في حال كان صحيحاً بأن أعقل الناس مَنْ جمعَ إلى عقله عُقول الناس؛ ففي هذه الحالة، لنْ تقوم حضارةٌ (عربية أو غربية)، إذا لمْ تحوِ في قاعدتها: إحترام الآراء والإختلاف البنّاء؛ وكل ما عدى ذلك، يؤدّي إلى تعثّر عجلة التمنيات بإنجاح: الحوارات والإتفاقات والتطوّرات.

مُنذ عصر الجاهلية، إختصر أمير المؤمنين عُمر بن الخطّاب طريق الإختلافات والخلافات بقوله المأثور "لا خير فيكم إنْ لمْ تقولوها، ولا خير فينا إنْ لمْ نسمعها"؛ وإلى عصرنا الحاضر، ما زال العرب (بغالبيتهم) إمّا لا يقولون وإمّا لا يستمعون. فماذا قد يحصل لوْ بدأوا يتحاورون ومعاً يُخطّطون؟ ماذا قد يحصل لوْ إتفق "نحو ٤٠٠ مليون مُواطن عربي يُقيمون على نحو ١٤ مليون كيلومتر مربّع"؟ ماذا قد يحصل لوْ عالجوا الخلافات وإستفادوا مِن الإختلافات؟

* متخصصة في علم النفس وعلم التنمية البشريّة وحائزة على ماجيستير في العلمين

Lody Saliby
Haute Couture
Wedding dresses, Evening clothes,
Selling or Renting, Pret-a- Porter, Accessories
Christ Le Rois Center, 8th Floor, Adonis Road, Zouk Mossbeh, Lebanon
Tel: 00961 – (0) 9221643 , Email: lodysaliby@hotmail.com, Web: www.lodysaliby.com

بقلم جوزف قرداحي

أفيون المجتمع التلفزيوني

تتسابق المحطّات اللبنانية المحلية على إنتاج البرامج الإنتقادية الساخرة، وإستقطابها كمادة تلفزيونية دسمة تتمتع بنسبة مُشاهَدَة عالية في ظل رقابة متسامحة نسبياً، تتيح سقفاً عالياً من "رفع الصوت" على المسؤولين، في أسلوب لا يخلو من النقد اللاذع وإستخدام العبارات المتهكمة، التي قد تكون وسيلة تنفيس خفيفة الكلفة أمام المواطن اللبناني المثقل بشتى أنواع الهموم الحياتية اليومية.

هذا الفن الساخر المتكئ على الضحكة "المشغولة" بأوجاع الناس، والقائم رصيدها على "زكزكة" السياسيين و"التنمير" عليهم وتقليد شخصياتهم، عرفه اللبنانيون تحت إسم مسرح "الساعة العاشرة" أو مسرح القوّالين "الشانسونييه" مع رواد كبار مثل الراحلين إيفيت سرسق وغاستون شيخاني، وعبدالله نبوت المعروف بشخصية "دودول" ووسيم طبارة ومحمد شبارو، قبل ان تنتقل مقاليد "الولاية" الى الثنائيأاندره جدع وبيار شماصيان. وهو فن إستوردته تلك النخبة "الفرنكوفونية" من فرنسا مع بداية قيام نهضة ثقافية حديثة في الشارع البيروتي في ستينات القرن الفائت، وإقتصر تحديداً على جمهور أرستوقراطي غالبيته تنتمي الى الطبقة الحاكمة، التي كانت تُشكّل مادة فرقة القوالين بإمتياز.

شظايا النقد اللاذع الذي إحترفته فرقة "الساعة العاشرة" في ذلك الزمن مهما تناثرت، فإنها كانت تبقى في دائرة السيطرة الرقابية، وإن وصلت اصداؤها الى العامة من الناس، فيما كانت تلامس أكثر من الشعور بمتعة الفكاهة المسلية، الى درجة ان زياد الرحباني إتهم تلك الطبقة من الفنانين بانها "أفيون المجتمع" في مسرحية "نزل السرور" والتي تنبأ فيها بالحرب اللبنانية.

"التنمير" على الوجع ولو خرج من جرح المعاناة اليومية، فانه يسكّن الوجع نفسه، فتهدأ النفوس وتتخدّر "بنيكوتين" الضحك، الذي هو في الاساس وصفة طبية وعلاج نفسي للتفريج عن النفوس المكروبة. الأمر الذي يفسّر تسامح أصحاب السلطة مع هذا النوع من "التطاول" الكوميدي!

غير ان التسابق المحموم على هذا النوع من البرامج، وإزدهار فرق "الشانسونييه" وتكاثرها بهذا الشكل الكبير في لبنان، الى درجة أنها تحتكر وحدها خشبة المسرح وتختزل الحركة المسرحية، هل هو دليل عافية ومؤشر جيد يعكس إنتعاشاً فنياً ونهضة إنتاجية، سواء على مستوى التلفزيون او المسرح؟!

إذا إستثنينا "بس مات وطن" الذي يجمع مواهب عرفت إبتكار الشخصيات (الكاراكتيرات) غيرالمُستهلَكة. (مع أسفنا الشديد لغياب الفريق الأهضم "أس أل شي")، نجد أن لا إضافات جديدة أعطتها تلك الفرق سواء العاملة على الشاشة الصغيرة أم على الخشبة، فالشخصيات ممجوجة ومعلوكة من كثرة التكرار، والمادة متشابهة، والمواقف تنطوي على الإسفاف والإجترار. علماً أن تحليلنا لا ينفي وجود مواهب كبيرة أعطت مسرح "القوّالين" رصيداً مهماً، تستحق التكريم و"التعظيم" ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: بيار شماصيان وأندره جدع، وماريو باسيل. فضلاً عن كتّاب هذا النوع من ذوي النكهات الخاصة والمنتمين الى مدارس مختلفة مثل: مارك قديح وشربل خليل ونعيم حلاوي وغيرهم. ولعلّ عدد التجارب التي أثبتت عقمها في وقت من الأوقات، وتوقُّف بعضها وتخبُّط بعضها الآخر في منتصف العرض يمثل دليلاً قاطعاً على صحة ما ندّعيه.

إذا كان هذا "الأفيون" الكاريكاتوري يروِّض المجتمع ويخدِّره، جاعلاً من لياليه أمسيات مملوءة بالأنس والإنشراح، فان خطورته تكمن في "تعويد" الذوق العام وتعميم هذا الانتاج على حساب فنون أخرى، قد تتحول مع الوقت الى تراث من الماضي، ينام في دهاليز الأرشيف التلفزيوني المُكدّس بالإهمال والغبار!

في روايته بالتركية "داها" أو "نريد المزيد"

هاكان غونداي يروي مأساة اللاجئين السوريين على لسان طفل

صدر عن دار غالاد التركية رواية "داها" وتعني "نريد المزيد"، كتبها كاتب تركي شاب يدعى هاكان غونداي، وهي وإن كانت رواية فأحداثها تدخل في ما يحدث لعالم الهاربين والمهاجرين من تركيا إلى أوروبا.

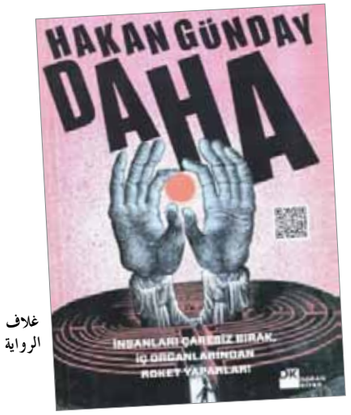

غلاف الرواية

أنقرة - هيكل مهدي

هاكان غونداي، كاتب تركي شاب متميز جداً ألف رواية تقشعر لها الأبدان، أراد أن يحكي فيها عن شبكات التهريب من الداخل، عن حياة هؤلاء الناس وعن الأخلاق التي تحركهم وقد إختار أن يروي ذلك على لسان طفل! طفل وحش نشأ وترعرع في قلب شبكة مهربين إلى أن شبّ ووجد سبيل التوبة وعثر على إنسانيته المسلوبة.

يقول هاكان إن فكرة هذه الرواية قد جاءته لدى قراءته خبر إعتقال عصابة في مدينة تركية ساحلية كانت تصنع سترات نجاة "مضروبة" غير صالحة للعوم، وكانوا ينوون بيعها للعائلات التي تسعى إلى الوصول إلى إحدى الجزر اليونانية بصورة غير شرعية بواسطة مراكب متهالكة. "إنه الطمع، لكنه أيضاً الجُبن في أقذر أشكاله. فهؤلاء الأوغاد يعلمون أنهم لن يقابلوا ضحاياهم مرة ثانية أبداً في حال غرق المركب. أي واقع أكثر عنفاً من هذا؟".

وهو يتكلم بوصفه تركياً: "الفرق بين الشرق والغرب هو تركيا. ونحن نعيش هنا. فهل هذا يعني أن بلدنا جسر قديم للعبور بين الشرق الحافي القدمين والغرب الذي ينتعل حذاءً جيداً؟ ذلك الجسر الذي يعبره كل ما هو غير قانوني! خصوصاً أولئك الذين نطلق عليهم اسم "غير الشرعيين"... نحن نفعل كل ما بوسعنا كي لا يبقوا في حلقنا. نبلع ريقنا ونصدِّر "البضاعة" إلى حيث تريد الذهاب... إنها تجارة من حدود إلى حدود أخرى... من جدار إلى جدار آخر".

بطل الرواية فتى عمره تسع سنوات وإسمه "غزا" Gâza. وقد تقصد الكاتب إطلاق هذا الاسم على الفتى لما فيه من دلالة قوية للغزو والحرب. يعيش "غزا" على شواطئ بحر إيجه. ماتت أمه وهي تلده. ثم أجبره والده على ترك المدرسة لكي يعمل معه في التهريب مثل إخوته وكانوا قباطنة يبحرون بالقوارب التي تحمل المهاجرين إلى اليونان.

"لو لم يكن أبي قاتلاً لما استطاع أن يحكي لي هذه القصة ولما كنت أنا هنا لأرويها لكم". بهذه الكلمات الصاعقة تبدأ الرواية على لسان "غزا". فقد حكى له والده، في سبيل تربيته، كيف إستطاع أثناء غرق مركبه ذات يوم بحمولته من المهاجرين النجاة بعدما إنتزع سترة النجاة من رجل عجوز وراقبه وهو يغرق. إنه قانون: "أنا أو الآخر"، قانون أولئك "المستعدين لفعل أي شيء، أي شيء على الإطلاق، في سبيل البقاء". وقد تتلمذ الطفل على والده وبيئته، حتى أنه بزّه قسوة وحيوانية مع الأيام. وكان "غزا" تعرض في عمر ١٠ سنين للإغتصاب على يد أحد المهاجرين وبتواطؤ مع جميع المتواجدين وقتها: "تلك مرحلة لا بد لكل طفل من المرور بها في سبيل أن يكبر...". لاحقاً، سيبصق "غزا" ألمه الذي لا يجد له إسماً بممارسته التعذيب النفسي والجسدي على الآخر. جميع الآخرين: "فالناس الذين يهربون من بلادهم ليسوا كلهم أبرياء (...) فكثيراً ما يمر بمستودعنا أصحاب جنح ولصوص وقتلة بل وأسوأ". كان عمل "غزا" يتمثل بداية في إحضار الماء والطعام للمهاجرين غير الشرعيين الذي يمضون وقتاً أو بعض وقت في مستودع تابع للعائلة. فكان يستقبل مهاجرين جدداً بإنتظام، وكان هناك دائماً "المزيد" منهم. كانت لدى "غزا" هواية المراقبة والتدوين؛ فكان يعامل مساجينه (أو ضيوف العائلة) كما يلعب الأطفال بالحشرات. هو لا ينظر إليهم كبشر، بل كحيوانات مختبر. كان يراقب الإنسان في حيوانيته وجُبنه. ويكتشف حدود القوة والخوف، ومتى ينخّ ومتى يخون. كان يستمتع بمراقبتهم وهم يكررون كلمة "Daha"...

و"Daha" هو عنوان الرواية. وتعني "نريد المزيد". وهي تقريباً الكلمة التركية الوحيدة التي يعرفها هؤلاء الأفغان والعراقيون والسوريون الذين أرهقتهم الطرقات والحدود، والتي يستخدمونها ليطلبوا من "غزا" مزيداً من الماء أو مزيداً من الطعام ومزيداً من الأمل. والمهربون بطبيعة الحال لديهم المزيد... لكنه المزيد من الطمع والجشع لكسب المزيد من المال بالإقتطاع مما يقدمونه لزبائنهم، فيكدسونهم في أعداد أكثر وأكثر في الشاحنات أو القوارب مطالبين بزيادة في الأجر الذي سبق الاتفاق عليه.

ذكرتني الرواية بقوة بالكاتب غسان كنفاني وقصته "الصفير يذهب إلى المخيم": "كان ذلك زمن الحرب. الحرب؟ كلا، الاشتباك ذاته. الالتحام المتواصل بالعدو لأنه أثناء الحرب قد تهب نسمة سلام يلتقط فيها المقاتل أنفاسه. راحة. هدنة. إجازة تقهقر. أما في الاشتباك فإنه دائماً على بعد طلقة. أنت دائماً تمرّ بأعجوبة بين طلقتين، وهذا ما كان، كما قلت لك، زمن الاشتباك المستمر". ويقول هاكان: "خذوا رجلاً متحضراً جداً، يتحلى بأخلاق عالية ومشاعر وشرف بل ومثقف أيضاً. احشروا هذا الرجل وحاصروه وضيقوا عليه الخناق... اجعلوه يشعر بأن موته بات قريباً، احرموه من أية نقطة علّام تربطه بأدنى عناصر إنسانيته، وسترون أي وحش آدمي حانق ستصنعون". عجباً! هل الكلام هنا عن السوريين الشرفاء في ميزان الحق، والإرهابيين في ميزان الدول المتحضرة؟

رواية ذات راهنية قاتلة. حكاية رحلة خلال أحلك ليالي الإنسانية تدفعنا للتفكير مجدداً في تعريف كلمة "إنسان".

أحلام "ملكة" على الشاشة الفضية!

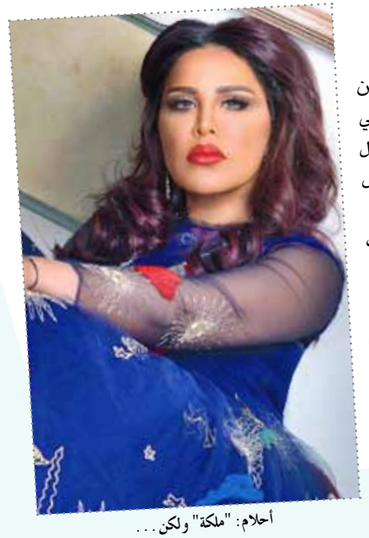
أحلام: "ملكة" ولكن...

جمّدت قناة "دبي الأولى" كل مشاريعها التلفزيونية وتفرّغت حالياً للموسم الأول من برنامج "الملكة" (the queen) الذي يُعتبر ضمن برامج تلفزيون الواقع ويلقي الضوء على حياة الفنانة الاماراتية أحلام. وكانت هذه الأخيرة ولا تزال مثيرة للجدل بتصريحاتها وحركاتها الغريبة، لكنها تفوّقت على نفسها في الاعلان الترويجي للعمل التلفزيوني الذي بدأ عرضه في ١٥ آذار (مارس) الحالي على "دبي الأولى".

تخطّت نجمة "أراب آيدول" كل التوقّعات بالصور التي ظهرت في الإعلان. جلست صاحبة أغنية "ابتحداك" على كوشة ضخمة وزيّنت إطلالتها بمجوهراتها الثمينة، لكن المفاجأة أنها وضعت الخنجر على خصرها كأنّها تهدّد كل من يقف في وجهها. أحلام المعروفة بشخصيتها المختلفة عن باقي المغنيات، كشفت على صفحتها على الفايسبوك أنها "حاربت وحوربت وبعد واحد وعشرين سنة، توجّني جمهوري "ملكة" على عرش الفنّ العربي". بتلك الكلمات يكون منسوب الـ"إيغو" قد إرتفع لدى الفنانة، ودعاها بعضهم على صفحات التواصل الاجتماعي، إلى التواضع قليلاً، بينما رأى آخرون أنها تخطّت بحركاتها تصرّفات معمّر القذافي. من جهة أخرى، إعتبر متابعو أحلام أنها عرفت كيف تروّج لـ"الملكة" عبر تلك الصور، وتحوّلت إلى حديث الساعة قبل بدء الحلقات

سلاف فواخرجي مخرجة!

تزور سلاف فواخرجي بيروت بين فترة وأخرى. لكن زيارتها الأخيرة للعاصمة اللبنانية كان لها طعم آخر هذه المرة، إذ عرضت أخيراً فيلمها الأوّل "رسائل الكرز" (كتابة وإخراج سلاف فواخرجي وإنتاج شركة "شغف") في "قصر الأونيسكو".

يُعتبر الفيلم السينمائي بمثابة التجربة الإخراجية الأولى للنجمة السورية، فهل تفكّر في تكرار هذه المغامرة مرة أخرى؟ تقول نجمة "أسمهان" بأنها تحضّر لفيلم ثان ويحمل إسم "مَدد" للكاتب سامر محمد إسماعيل. وعن مدى تعرّضها للانتقاد بعد عرض "رسائل الكرز"، تجيب: "أتقبّل الانتقاد بكل روح رياضية، ولو عدت إلى الوراء أي عندما بدأت التصوير، فقد أعدّل في بعض الأمور وأخرج الفيلم بطريقة معينة. إن الانتقال من خلف الكاميرا إلى أمامها، أمرٌ ليس سهلاً. عندما ألعب أيّ دور، أنتبه جيداً إلى الموضوع التقني في كل شخصية. لكن إكتشفت أنّ لدي معلومات في الإخراج، وعشت تجربة جديدة، لأن المخرج قائد للعمل. كنت خائفة على المولود الأول وحرصت على أن يعبّر عني بطريقة جيدة".

سلاف فواخرجي: تتحول إلى الإخراج

من يشاهد "رسائل الكرز" تلفت نظره إطلالة علي رمضان ابن سلاف وزوجها المخرج وائل رمضان، إضافة إلى والدتها الكاتبة إبتسام أديب. عن هذه المشاركة تشرح الممثلة: "لقد أحببت أن تطلّ والدتي في الفيلم، لأنها أعتبرت مشاركتها بمثابة هدية لي أو ذكرى تبقى في العمل. أما بالنسبة إلى ابني علي، فإنّ لديه مشاركات فنية عدة سابقاً. وأحب أن أذكر هنا أنّ زوجي وائل رمضان كان مستشاري الفنيّ من بعيد، كي لا يُقال إنه أخرج المشروع بحُكم خبرته في ذلك العالم"

جورج كلوني يدعم هيلاري كلينتون وزوجته مهددة بالقتل

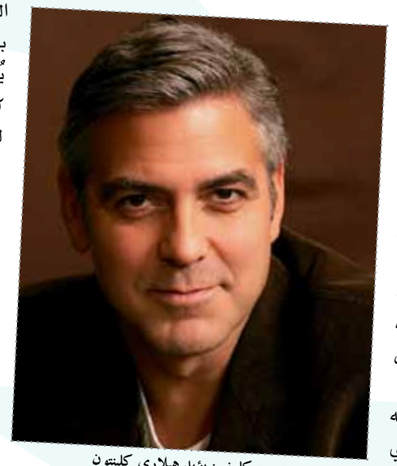
جورج كلوني: يؤيد هيلاري كلينتون

رفع النجم العالمي جورج كلوني مستوى الحراسة والمراقبة حول منزله في المملكة المتحدة، وذلك بعدما تلقت زوجته المحامية الدولية أمل علم الدين تهديدات بالقتل، لكونها تمثل حالياً جهة الدفاع عن الرئيس السابق المسجون لجزر المالديف محمد نشيد. ويبدو أن المحامية البالغة من العمر ٣٨ عاماً أصبحت تعيش تحت الحراسة المشددة طيلة الوقت بعدما تلقت رسائل مقلقة، حتى عندما تزور المطاعم المحلية على بعد ٣٠٠ متر من منزلها.

من جهة أخرى، صرّح "كلوني" أنه سيفعل كلّ ما يلزم لمساعدة هيلاري كلينتون في حملتها الإنتخابية للرئاسة الأميركية قائلاً: "إنني مؤيد لهيلاري. وأنا سأفعل كل ما تريد، مهما كانت الطريقة، ويمكن أن أساعد عبر جمع التبرعات لها". وتقول المصادر بأنه سيقوم بتنظيم حفل ضخم للنجوم لجمع التبرعات بالملايين لدعم حملتها الرئاسية، علماً أنه وصف المرشح المنافس لها دونالد ترامب بـ"الفاشي المعادي للأجانب."

يُذكر أن "كلوني" كان في العام ٢٠١٢ نظم حفلاً لجمع التبرعات لصالح باراك أوباما، حيث جمع ١٥ مليون دولار من الضيوف الأثرياء بمن فيهم باربرا ستريسند، جيفري كاتزنبرج وديان فون. لكن، آنذاك لم تكن المحامية الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان أمل كلوني إلى جانبه، وهذا قد يساعده اليوم أكثر بالنجاح في العمل السياسي. إلا أنه كان صرّح أخيراً لصحيفة "الغارديان" البريطانية أنه معجب أيضاً بمنافس "كلينتون" الديموقراطي بيرني ساندرز، حيث قال: "أنا حقا أحب بيرني ساندرز. فهو يوجه سياسة الولايات المتحدة للنظر بمسألة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، التي تزداد سوءاً في كل يوم"، لكنه يرى أن حظوظه قليلة للوصول إلى الرئاسة

مادونا تثير غضب الجمهور الأوسترالي

مادونا: عوّضت عن التأخير بحفل رائع

أغضبت النجمة الأميركية العالمية مادونا جمهورها في ملبورن في أوستراليا بسبب تأخر إنطلاقة حفلها لمدة ثلاث ساعات، حيث عبّر الكثيرون عن استيائهم خصوصاً أن البعض منهم كان قد نصب الخيم بالقرب من المسرح المضيف منذ أيام. فحفلها الذي كان من المقرر أن يبدأ في الأصل عند الساعة ٠٩:٠٠ مساء لم يبدأ قبل منتصف الليل، فيما إنتهى عند الساعة الثالثة فجراً ما أثر سلباً على مواعيد وإرتباطات الكثيرين من الحاضرين في اليوم التالي.

وكانت النجمة العالمية قد قدمت عرضاً مميزاً بمزيج من الموسيقى والكوميديا ورواية القصص في عرض "بونكرز". وقد وصلت على خشبة المسرح بزي مهرج، وقادت دراجة بثلاثة دواليب وشربت الكوزموبوليتان، وقالت للجمهور أنها ستقدم ما لم تقدمه من قبل.

وفيما عبّر كثيرون عن غضبهم بسبب تأخر موعد الحفل، أشاد آخرون بالعرض الذي قدمته بإعتباره كشف عن جوانب أخرى في شخصية مادونا. علماً أنها أكملت حفلاتها في ملبورن لتختتم في سيدني جولتها التي تروّج من خلالها لألبومها "Rebel heart"

السفارة الكويتية في لندن تحتفل بالأعياد الوطنية

سفيرة لبنان إنعام عسيران، سفيرة المغرب لَلا جومالا علوي، سفير العراق دكتور صالح حسين علي التميمي، سفير مصر ناصر كامل

السفير المصري ناصر كامل، سفير الأردن مازن حمود، السفير السعودي الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز آل سعود

سفير الجزائر عمار أبا مع عفيف صافية وقرينته

سفيرة لبنان إنعام عسيران وإلى يسارها قنصل لبنان طوني فرنجية

أقام سفير دولة الكويت لدى المملكة المتحدة خالد عبد العزيز الدويسان حفل إستقبال في مناسبة اليوم الوطني الـ٥٥ ويوم التحرير الـ٢٥ والذكرى العاشرة لتولي الشيخ الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم بحضور مسؤولين بريطانيين وعدد كبير من السفراء والديبلوماسيين العرب والأجانب المعتمدين في بريطانيا، إضافة إلى حشد من رجال المال والأعمال المتعددي الجنسيات ونخبة من أهل الصحافة والإعلام.

ونوّه الدويسان بالحشد الكبير الذي شارك في حفل الإستقبال والذي بلغ نحو ثلاثة آلاف شخص، حيث علق على ذلك بالقول: "إن مشاركة هذا الجمع الغفير وحرصهم على التواجد في هذه المناسبة لتهنئة الكويت، قيادة وحكومة وشعباً، إنما يؤكد مدى الدعم والإحترام والتقدير الذي يكنونه لبلادنا". **(تصوير طوني كيال)**

السفير الكويتي خالد الدويسان يستقبل سفير الإمارات عبد الرحمن غانم المطاوعي

وزير الدولة البريطاني السابق لشؤون الشرق الأوسط أليستير هاريسون

سفير تونس نبيل عمار وعقيلته

سفير سلطنة عُمان الشيخ عبد العزيز الهنائي

سفير اليابان كيليتشي هاياشي وقرينته

سفير قطر يوسف علي الخاطر

سفير اليمن ياسين سعيد نعمان

سفير مالاوي كينا مفوندا وقرينته

سفير السودان محمد الثوم

سفير فلسطين البروفسور مانويل حساسيان

دكتور عبد العزيز الواصل

فيصل الهولي

لورا لحود، الرئيس تمام سلام وعقيلته لمى، وفؤاد الخازن

الوزير ريمون عربجي وقرينته وداد

شكسبير يحيي مهرجان البستان الدولي للموسيقى في لبنان

الرئيس تمام سلام وحوار مع ميرنا البستاني

وجه مهرجان موسيقي شتوي عريق في لبنان تحية خاصة للأديب والكاتب المسرحي الإنكليزي وليم شكسبير، في إفتتاح أنشطته في فندق البستان في بلدة بيت مري (جبل لبنان) في ١٦ شباط (فبراير) الفائت ويدوم حتى ٢٠ آذار (مارس) الجاري.

ويحمل مهرجان البستان الدولي للموسيقى هذا العام عنوان "حلم ليلة شتاء" تيمناً بالمسرحية الشكسبيرية "حلم ليلة صيف" الذي يرجح أن يكون قد كتبها ما بين عامي ١٥٩٠ و١٥٩٧.

وقدمت أوركسترا مهرجان البستان بقيادة المدير الفني في المهرجان الإيطالي "جيانلوكا مارسيانو" برنامجاً مقسماً إلى جزئين أولهما يرتكز على مقطع من المسرحية الشكسبيرية "ريتشارد الثالث" وقد ألفها سيمفونياً الموسيقي التشيكي "بيدريخ سميتانا" ما بين عامي ١٨٥٧ و١٨٥٨.

أما القسم الثاني من البرنامج فتمحور حول مقطع من المسرحية الشكسبيرية "حلم ليلة صيف" للموسيقي الألماني "فيليكس مندلسون" التي يقال أنه ألفها خلال مرحلتين من حياته الأولى في ١٨٢٦ و١٨٤٢.

وشاركت في الجزء الثاني من الحفلة الإفتتاحية جوقة الإناث التابعة للجامعة الأنطونية في لبنان والسوبرانو البريطانية "فيونا هيمنز" والميزو سوبرانو الأوسترالية "صوفي غولدريك".

ولم تقتصر مشاركة هيمنز وغولدريك على الغناء بل تضمنت إطلالتيهما أيضاً الإلقاء الشعري لبعض مقتطفات محورية في مسرحية "حلم ليلة صيف" الخالدة.

وغص فندق البستان الذي يستضيف هذا المهرجان سنويا بشخصيات لبنانية وعربية من مختلف الطبقات الاجتماعية.

وفي كلمتها الافتتاحية قالت مديرة المهرجان ميرنا البستاني إن "اختيار وليام شكسبير كعنوان عريض لمهرجان هذه السنة يعود إلى قدرة الكاتب والمؤلف المسرحي على التعبير عن أحاسيس الإنسان والاضطرابات الداخلية التي تقلقه بأسلوب بسيط وفي الوقت عينه فصيح."

وكانت البستاني قد أسست المهرجان في العام ١٩٩٤ منطلقةً من رغبة حقيقية في إعادة إحياء الثقافة في لبنان بعد إنتهاء الحرب الأهلية التي إستمرت زهاء ١٥ عاماً وإنتهت في العام ١٩٩٠.

ومنذ تلك السنة يسعى مهرجان البستان إلى تقديم برنامج سنوي مؤلف من ٣٠ حفلة تتمحور حول موضوع محدد يتبدل كل عام. وتنوعت الحفلات هذا العام ما بين أمسيات موسيقية وغنائية وأخرى تحاكي مختلف الفنون المسرحية.

ماريا والنائب غسان مخيبر

سعد وكريمة الأزهري

هنري وماريان حلو، أميرة ونبيل أبي اللمع

زلفا بويز ومنى الهراوي

مي وريمون عوده

ألين فغال وجيليرت زوين

روز شويري وسليم حبيب

سليم وميشلين أبو سمرا

ميشال وسلوى تويني

فريدا الريس

مي ميقاتي

إدمون صعب، مارسيل نديم، السفير هوغو شورتر، دانيال عبيد، فيليب أبو زيد

السفير البريطاني في بيروت يكرم الإعلاميين اللبنانيين

ميشيل معكرون

دعا السفير البريطاني في لبنان هوغو شورتر والمكتب الإعلامي في السفارة البريطانية إلى حفل تكريمي للإعلاميين الذين هم على تواصل مباشر مع السفارة لشكرهم على تعاونهم المستمر في تغطية أخبارها ونشاطاتها. وتوجّه السفير شورتر بكلمة قال فيها: "يسرّنا إستضافة هذا الحفل اليوم للإعلام المميّز والناشط في لبنان. نحن نقيّم عمل الصحافة التي تمثّل السلطة الرابعة كما وصفها المفكر الإيرلندي إدموند بيرغ في القرن الثامن عشر. أنا فخور بعملنا في المملكة المتحدة وبوقوفنا الى جانب لبنان الصامد بوجه العواصف الإقليمية. نحن شركاء في التنمية والإزدهار وفي دعم الجيش اللبناني وفي مساندة لبنان لمواجهة العبء الكبير لوجود اللاجئين السوريين".

وفي كلمته عن السياسة الحالية قال شورتر: "نحن مع وجود دولة قوية تمثّل جميع اللبنانيين. نحن نتمنّى إنتهاء الفراغ الرئاسي قريباً وحصول الإنتخابات النيابية والبلدية لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين. يسألونني دائماً عن المرشح الذي تدعمه بريطانيا للإنتخابات الرئاسية و جوابي دائماً انه ليس لدينا أيّ مرشّح و سنعمل مع من يختاره اللبنانيون".

وأضاف أن "رئيس الوزراء دايفيد كاميرون أعلن في لندن في ٤ شباط (فبراير) عن دعم إضافي لسوريا والمنطقة بما فيها لبنان تبلغ قيمته حوالي ١,٨ مليار دولار الذي سيصرف حسب الإحتياجات و منها قطاع التعليم في لبنان. إن دعم السوريين يساهم في تسهيل عودتهم الى بلادهم عندما تسمح الظروف".

وعن الوضع في سوريا قال شورتر إن "الحكومة البريطانية مع شركائها الدوليين والمعارضة السورية تستمر بالعمل من أجل إيجاد حل سياسي طويل الأمد في سوريا ولا يمكن أن يكون الحل إلاّ سياسيّاً".

علي الأمين ولوسي برسخيان

أمال الياس سليمان

رابيكا أبو ناضر ولينا زيلع

نيكول دبلوزيا، كلير هندل، صلوم غريغوري

فادي معوشي، عبير بربر، رولا راشد

وردة الزامل ورايكا أبو ناضر

غادة براغيدي ورانيا شنيارة

ألبير شمعون وميلانا المر

فيليب أبو زيد ويمنى نوفل

رامز القاضي وهبة حكيم

ساين عويس

سارة مطر

كتاب يصوّر عشرة بلدان بثماني لغات

سينتيا زرازير والياس دياب

مصطفى وفاطمة دياب

تحت رعاية وزير السياحة ميشال فرعون أقام المصور الصحافي الياس دياب حفل توقيع لكتابه "٢٥٠ ما وراء رحلاتي" في قصر الأونيسكو في بيروت حضره عدد كبير من عشاق التصوير وحشد من الصحافيين والمصورين.
وقد صورت صور هذا الكتاب في عشرة بلدان، كما صدر بثماني لغات هي: العربية، الانكليزية، الفرنسية، الاسبانية، الصينية، الهندية، التايلندية، والتركية.
وقال دياب: "إن فكرة الكتاب جاءت من خلال مشاهداتي لمناظر هذه البلدان الجميلة ومفاتنها بمناظر لبنان الخلابة. فخرجت هذه الفكرة المقارنة بين جمالية الطبيعة اللبنانية ومدنها الضاربة بالتاريخ نظراً إلى وجود أربع مدن تختصر الحضارة والحرف". وهذه الفكرة الابداعية ولدت عند المؤلف من أجل أن يؤرخ جمالية الطبيعة وحضارة البلدان التي زارها وحفظها في عدسته.
والكتاب مؤلف من ٤٥٨ صفحة من الحجم الكبير.
بدوره، هنأ نقيب المحررين اللبنانيين الياس عون المصور دياب على "كتابه القيم الذي وضع فيه خبرته الفنية في التصوير"، معلناً أن "هذا الكتاب سيكون مرجعاً لكل الدول التي زارها المصور دياب وعمل على إظهار جمالاتها. كما فعل بالنسبة إلى وطنه لبنان"، متمنيا له "النجاح والتوفيق".

عباس دياب وغنوة سرور

جان مارك وكريستيل عواد

برناديت حديب

رنا عزام

رمزي دسوم ورشا أبي جمعة

رامونا وجورج رعد

جورج ورابيكا غجر

سوزي وأنطوني بويري

ساندي ساروفيم وجيهان زين

رودي حسن وتانيا طوبيه

ديديه سعادة

رانيا شهاب

إيلسي خليل

هدى السنيورة، زياد عنتر، إنديا عابديني، وريشار فرعون

معرض زياد عنتر يطارد الأسطورة في عسير

يضـع زياد عنتر (١٩٧٨) كاميرتـه أمام إختبار غير آمن، يشـبه وقوفه على قمـم جبال عسـير القاحلـة جنوبي غرب السـعودية. هناك، فـي تلك البقعة النائية من شبه الجزيرة العربية، إختار الفنان اللبناني أن ينجز معرضه "ما بعد الصور" (After Images) الذي إفتتحه في بداية آذار (مارس) الجاري بحضـور عدد من محبي الفن المصـور وحشـد من أهل الصـحافة، ويستمر حتى ٢٢ آذار (مارس)، في "مركز بيروت للمعارض" (مركز البيال).

معرضـه الفـردي الجديد محطـة أخـرى لاستكشـاف إمكانيـات الكاميرا وحدودها، هذه المرة من خلال تفحص قابلية هذه الآلة الصـغيرة وقدرتها علـى إلتقاط الأسـاطير والروايـات التاريخية فـي أماكن جغرافيـة معينة. فـي مجاهـل تلك الجبـال الفاغرة، ينصـرف للتنقيب عن الجانب الحسـي والجمالي للأسطورة أو الروايات الدينية، بواسطة عدسته أو من دونها!

فـي العـام ٢٠١٠، إسـتلهم عنتر فكرة مشـروعه مـن كتاب كمال الصـليبي "التوراة جاءت من جزيرة العرب" (١٩٨٥) الذي حطم فيه حقيقة كانت راسـخة حتى ذلـك الوقت عن مكان نشـأة التوراة. توصّـل المـؤرّخ والعالم اللبنانـي الراحل إلـى أن البيئة التاريخيـة للتوراة لم تكن في فلسـطين، بل في غرب شـبه الجزيـرة العربية، معتمداً على معيـاري الجغرافيا المذكورة في التوراة واللغات القديمة. يشـرع عنتر من المكان الذي يقترحه الصليبي لخـروج التـوراة. وبيـن خياري نفي هـذه الأسـطورة أو تأكيدها، يتسـلل مع كاميرته إلى مسـاحة مفتوحة لممارسـته الفنية الفوتوغرافية البحت، خارج سـماكة الروايتيـن الدينيـة والتاريخية. هناك على مشـارف عسـير، ينهي محاولاته لمطاردة الأسـطورة، بصور فنية مسـتقلة نشاهدها في المعرض. صـور ملونة وأخرى بالأسـود والأبيض لجبال عسـير وتفاصـيله. بورتريهات تفصـيلية وبعيدة تظهر جغرافية المكان وطبيعته القاسـية وجباله الشاهقة وتضـاريس صـخوره، وتلك المساحات الضـئيلة التي اخترقها المد البشري فهـي التي تمنـح العمل طابعاً زمنياً حاضـراً. تكتنز هذه الصـور أسـطورة بصرية جديدة وفردية، توازي الروايات المتناقلة عن ذلك المكان.

غايا وزينة بارودي، ولور تابت

نادين سلامة ونانديا عكاري

غيلان أصاف وفانيسا أبو جودة

واصف وتانيا عز الدين، وروجيه مكرزل

ميشلين أبو سمرا، يحيى إمغاسم، زينة صليبي

إلهام سلامة، بيرتا يقطب، كارين صفيني

لينا شماع، نايلة بوعزيز، ماهر الكبة

نور سلامة وديالا سماقية

غبريلا شادب وسيزار نمور

هانيا حسامي، ومنير الدويدي

مروة بدر، وسيرين شرف الدين

رنا وريم سلامة

منى وندى حكيم

مشافٍ تحت القصف

بقلم عبد الرازق أحمد الشاعر*

في سوريا، لا تستطيع أن تغمض عينيك قبل الإغماءة الأخيرة، ولا تستطيع أن تتنفس ملء رئتيك من دون أن تملأ خياشيمك رائحة الفناء. يمكنك فقط أن تعد شهقاتك في إنتظار موت لن يتأخر كثيراً. فالطائرات التي تغرّد في سموات ليست لها تضرب فوق أرضك كل متحرّك، وترسم صلباناً فوق كل الهياكل حتى وإن امتلأت بغصات الجرحى وآهات المكلومين.

فإن أتتك جارية حسناء لتغير شراشف مرقدك أو رباط معصمك، لا تنظر إليها نظرة إشتهاء، لأنك لا تعلم من أيّ قصف ستموت. العجز ليس مبرراً للبقاء في بلاد لا تحتمل أنفاسك، ولا تعرف من فنون الحياة حرفة إلا القتل والقتل المضاد، ولا توزّع على أبنائها إلا الشراشف والأكفان. لا تهم أحداً قبل الرحيل. فقط، مدّد أصابعك في كل الجهات، ونَم نومتك الأخيرة بين أيّ حجرين في إنتظار النسور أو النشور.

لن تؤخر إتفاقية ميونيخ شهقتك الأخيرة لأن أحداً من المجاهدين في سبيل الحمق لم يوقّع عليها، ولا تصدق وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند إن إتّهم أو تصدّق قيصر روسيا فلاديمير بوتين إن أنكر. استفت جرحك وإن أفتاك الغزاة وأفتوك. فكلهم شركاء في هدم معابدك ومشافيك وأضرحتك، وكلهم متفقون على فنائك، وإن تذرّعوا بملاحقة إرهاب هم صانعوه في بلاد لم تعرف يوما إلا السلم والتعايش. من أين يأتي القصف، لا تكترث. لأنه لن يتسنى لك قراءة بلد المنشأ فوق علب الموت التي تتساقط فوق رأسك من كل مكان. شهيد أنت لا تعرف قاتلك، وهارب لا تعرف من يطاردك. لكنك على يقين أن الموت الذي تأخر عنك وخطف فلذات حلمك من تحت إبطيك لن يتأخر كثيراً، وأن الرايات التي ترفرف فوق سطح المشفى لن تحميك من زخات طائرات التحالف. الكل يحشد اليوم نحوك، وكأن شامك تنقصها الحشود. والكل يقصف وينكرويتهم، ويقصف وينكرويتهم. وبين كل قصف وإنكاروإتهام، تنتظر الموت. يوم ثرت، ثارت العمامات السوداء عليك، وإرتفعت الرايات السود إنتصارا لك. فتلبدّت فضاءات حلمك بالغمام. وتحوّلت ثورتك البيضاء إلى إشارة إقتحام. ومن يومها، لم تعد تميز مصدر الطلقات ولا ملامح القاتل، حتى جاءك الروس من وراء السماحات ليزرعوا فدادين طموحك بالمتفجرات ويفخخوا الحلم الأميركي البغيض عند قدميك.

لم تكن تريد إلا الحرية، فجاءك الموت من كل مكان. وحين رفضت أن تبسط يديك لتشارك في ولائم القتل، جاءتك الرصاصة من الخلف. لكنك تحاملت على جرحك النازف حتى أويت إلى سرير لن يمنعك من الموت. فكل الطائرات الملوّنة في سمائك الكئيبة ترمي براميلها المتفجرة فوق مشافيك، لتقصف وتنكروتتهم

* كاتب وصحافي مصري

MARAZZI
Twyford bathrooms
inda
TAU CERÁMICA
ZANUSSI
BLANCO
MARCA CORONA
KlinkerSire
GRUMAL
GROHE
HATRIA
Guocera Life's Inspirations
FRANKE
HAFRO

Offering you the leading brands in Ceramic tiles, Sanitary ware, Kitchen cabinets, Sarieddine has it covered.

Adding a touch of class that turns residential or commercial property into a palatial setting.

Log on to **www.sarieddine-trading.com** or visit our new show room and see for yourself, there's more to just living with Sarieddine.

STE
مؤسسة سري الدين للتجارة
SARIEDDINE TRADING EST.
Design for today's living

Abu Dhabi: t. 00971 2 6776121, 6774937
Al Ain: t. 00971 3 7212211, 7218883
sartest@emirates.net.ae

Brioni
TO BE ONE OF A KIND
BRIONI.COM
ABU DHABI - KHALIDIYA STREET - TEL: 02 6813141
AL MARYAH ISLAND - SOWWAH SQUARE - TEL: 02 6266730